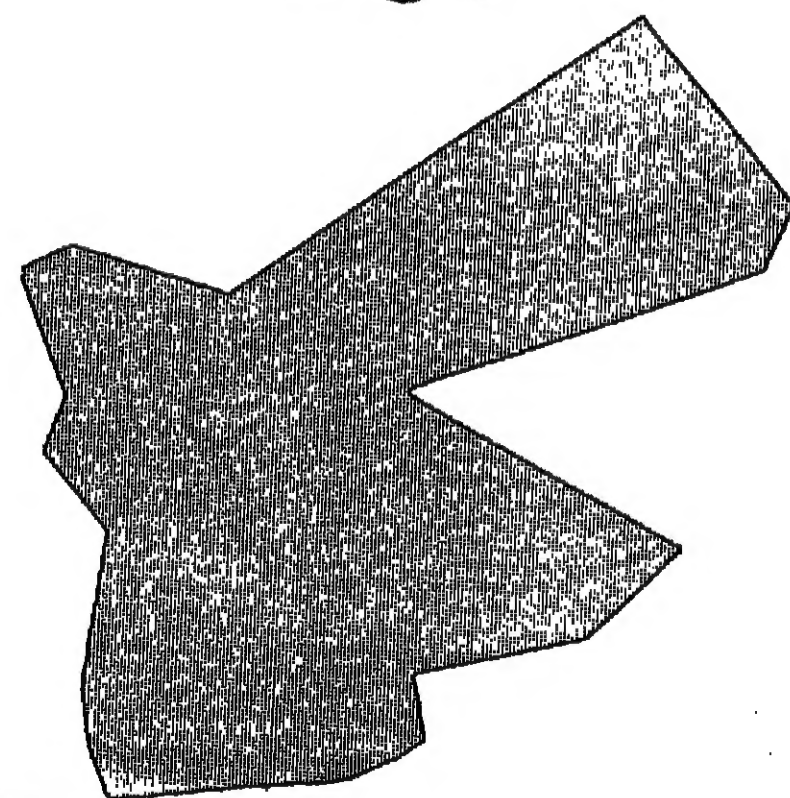


مكتبة من الأصل



عمان: الاثنين ١٨ رمضان سنة ١٤٢٥هـ. الموافق ١ تشرين الثاني سنة ٢٠٠٤م.

رقم العدد: ٤٦٨٢

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية
الموقع على شبكة الانترنت : www.Pm.gov.jo

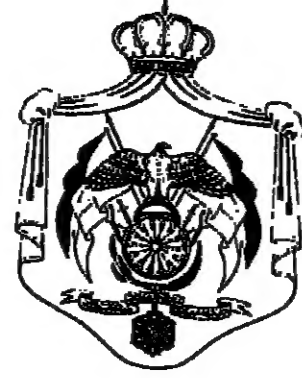
الاشتراك السنوي

داخل المملكة : ٣٠ ديناراً أردنياً

خارج المملكة : ٧٠ ديناراً أردنياً

ثمن النسخة الواحدة - دينار أردني

طبع في المطابع العسكرية ***** البيع والتوزيع - وزارة المالية - الجريدة الرسمية ص.ب ٨٥



الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية
تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

فهرس العدد ٤٦٨٢ ** الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/١١/١

رقم الصفحة	المحتويات
٥٠٧٥	التشكيلات الوزارية
٥٠٧٦	مجالس الاعيان
٥٠٧٦	اعلان صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور
٥٠٧٧	نظام رقم (١٢٣) لسنة ٢٠٠٤ - نظام معدل لنظام رخص البث وإعادة البث الاذاعي والتلفزيوني والرسوم المستوفاة عنها
٥٠٨١	اتفاقية قنصلية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
٥١٠٩	اتفاق تعاون بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في مجال الحماية المدنية والدفاع المدني
٥١١٦	بروتوكول التعاون في مجال اليد العاملة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
٥١١٩	اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية كوريا حول تشجيع وحماية الاستثمارات
٥١٢٨	اتفاقية فيما بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والمركز الاقليمي للشعبي المائية وبحوث المياه بخصوص المقرر الرئيسي للمركز
٥١٣٨	اتفاقية تعاون بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وهيئة الاغاثة الدولية (مدارس عبر الإنترنت)

محكمة من الأصل

المحتويات	رقم الصفحة
• قرار صادر بالاستناد للظمام التامون الصحي المدني	٥١٤٤
• قرار بمنح رخصة إصدار مطبوعات صحفية	٥١٤٤
• تعديل تعليمات التحقق من اقامة حرية التعبير واستقلالية أجهزة الإعلام	٥١٤٥
• تعديل تعليمات تسوية القضايا الاعلامية	٥١٤٦
• تعليمات الوكلاء والوسطاء التجاريين	٥١٤٧
• مؤسسات التعليم العالي في الجمهورية اللبنانية وجمهورية روميا البوضاء التي تعترف بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية	٥١٤٩
• التعريفات الجمركية	٥١٥٤

القسم الثاني

المحتويات	رقم الصفحة
• الأسماء	٥١٦١
• وكالات الوزراء	٥١٦١
• فيسوخ العتالير	٥١٦٣
• القناصل المغريون	٥١٦٣
• الموقلة	٥١٦٣
• الجنسية الأردنية	٥١٦٣
• الإستملاك	٥١٦٨
• الشؤون البلدية	٥١٦٩
• البنك المركزي الأردني	٥١٧٣
• المحامون الشرعيون	٥٢٤١
• الإعلاسات	٥٢٤١
• المطالبات	٥٢٤٣
	٥٢٦٠

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣٥) من الدستور
وبناء على تنصيب رئيس الوزراء
نأمر بما هو آت :-

عبدالله الثاني ابن الحسين

- ١- يعين معالي الدكتور مروان المعشر
- ٢- يعين معالي الدكتور هاني الملقبي
- ٣- يعين معالي الدكتور صلاح الدين البشير
- ٤- يعين معالي الدكتور حازم الناصر
- ٥- تعين معالي الدكتورة علياء حقاوغ بوران
- ٦- يعين معالي المهندس رائد أبو السعود
- ٧- تعين معالي السيدة أسمي خضهر
- ٨- يعين معالي السيد نايف الحديسد
- ٩- يعين معالي الدكتور احمد ذوقان الهنداوي
- ١٠- يعين معالي الدكتور يوسف الشريقي
- ١١- تعين معالي السيدة ناديا حلمي السعيد
- ١٢- يعين معالي السيد فهد أبو العثم النمور
- ١٣- يعين معالي السيد سمود نصيبرات
- ١٤- يعين معالي الدكتور منذر الشمرع
- ١٥- يعين معالي الدكتور احمد خلف المساعدة
- ١٦- يعين معالي السيد شراري كساب الشخانية

- ١- نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً دولة لشؤون رئاسة الوزراء ومراقبة الأداء الحكومي
- ٢- وزيراً للخارجية
- ٣- وزيراً للمياه والري
- ٤- وزيراً للسياحة والآثار
- ٥- وزيراً للأشغال العامة والإسكان
- ٦- وزيراً للثقافة والناطق الرسمي باسم الحكومة
- ٧- وزيراً دولة للشؤون البرلمانية
- ٨- وزيراً للصناعة والتجارة
- ٩- وزيراً للبيئة
- ١٠- وزيراً للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- ١١- وزيراً دولة للشؤون القانونية
- ١٢- وزيراً للنقل
- ١٣- وزيراً للتنمية السياسية
- ١٤- وزيراً دولة لتطوير القطاع العام
- ١٥- وزيراً للزراعة

صدر عن قصرنا بسمان الزاهر
في العاشر من رمضان سنة ١٤٢٥ هجرية
الموافق الرابع والعشرين من تشرين الأول سنة ٢٠٠٤ ميلادية

رئيس الوزراء

فيصل عاكف الفايز

- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قبول استقالة كل من :
- ١. معالي الدكتور محمد الحلايقة
- ٢. معالي السيد محمد داويدة
- ٣. معالي الدكتور فوز حاتم الزعبي

- ١- نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة والتجارة
- ٢- وزير التنمية السياسية والشؤون البرلمانية
- ٣- وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

ووزير التنمية الادارية

اعتباراً من تاريخ ٢٥/١٠/٢٠٠٤.

محذراً من الأجل

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣٦) من الدستور
نصدر إرادتنا بما هو آت:-

عبدالله الثاني ابن الحسين

يعين معالي الدكتور محمد الحليقة عضواً في مجلس الأعيان اعتباراً من
تاريخ ٢٥/١٠/٢٠٠٤

٢٤/١٠/٢٠٠٤

وزير الداخلية

المهندس سمير المباشنة

رئيس الوزراء
فيصل عاكف الفايز

إعلان

صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور أحيل القانون المؤقت رقم (١٨)
لسنة ٢٠٠٣ (قانون معدل لقانون الاستيراد والتصدير) والمنشور في عدد الجريدة
الرسمية رقم (٤٥٩١) تاريخ ٢٠٠٣/٤/١ إلى مجلس الأمة فحال منه قبولا وبات بشكله
المنشور في عدد الجريدة الرسمية المشار إليه قانوناً دائماً.

رئيس الوزراء
فيصل الفايز

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٤/٨/١٧
نأمر بوضع النظام الآتي:-

نظام رقم (١٢٣) لسنة ٢٠٠٤

نظام معدل لنظام رخص البث وإعادة البث الإذاعي
والتلفزيوني والرسوم المستوفاة عنها

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام رخص البث وإعادة البث الإذاعي والتلفزيوني
والرسوم المستوفاة عنها لسنة ٢٠٠٤) ويقرأ مع النظام رقم (١٦٣) لسنة ٢٠٠٣ المشار إليه
فيما يلي بالنظام الأصلي نظاماً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- يلغى نص الفقرة (ح) من المادة (٣) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-
ح- بث البرامج الإذاعية والتلفزيونية باستخدام أي من الظمة التوزيع التي لا يمكن
متابعة برامجها إلا من مشتركين مجهزين تقنياً لهذه الغاية شريطة أن تكون هذه
الانظمة مرخصة وفقاً لأحكام قانون الاتصالات الناقد المعمول.

المادة ٣- تعدل المادة (١١) من النظام الأصلي على النحو التالي:-

أولاً: بإلغاء الفقرات (ج) و(د) و(هـ) الواردة فيها والاستعاضة عنها بما يلي:-

ج- عن رخصة البث باستخدام محطة أرضية متنقلة (SNG) عبر الأقمار

الاصطناعية (السوائل) لغاية الاستخدام المؤقت وفقاً لما يلي:-

المدة	يوم	شهر	٣ أشهر	٦ أشهر	سنة
الرسوم بالدينار	٢٥٠	٥٠٠٠	١٢٠٠٠	١٨٠٠٠	٢٥٠٠٠

د- عن رخصة بث باستخدام نظام الهاتف المرئي (VideoPhone)

عبر الأقمار الاصطناعية (السوائل) وفقاً لما يلي:-

المدة	يوم	شهر	٣ أشهر	٦ أشهر	سنة
الرسوم بالدينار	١٠٠	٢٥٠٠	٥٠٠٠	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠

محكمة من الأصل

هـ- عن رخصة بث باستخدام وصلة ميكروية تلفزيونية واحدة وفقاً لما يلي:-

المدة	يوم	شهر	٣ أشهر	٦ أشهر	سنة
الرسم بالدينار	٥٠	١٠٠٠	٢٥٠٠	٣٥٠٠	٥٠٠٠

ثانياً: بإلغاء عبارة (المتعدد القنوات والنقاط) الواردة في مطلع الفقرة (و) منها .

المادة ٤- تعدل المادة (١٢) من النظام الأصلي على النحو التالي:-

أولاً: بإضافة الفقرة (ب) إليها بالنص التالي:-

ب- عن منح رخصة محطة إعادة بث جزء من البرامج الإذاعية الخارجية

بواسطة محطة بث إذاعية داخل المملكة تستخدم أي موجة من

موجات (FM):-

١- عشرين ألف دينار في منطقة عمان الكبرى .

٢- عشرة آلاف دينار في أي من مناطق المملكة الأخرى .

ثانياً: بإعادة ترقيم الفقرتين (ب) و (ج) الواردة فيها لتصبحا (ج) و (د) منها على التوالي .

ثالثاً: بإلغاء الفقرات (د) و (هـ) و (و) الواردة فيها والاستعاضة عنها بالفقرات التالية:-

هـ- عن رخصة بث باستخدام وحدة إذاعية متنقلة عبر الأعمار الاصطناعية

(السؤال) وفقاً لما يلي:-

المدة	يوم	شهر	٣ أشهر	٦ أشهر	سنة
الرسم بالدينار	٥٠	١٠٠٠	٢٥٠٠	٤٠٠٠	٧٠٠٠

و- عن رخصة بث باستخدام وصلة ميكروية إذاعية واحدة وفقاً لما يلي:-

المدة	يوم	شهر	٣ أشهر	٦ أشهر	سنة
الرسم بالدينار	٣٠	٧٥٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠	٥٠٠٠

ز- ألف دينار عن رخصة بث باستخدام أي تقنية فنية تستخدم لغايات الربط الإذاعي بين موقعين .

رابعاً: بإلغاء عبارة (الفقرة (أ)) الواردة في كل من الفقرتين (ج) و (ط) منها والاستعاضة عنها بعبارة (الفقرتين (أ) و (ج)).

خامساً: بإعادة ترقيم الفقرات (ز) و (ح) و (ط) الواردة فيها لتصبح (ح) و (ط) و (ي) منها على التوالي .

المادة ٥- يلغى نص المادة (١٣) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة ١٣-

لا يجوز إصدار أي رخصة وفقاً لأحكام هذا النظام إلا بعد استيفاء الرسوم المقررة

بمقتضاها والحقوق المالية المترتبة بموجب اتفاقية الترخيص التي يتم تنظيمها بين

الهيئة والمرخص له وفقاً لأحكام المادة (٢٠) من القانون .

٢٠٠٤/٨/١٧

جبر الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء
وزير الدفاع
ليصل عاكف الفاي

وزير التنمية السياسية
والشؤون البرلمانية
محمد داودية

وزير الاتصالات وتكنولوجيا
المعلومات ووزير التنمية الإدارية
الدكتور فواز حاتم الزعبي

وزير العدل ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير التخطيط والتعاون الدولي بالوكالة
الدكتور صلاح الدين البشير

وزير
الداخلية
المهندس سمير الحباشنة

وزير الأوقاف والشؤون
والمغتربات الإسلامية
الدكتور أحمد خليل

وزير المياه والري
وزير الزراعة
الدكتور حاتم الناصر

وزير المالية ووزير
الصناعة والتجارة بالوكالة
الدكتور محمد أبو حمور

وزير العمل
وزير الخارجية بالوكالة
امجد المجالي

وزير البيئة
وزير السياحة والآثار
الدكتورة علاء حلقو بوران

وزير الطاقة والثروة المعدنية ووزير
الأشغال العامة والإسكان ووزير النقل بالوكالة
المهندس عزمي خريسات

وزير
التنمية الاجتماعية
رياض أبو عركي

وزير التعليم العالي والبحث العلمي
وزير التربية والتعليم ووزير الصحة بالوكالة
الدكتور عصام زعبلاني

وزير
الشؤون البلدية
الدكتورة أمل حمد الفرحان

وزير دولة للنطاق
الرسمي باسم الحكومة
اسمي خضر

محكمة من الأصل

اتفاقيات وبروتوكول

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

و

حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٥٥٠) بتاريخ ٢٠٠٤/٨/١٠ المتضمن الموافقة على البنود المدرجة تاليا والتي تم التوقيع عليها بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في الجزائر بتاريخ ٢٠٠٤/٧/١٨ بصيغتها التالية:-

١. اتفاقية قنصلية.

٢. اتفاق تعاون في مجال الحماية المدنية والدفاع المدني.

٣. بروتوكول التعاون في مجال اليد العاملة.

اتفاقية قنصلية

بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المعرفتين في ما يلي «الطرفان المتعاقدان» إذ تستلهمان من علاقات الأخوة القائمة بين البلدين، ورغبة منهما في تطوير وتقوية التعاون بين الأردن و الجزائر، وإذ تهتمان بتوضيح وتحسين الظروف التي تمارس فيها الحماية القنصلية تجاه مواطني كل من البلدين، وإذ تؤكدان بأن أحكام اتفاقية فيينا الخاصة بالعلاقات القنصلية المؤرخة في 24 أبريل 1963 يستمر العمل بها في تسيير المسائل التي لم تقع تسويتها صراحة في نطاق أحكام هذه الاتفاقية.

اتفقتا على ما يلي:

الباب الأول
تعاريف

المادة 1

- تدل العبارات التالية على ما هو مبين أدناه، حسب مفهوم هذه الاتفاقية، على ما يلي:
- 1- تدل عبارة " الدولة الموفدة " على الطرف المتعاقد الذي يعين الموظفين القنصليين لدى الطرف الآخر،
 - 2- تدل عبارة " الدولة المضيفة " على الطرف المتعاقد الذي يمارس الموظفون القنصليون وظائفهم على ترابه،
 - 3- يدل لفظ " مواطن " على رعايا كل من الدولتين بما في ذلك الأشخاص المعنويين الذين توجد مقراتهم على إقليم كل من الدولتين وتنشأ طبقا لقوانين إحدى الدولتين.

محذوف من الأصل

- 4- تدل عبارة " المقر أو المركز القنصلي " على كل قنصلية عامة أو قنصلية أو نيابة قنصلية.
- 5- تدل عبارة " الدائرة أو البعثة القنصلية " على الإقليم المخصص للمركز القنصلي من أجل ممارسة مهامه القنصلية في حدوده.
- 6- تدل عبارة " رئيس المركز أو البعثة القنصلية " على الشخص المكلف بالعمل بهذه الصفة.
- 7- تدل عبارة " الموظف القنصلي " على كل شخص، بما في ذلك رئيس المركز القنصلي، المكلف بممارسة المهام القنصلية بصفته قنصلا عاما، أو قنصلا، أو قنصلا مساعدا، أو نائب قنصل.
- 8- تدل عبارة " مستخدم قنصلي " على كل شخص مستخدم في المصالح الإدارية أو التقنية للمركز القنصلي.
- 9- تدل عبارة " عضو في جماعة الخدم " على كل شخص يقوم بالخدمة المنزلية لمركز قنصلي.
- 10- تدل عبارة " عضو المركز أو البعثة القنصلية " على الموظفين القنصليين و المستخدمين أعضاء جماعة الخدم.
- 11- تدل عبارة " عضو من المستخدمين الخواص " على كل شخص يقوم بالخدمة الشخصية لأحد أعضاء المركز القنصلي دون سواه.
- 12- تدل عبارة " فرد من العائلة " على الزوجة بالإضافة إلى الأبناء والوالدين الذين هم تحت كفالة الموظف أو المستخدم القنصلي والمقيمين في محل سكناه.
- 13- تدل عبارة " المحلات أو الدور القنصلية " على المباني أو أجزاء المباني والأراضي التابعة لها أيا كان ملكها والمستعملة فقط لأغراض المركز القنصلي.

- 14- تدل عبارة " المحفوظات القنصلية " على كل الأوراق والوثائق والمراسلات والكتب والأفلام والأشرطة المغناطيسية ودفاتر المركز القنصلي وكذلك عتاد الشفرة والفهارس والأثاث المعد لحمايتها وحفظها.
- 15- تدل عبارة " مراسلات المركز القنصلي الرسمية " على كل المراسلات التي تتعلق بالمركز القنصلي و وظائفه.
- 16- تدل عبارة " سفينة الدولة الموفدة " على كل سفينة تقوم بالملاحة البحرية والنهرية سجلت أو دونت طبقا لقانون الدولة الموفدة، بما فيها تلك التي تملكها الدولة الموفدة باستثناء السفن الحربية.
- 17- تدل عبارة " طائرة الدولة الموفدة " على كل طائرة مسجلة أو مدونة في الدولة الموفدة وتحمل علامات مميزة لهذه الدولة، بما فيها تلك التي تملكها الدولة الموفدة باستثناء الطائرات الحربية.

المادة الثانية

إقامة العلاقات القنصلية وتنظيمها

المادة 2

- 1- لا يمكن إقامة مركز قنصلي على إقليم الدولة المضيفة إلا بموافقة هذه الدولة.
- 2- تحدد الدولة الموفدة مقر المركز القنصلي و رتبته ودائرته القنصلية، ويعتمد ذلك على موافقة الدولة المضيفة.
- 3- لا يمكن للدولة الموفدة أن تحدث أي تغيير من بعد على مقر البعثة القنصلية إلا بموافقة الدولة المضيفة.

مركز قنصلي

4- يجب الحصول على الموافقة الصريحة من الدولة المضيفة من أجل فتح مكتب تابع للمركز القنصلي خارج مقر هذا الأخير.

5- في حالة عدم اعتراض الدولة المضيفة، يمكن للبعثة القنصلية للدولة المولدة مباشرة وظائفها القنصلية في الدولة المضيفة لحساب دولة ثالثة شريطة إبلاغها مسبقاً.

المادة 3

1- (i) يُقبل رؤساء البعثة القنصلية ويعترف بهم لدى حكومة الدولة المضيفة بموجب القوانين والإجراءات المعمول بها في هذه الدولة.

(ii) تسلم الدولة المضيفة لهم مجاناً ودون تأخير براءة الاعتماد أو أي رخصة أخرى تحدد دائرتهم. وفي حالة الرفض فهي غير ملزمة بتقديم تبريرات عن أسباب رفضها.

(iii) وفي انتظار تسليم البراءة أو أي رخصة أخرى صادرة عن الدولة المضيفة يسمح لرئيس المركز القنصلي بمباشرة مهامه مؤقتاً والاستفادة من أحكام هذه الاتفاقية.

(iv) وبمجرد أن يسمح لرئيس المركز القنصلي ولو مؤقتاً بممارسة مهامه، فإن الدولة المضيفة مدعوة في الحين إلى إخطار السلطات المختصة في الدائرة القنصلية، كما أنها مدعوة للسهر على اتخاذ الإجراءات الضرورية بغية تمكين رئيس المركز القنصلي من أداء مهمته والاستفادة من المعاملة المنصوص عليها في أحكام هذه الاتفاقية.

(ب) وفيما يتعلق بالموظفين القنصليين الذين ليسوا رؤساء مراكز، فإن الدولة المضيفة تقبلهم لممارسة وظائفهم بمجرد تعيينهم شريطة الإبلاغ بذلك.

2- لا يمكن أن ترفض أو تسحب براءة الاعتماد أو أي إذن آخر صادر من الدولة المضيفة إلا بالتشاور والتنسيق بين الطرفين. وكذا الشأن بالنسبة لرفض قبول طلب استدعاء الموظفين القنصليين الذين ليسوا رؤساء مراكز.

المادة 4

يحمل الموظف القنصلي جنسية الدولة المولدة ولا يعين من بين مواطني الدولة المضيفة كما لا يجب أن يكون مقيماً دائماً بهذه الأخيرة ولا يمارس نشاطاً خاصاً مربحاً غير الوظائف القنصلية الموكلة إليه.

المادة 5

1- يبلغ سريعاً إلى السلطة المختصة في الدولة المضيفة ما يلي :

(أ) تعيين أعضاء المركز القنصلي ووصولهم بعد تعيينهم في المركز القنصلي ومغادرتهم النهائية أو انقطاعهم عن وظائفهم، وكذا جميع التغييرات التي قد تطرأ على وضعيتهم والتي يمكن أن تحدث خلال أدائهم لمهامهم في المركز القنصلي.

(ب) وصول شخص تابع لعائلة عضو مركز قنصلي يعيش في منزله ومغادرته النهائية، وعند الاقتضاء، بيان يثبت من خلاله أن الشخص أصبح عضواً في العائلة أو انفصل عنها.

(ج) وصول المستخدمين الخواص ومغادرتهم النهائية إثر انتهاء خدمتهم بهذه الصفة.

(د) توظيف أو فصل أشخاص مقيمين في الدولة المضيفة كمستخدمين قنصليين أو لدى أحد الأعوان القنصليين.

2- يجب أن يكون الوصول والمغادرة النهائية موضوع إبلاغ للدولة المضيفة.

مركزاً من الأصل

المادة 6

تحدد الدولة الموفدة عدد أعضاء المركز القنصلي آخذة بعين الاعتبار أهمية هذا المركز وكذلك احتياجات التطور العادي لنشاطاته. غير أنه يمكن للدولة المضيفة أن تشترط بقاء عدد موظفي المركز القنصلي في الحدود التي تعتبرها معقولة نظرا للظروف التي تسود في الدائرة القنصلية ونظرا لاحتياجات المركز القنصلي.

المادة 7

1- يمكن لأعضاء الطاقم الدبلوماسي في البعثة الدبلوماسية للدولة الموفدة والموظفين القنصليين وكذا المستخدمين القنصليين أن يمارسوا في الدولة المضيفة عملهم مؤقتا نيابة عن رئيس المركز القنصلي المتوفى أو الذي تعرض لمانع بسبب مرض أو لسبب آخر. غير أنه يمكن للدولة المضيفة أن تشترط موافقتها على تعيين أحد المستخدمين القنصليين بصفة رئيسا بالنيابة.

2- يمكن للمكلفين بالنيابة بتسيير مركز قنصلي أن يباشروا مهامهم ويستفيدوا من أحكام هذه الاتفاقية في النظار تسلّم المسؤول الرسمي وظائفه أو تعيين رئيس جديد للمركز القنصلي، شريطة أن تعلم بذلك السلطات المختصة في الدولة المضيفة.

3- عندما تعين الدولة الموفدة موظفا دبلوماسيا حسب الشروط الواردة في الفقرة الأولى من هذه المادة للقيام بمهام رئيس المركز القنصلي بالنيابة، فإنه يستمر في التمتع بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية.

الباب الثالث

الحصانات والامتيازات

المادة 8

1- يحق للدولة الموفدة بناء على مبدأ المعاملة بالمثل أن تقتني وتمتلك على إقليم الدولة المضيفة طبقا لقوانين وتنظيمات هذه الدولة أي محل ضروري يستعمل مركزا قنصليا أو مسكنا رسميا لموظف قنصلي.

2- يحق للدولة الموفدة بناء على مبدأ المعاملة بالمثل، أن تشيد مباني وملحقات ضرورية في الأراضي التي تملكها للأغراض المذكورة أعلاه، شريطة أن تمتثل للقوانين والأنظمة السارية على البناء أو التعمير المطبقة في المناطق التي توجد فيها هذه الأراضي.

3- تقدم الدولة المضيفة للدولة الموفدة كل مساعدة لإمتلاك أراضي و منشآت أو ملحقات موجهة لنفس الأغراض المذكورة في الفقرة الأولى من هذه المادة.

4- كما يجب على الدولة المضيفة إذا اقتضى الأمر، مساعدة المركز القنصلي في الحصول على سكنات تلبي باعضائه.

5- إن المحلات القنصلية و إقامة الموظف القنصلي التي تملكها أو تستأجرها الدولة الموفدة أو كل شخص يتصرف باسمها، معفاة من جميع الضرائب والرسوم أيا كان نوعها وطنية أو جهوية أو بلدية، شريطة ألا يتعلق الأمر بالرسوم المحصلة كأجر مقابل تقديم خدمات خاصة.

6- لا يطبق الإعفاء الضريبي المذكور في الفقرة السابقة من هذه المادة بالنسبة للضرائب والرسوم عندما تترتب على شخص تعاقد مع الدولة الموفدة أو مع شخص يتصرف لحساب هذه الدولة وذلك حسب قوانين الدولة المضيفة وأنظمتها.

المادة 9

1- لا يمكن أن تكون موضوع أي نوع من المصادرة المحلات القنصلية وأثاثها وأموال المركز القنصلي وكذا وسائل النقل.

2- تعفى المحلات المذكورة من نزاع الملكية لأسباب تتعلق بالدفاع الوطني أو المنفعة العامة. وإذا كان نزاع الملكية ضروريا لهذه الأغراض وفي حالة ما إذا كانت الدولة الموفدة مالكة لهذه المحلات، يدفع لها تعويضا عاجلا ومناسبا وحقيقيا. وتتخذ الدولة المضيفة الإجراءات من أجل تقديم التسهيلات للدولة الموفدة المالكة أو المستأجرة لهذه المحلات من أجل إعادة تنصيب المركز، ومهما يكن من أمر فإنه ينبغي تفادي وضع أي عائق لممارسة المهام القنصلية.

المادة 10

1- لا تنتهك المحلات القنصلية ولا إقامة رئيس المركز القنصلي.

محرر من الأصل

- 2- لا يسمح لسلطات الدولة المضيفة الدخول إلى هذه المحلات إلا بإذن صريح من رئيس المركز القنصلي أو الشخص المعين من قبله أو من قبل رئيس البعثة الدبلوماسية للدولة الموفدة في كل الظروف تعتبر الموافقة ضمنية في حالة نشوب حريق أو حصول أية كارثة أخرى تتطلب إجراءات حماية فورية.
- 3- مع مراعاة أحكام الفقرة 2 من هذه المادة، على الدولة المضيفة أن تتخذ جميع الإجراءات المناسبة لحماية المحلات القنصلية، وعدد الاقتضاء، إقامة الموظفين القنصلين من أي عملية سطو أو إلحاق الضرر، ووقاية المركز القنصلي من أي اضطراب في الأمن أو الإخلال بكرامته.
- 4- لا تستعمل مباني القنصلية على نحو لا يتفق مع ممارسة الأعمال القنصلية.

المادة 11

- 1- يمكن للموظفين القنصلين، رؤساء المراكز القنصلية أن يضعوا على السباح الخارجي للبنية القنصلية وكذلك على إقامتهم شعار الدولة الموفدة يحتوي على كتابة مناسبة باللغة الوطنية لهذه الدولة تعين المركز القنصلي.
- 2- وبمكثهم كذلك أن يرفعوا علم الدولة الموفدة على البنية القنصلية وعلى إقامة رئيس المركز القنصلي.
- 3- يضمن كل من الطرفين المتعاقدين احترام الرايات القنصلية والشعارات وحمايتها.

المادة 12

عملا بالمبادئ المعترف بها في القانون الدولي، لا تنتهك المحفوظات وجميع الوثائق الأخرى والسجلات، في أي وقت أو في أي مكان، كما لا يمكن لسلطات الدولة المضيفة معاينتها مهما كانت الذرائع.

المادة 13

يسمح لأعضاء المركز القنصلي للتقل بكل حرية في حدود الدائرة القنصلية لممارسة مهامهم بمجرد إعلام السلطات المختصة، مع مراعاة قوانين دولة الإقامة و تنظيماتها المتعلقة بالمناطق التي يمنع الدخول إليها أو التي ينظم دخولها لأسباب الأمن الوطني.

المادة 14

1- توفر الدولة المضيفة حرية اتصالات المركز القنصلي في جميع الأغراض الرسمية وتضمن ذلك. يمكن للمركز القنصلي أن يستعمل جميع وسائل الاتصالات المناسبة بما فيها البريد الدبلوماسي أو القنصلي والحقيبة الدبلوماسية أو القنصلية والبرقيات الرمزية أو الشفوية في حالة الاتصال بالحكومة وبالبعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية الأخرى التابعة للدولة الموفدة أينما وجدت.

ب) غير أنه لا يمكن للمركز القنصلي أن يقيم ويستعمل جهاز إرسال لاسلكي إلا بموافقة الدولة المضيفة.

2- لا تنتهك حرمة المراسلات الرسمية للمركز القنصلي، وعبارة المراسلات الرسمية تسري على كل المراسلات التي تتعلق بالمركز القنصلي ووظائفه.

3- لا تفتح الحقيبة القنصلية ولا تحجز، إلا إذا كان لدى سلطات الدولة المضيفة أسبابا معقولة تجعلها تعتقد أن الحقيبة تحتوي على أشياء أخرى غير المراسلات والوثائق والأشياء المذكورة في الفقرة 4 من هذه المادة، فإنه بإمكانها أن تطلب فتح هذه الحقيبة بحضور ممثل الدولة الموفدة المرخص له بذلك وإذا رفضت سلطات الدولة الموفدة طلب فتح الحقيبة، فإنها تعاد إلى مكان إرسالها.

4- يجب أن تحمل الطرود التي تتكون منها الحقيبة القنصلية علامات خارجية بارزة تدل على طبيعتها، ولا يجوز أن تحتوي إلا على المراسلات الرسمية وعلى الوثائق والأشياء المعدة للاستعمال الرسمي لا غير.

5- يمكن للدولة الموفدة وبعثاتها الدبلوماسية ومراكزها القنصلية أن تعين مرافقين خاصين للبريد القنصلي شريطة أن يكونوا حاملين لوثيقة رسمية تبين صفتهم وتحدد عدد الطرود التي تتكون منها الحقيبة القنصلية. كما لا ينبغي أن يكونوا مواطنين للدولة المضيفة أو مقيمين دائمين بالدولة المضيفة إلا إذا وافقت هذه الأخيرة على ذلك. وتتولى الدولة المضيفة حماية مرافق البريد القنصلي خلال ممارسته لوظائفه وهو يتمتع بضمان عدم انتهاك شخصيته كما لا يمكن أن يخضع لأي نوع من أنواع الإيقاف أو الاعتقال. و يجب أن ينهي العمل بالحصانات الواردة فيها بمجرد تسليم المرافق للحقيبة القنصلية التي كلف بها.

محكمة العدل

6- يمكن أن تسلم الحقيبة القنصلية لقائد سفينة أو طائرة تجارية في وسعه أن يصل إلى نقطة دخول مسموح بها ويجب على هذا القائد أن يحمل وثيقة رسمية تبين عدد الطرود التي تتكون منها الحقيبة غير أنه لا يعتبر مرافقا للبريد القنصلي. يمكن للمركز القنصلي بعد التفاهم مع السلطات المحلية المختصة أن يرسل أحد أعضائه لاستلام الحقيبة مباشرة وبحرية من قائد السفينة أو الطائرة.

المادة 15

1- يمكن للمركز القنصلي أن يحصل في إقليم الدولة المضيفة على الحقوق والرسوم التي تنص عليها قوانين وتنظيمات الدولة الموفدة والمتعلقة بالنشاطات والخدمات القنصلية.

2- تعفى من جميع الضرائب والرسوم في الدولة المضيفة، المبالغ التي تحصل بعنوان الحقوق والرسوم الواردة في الفقرة الأولى من هذه المادة، كما تعفى منها العائدات المتعلقة بها.

المادة 16

تعامل الدولة المضيفة الموظفين القنصلين بالاحترام اللائق بهم، وتتخذ جميع الإجراءات المناسبة لمنع كل مساس بشخصهم وحريتهم وكرامتهم.

المادة 17

1- لا يمكن وضع الموظفين القنصلين في حالة إيقاف أو اعتقال احتياطي في انتظار المحاكمة إلا في حالة ارتكاب جريمة و تنفيذ قرار من السلطات القضائية المختصة.

2- لا يمكن حبس الموظفين القنصلين أو إخضاعهم لأية صورة من صور تحديد جريمتهم الشخصية إلا في حالة تنفيذ قرار قضائي نهائي، باستثناء الحالة المذكورة في الفقرة الأولى من هذه المادة.

3- عندما يشرع في إجراء جزائي ضد موظف قنصلي، يجب عليه أن يمثل أمام السلطات المختصة. إلا أن الأجراء يجب أن يسلك طريقة تليق بالموظف القنصلي بناء على وضعيته الرسمية وبإستثناء الحالة المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة لتفادي عرقلة ممارسة الوظائف القنصلية بقدر الإمكان. وعندما يصبح ضروريا وضع موظف قنصلي في حالة إيقاف احتياطي حسب الظروف الواردة في الفقرة الأولى من هذه المادة، فإنه يجب المباشرة في الإجراءات القضائية في أقرب وقت ممكن.

4- في حالة الإيقاف أو الحبس في انتظار المحاكمة، الموجه ضد الموظف القنصلي، تبلغ الدولة المضيفة للبعثة الدبلوماسية أو المركز القنصلي التابع له فوراً.

المادة 18

1- إن الموظفين القنصلين و المستخدمين القنصلين ليسوا خاضعين للسلطات القضائية والإدارية في الدولة المضيفة بالنسبة للأعمال التي أنجزت خلال أداء الوظائف القنصلية.

2- غير أن الأحكام الواردة في الفقرة الأولى من هذه المادة لا تطبق في حالة قيام دعوى مدنية :

(أ) ناتجة عن إبرام عقد من قبل موظف قنصلي أو مستخدم قنصلي لم ينجزه صراحة أو ضمناً منتدباً من للدولة الموفدة.

(ب) ناتجة عن طلب تعويض من طرف ثالث عن حادث سيارة أو سفينة أو طائرة وقع في الدولة المضيفة.

المادة 19

1- يمكن أن يستدعى أعضاء المركز القنصلي للإدلاء بشهادتهم خلال الإجراءات القضائية والإدارية، و لا ينبغي أن يرفض المستخدم القنصلي أو عضو من جماعة الخدم الإدلاء بالشهادة إلا في الحالات الواردة في الفقرة الثالثة من هذه المادة. وإذا رفض موظف قنصلي الإدلاء بشهادته فلا يمكن أن تتخذ ضده أية إجراءات زجرية أو أية عقوبة أخرى.

2- يجب على السلطات التي تطلب الشهادة أن تتجنب مضايقة الموظف القنصلي في أدائه لمهامه. ويمكنها أن تحصل على شهادته في محل سكناه أو في المركز القنصلي أو أن تقبل منه تصريحاً كتابياً كلما كان ذلك ممكناً.

محكمة من الأصل

3- إن أعضاء المركز القنصلي غير مجبرين على الإدلاء بشهادتهم عن وقائع لها علاقة بممارسة وظائفهم، وإظهار المراسلات والوثائق الرسمية المتعلقة بها، ولهم الحق أيضا أن يرفضوا الشهادة كميان طبقا للقانون الوطني للدولة الموفدة.

المادة 20

- 1- يمكن للدولة الموفدة أن تتخلى عن الامتيازات والحصانات الواردة في هذه الاتفاقية التي يتمتع بها عضو من المركز القنصلي.
- 2- يجب أن يكون هذا التخلي صريحا في كل الأحوال ويبلغ كتابيا إلى الدولة المضيفة.
- 3- إذا شرع موظف قنصلي أو مستخدم قنصلي في دعوى تتعلق بمادة يتمتع فيها بالحصانة القضائية بموجب المادة الثامنة عشر فإنه لا يقبل منه أن يتذرع بالحصانة القضائية تجاه كل دعوى إعتراضية مرتبطة مباشرة بالدعوى الأصلية.
- 4- إن التخلي عن الحصانة القضائية فيما يتعلق بدعوى مدنية أو إدارية لا تؤدي إلى التخلي عن الحصانة فيما يتعلق بإجراءات تنفيذ الحكم التي تتطلب تخليا خاصا بها.

المادة 21

- 1- يعفى الموظفون القنصليون والمستخدمون القنصليون وكذلك أفراد عائلاتهم الذين يعيشون في منازلهم من جميع الواجبات الواردة في قوانين الدولة المضيفة وأنظمتها فيما يتعلق بتسجيل الأجانب والحصول على رخصة الإقامة.
- 2- غير أن الأحكام الواردة في الفقرة الأولى من هذه المادة، لا تطبق على المستخدم القنصلي الذي ليس مستخدما دائما للدولة الموفدة أو يباشر عملا خاصا مربحا في الدولة المضيفة أو على أي فرد من أفراد عائلته.

المادة 22

- 1- يعفى أعضاء المركز القنصلي فيما يتعلق بالخدمات المقدمة للدولة الموفدة من الواجبات التي تفرضها قوانين الدولة المضيفة وتنظيماتها. في ميدان رخص العمل.

2- يعفى أفراد المستخدمين الخواص التابعين للموظفين القنصليين والمستخدمين القنصليين من الواجبات الواردة في الفقرة الأولى من هذه المادة إذا لم يباشروا أي عمل خاص مربح في الدولة المضيفة.

المادة 23

- 1- يعفى أعضاء المركز القنصلي فيما يخص الخدمات التي يقدمونها للدولة الموفدة وكذا أفراد عائلاتهم الذين يعيشون في منازلهم من الأحكام التشريعية التي يمكن أن يعمل بها في ميدان الضمان الاجتماعي في الدولة المضيفة وذلك مع مراعاة الأحكام الواردة في الفقرة الثالثة من هذه المادة.
- 2- يطبق الإعفاء الوارد في الفقرة الأولى من هذه المادة أيضا على أفراد المستخدمين الخواص الذين هم في خدمة أعضاء المركز القنصلي فقط بشرط:
 - (أ) ألا يكونوا مواطنين من الدولة المضيفة وألا تكون لهم إقامة دائمة بها.
 - (ب) أن يكونوا خاضعين للأحكام التشريعية في ميدان الضمان الاجتماعي المعمول بها في الدولة الموفدة أو في دولة ثالثة.
- 3- يجب على أعضاء المركز القنصلي الذين يستخدمون أشخاصا لا يطبق عليهم الإعفاء الوارد في الفقرة الثانية من هذه المادة، أن يحترموا الالتزامات التي يفرضها التشريع الخاص بالضمان الاجتماعي في الدولة المضيفة على المستخدمين.
- 4- إن الإعفاء الوارد في الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة لا يستبعد الاشتراك الإرادي في نظام الضمان الاجتماعي في الدولة المضيفة إذا كان ذلك مسموحا به من قبل هذه الدولة.

المادة 24

- 1- يعفى الموظفون القنصليون والمستخدمون القنصليون وكذلك أفراد عائلاتهم الذين يعيشون في منازلهم من جميع الضرائب والرسوم وطنية كانت أو جهوية أو بلدية، باستثناء ما يأتي:
 - (أ) الضرائب غير المباشرة التي تدرج عاديا في أسعار البضائع والخدمات.
 - (ب) الضرائب والرسوم على الأملاك العقارية الخاصة الكائنة على إقليم الدولة المضيفة.
 - (ج) الضرائب على العقار أو الإرث أو التركة و الضرائب على التحولات المحصلة من قبل الدولة المضيفة عملا بأحكام الفقرة الثانية من المادة 26.

محكمة من الأصل

(د) الضرائب والرسوم المحصلة كمكافأة عن الخدمات الخاصة المقدمة.

(هـ) الضرائب والرسوم على المداخل الخاصة بما فيها إرباح رأس المال كان مصدرها في الدولة المضيفة، والضرائب على إرباح رأس المال بخصوص الاستثمارات المحققة في المشاريع التجارية أو المالية للكائنة في الدولة المضيفة.

(و) حقوق التسجيل والتوثيق والرهن العقاري والطابع.

2- يعفى أفراد جماعة الخدم من الضرائب والرسوم على الأجور التي يتقاضونها من الدولة الموفدة مقابل أعمالهم.

3- إن أعضاء المركز القنصلي الذين يستخدمون أشخاصا رواتبهم أو أجورهم ليست معفاة من الضريبة على الدخل في الدولة المضيفة، يجب عليهم أن يحترموا الالتزامات التي تفرضها قوانين هذه الدولة وأنظمتها على المستخدمين في ميدان تحصيل الضرائب على المدخل.

المادة 25

1- طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية التي يمكن أن تتخذها الدولة المضيفة، فإنها تسمح بالدخول وتملح الإغفاء من جميع الحقوق الجمركية والرسوم الأخرى المرتبطة بها، غير تلك المتعلقة بالتخزين والنقل والتكاليف المتعلقة بالخدمات المماثلة على:

(أ) الأشياء المعدة للاستعمال الرسمي للمركز القنصلي.

(ب) الأشياء المعدة للاستعمال الشخصي للموظف القنصلي وأفراد عائلته الذين يعيشون في منزله بما فيها الأشياء المعدة لاستقراره، ولا ينبغي أن تتجاوز مواد الاستهلاك الكميات الضرورية للاستعمال المباشر من قبل المعنيين.

2- يستفيد المستخدمون القنصليون من الامتيازات والإغفاءات الواردة في الفقرة ب من البند الأول من هذه المادة، فيما يخص الأشياء المستوردة حين استقرارهم لأول مرة.

3- يجب أن تعفى الأمتعة الشخصية التي يصطحبها الموظفون القنصليون وأفراد عائلتهم الذين يعيشون في منازلهم من التفتيش الجمركي، ولا يمكن أن تخضع للتفتيش إلا إذا كانت هناك أسباب جدية يفترض من خلالها أن هذه الأمتعة تحتوي على أشياء أخرى غير المذكورة في الفقرة 1 (ب) من البند الأول من هذه المادة أو الأشياء الممنوع استيرادها أو تصديرها حسب قوانين الحجر الصحي وأنظمتها. و يمكن أن يجري التفتيش بحضور الموظف القنصلي أو فرد من أفراد عائلته.

المادة 26

تلتزم الدولة المضيفة في حالة وفاة عضو من أعضاء المركز القنصلي أو فرد عائلته يعيش في مسكنه بـ:

1- السماح بتصدير الأملاك المنقولة التابعة للمتوفى باستثناء تلك التي اكتسبت في الدولة المضيفة والتي كانت موضوع تصدير محظور وقت الوفاة.

2- إعفاء هذه الأملاك من الرسوم المتعلقة بالعقار أو إرث أو تركة وطنية كانت أو جهوية أو بلدية و من رسوم التحويلات إذا كانت هذه الأملاك المنقولة مرتبطة بوجود المتوفى في هذه الدولة بصفته عضو في المركز القنصلي أو فرد من أفراد عائلة عضو المركز القنصلي.

المادة 27

1- دون المساس بامتيازاتهم وخصائصاتهم، يجب على جميع الموظفين القنصليين الذين يتمتعون بالامتيازات والحصانات أن يحترموا قوانين الدولة المضيفة وأنظمتها بما في ذلك تلك المتعلقة بالتنقل.

2- يجب عليهم كذلك ألا يتدخلوا في الشؤون الداخلية لهذه الدولة.

المادة 28

يجب على أعضاء المركز القنصلي أن يمثلوا لجميع الواجبات التي تفرضها قوانين الدولة المضيفة وتنظيماتها في مجال تأمين المسؤولية المدنية في استعمال وسائل النقل.

مركز القنصل

المادة 29

١- يحسن الإغلاط بأحكام الفقرة الثانية من المادة 18، إن أعضاء المركز القنصلي و باستثناء الموظفين القنصليين الذين هم مواطني الدولة المضيفة أو مواطني دولة ثالثة أو مقيمين دائمين في الدولة المضيفة أو يمارسون فيها عملاً مريحاً وكذلك أفراد عائلاتهم يستفيدون فقط من التسهيلات والامتيازات والحصانات الواردة في هذه الاتفاقية (إلا في الحدود التي تعترف لهم بها الدولة المضيفة).

2- يستفيد أفراد عائلة أحد أعضاء المركز القنصلي الذين هم أنفسهم مواطني الدولة المضيفة أو دولة ثالثة أو مقيمون دائمون في الدولة المضيفة من التسهيلات والامتيازات والحصانات الواردة في هذه الاتفاقية وذلك في الحدود التي تعترف بها الدولة المضيفة.

3- غير أنه يجب على الدولة المضيفة أن تمارس قوانينها على هؤلاء الأشخاص بحيث لا تعرقل ممارسة الوظائف بالمركز القنصلي.

الباب الرابع

الوظائف القنصلية

المادة 30

إن الموظفين القنصليين مؤهلين للقيام بما يلي :

- 1- حماية مصالح الدولة الموفدة في الدولة المضيفة وكذا حقوق مواطنيها ومصالحهم والعمل على تطوير العلاقات في الميادين التجارية والاقتصادية والسياحية والاجتماعية والعلمية والثقافية والتقنية بين الطرفين المتعاقدين.
- 2- مساعدة مواطني الدولة الموفدة في مساعيهم لدى سلطات الدولة المضيفة.
- 3- مع مراعاة الإجراءات المعمول بها في الدولة المضيفة، اتخاذ التدابير من أجل ضمان التمثيل المناسب لمواطني الدولة الموفدة أمام المحاكم أو أية سلطات أخرى في الدولة المضيفة واتخاذ التدابير المؤقتة من أجل حماية حقوق مواطنيها ومصالحهم وذلك عندما لا يستطيعون الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم في الوقت المناسب بسبب غيابهم أو لأي سبب آخر.

المادة 31

4- الحصول على معلومات بواسطة جميع الوسائل المشروعة تتعلق بظروف الحياة التجارية والاقتصادية والسياحية والاجتماعية والعلمية والثقافية والتقنية وتطويرها في الدولة المضيفة وتحديث تقرير في هذا الموضوع إلى حكومة الدولة الموفدة وتبليغ معلومات إلى الأشخاص المعنيين.

1- تنطبق أحكام هذه الاتفاقية في حدود ما تسمح به الظروف على ممارسة الوظائف القنصلية من طرف بعثة دبلوماسية.

2- تبلغ إلى السلطات المختصة في الدولة المضيفة أسماء أعضاء البعثة الدبلوماسية الملحقين بالقسم القنصلي أو المكلفين بالقيام بالمهام القنصلية.

3- يمكن للموظفين القنصليين خلال ممارسة وظائفهم الاتصال:

- أ) بالسلطات المحلية المختصة في دائرتهم القنصلية،
- ب) بالسلطات المركزية المختصة في الدولة المضيفة في حالة ما إذا كان ذلك مسموحاً به من طرف قوانين و تنظيمات وعادات الدولة المضيفة أو من طرف اتفاقيات دولية خاصة بهذا الموضوع.

4- تبقى امتيازات وحصانات أعضاء البعثة الدبلوماسية الواردة في الفقرة الثانية من هذه المادة محددة بقواعد القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الدبلوماسية.

المادة 32

يحق للموظفين القنصليين في حدود دائرتهم القنصلية:

- 1- القيام بتسجيل مواطنيهم وإحصائهم في الحدود التي تتماشى مع تشريع الدولة المضيفة ، ويمكنهم أن يطلبوا لهذا الغرض مساعدة السلطات المختصة لهذه الدولة.
- 2- نشر إعلانات في الصحافة موجهة إلى مواطنيهم وكذا تبليغهم لأوامر ووثائق مختلفة صادرة عن سلطات الدولة الموفدة وذلك عندما تكون هذه الإعلانات والأوامر والوثائق المتعلقة بالخدمة الوطنية.

محرراً من الأصل

- 3- إصدار وتجديد :
(أ) جوازات السفر أو وثائق السفر الأخرى الخاصة بمواطني الدولة الموفدة.
(ب) التأشيرات والوثائق المناسبة للأشخاص الذين يرغبون في السفر إلى الدولة الموفدة.
- 4- إرسال العقود القضائية أو غير القضائية الموجهة إلى مواطنيهم، وتنفيذ إنايات قضائية في المسائل المدنية والتجارية تتعلق بسماع مواطنيهم طبقا للاتفاقيات الجاري العمل بها بين الدولتين في هذا المجال، وفي حالة عدم وجود مثل هذه الاتفاقيات، و يمكن تطبيق قوانين تتلاءم مع قوانين الدولة المضيفة وتنظيماتها.
- 5- (أ) الترجمة والتصديق على صحة أية وثيقة صادرة عن سلطات أو موظفي الدولة الموفدة أو الدولة المضيفة وذلك في حالة ما إذا لم يتعارض ذلك مع قوانين وتنظيمات الدولة المضيفة. هذه الترجمات لها نفس القوة والقيمة مثل التي أنجزت من طرف مترجمين محلفين من إحدى الدولتين.
(ب) استلام أي تصريحات و تحرير أي عقود وتصديق وتوقيع وتأشير وإشهاد أو ترجمة الوثائق عندما تكون هذه الأعمال أو الإجراءات تتطلب قوانين الدولة الموفدة وتنظيماتها مثل هذه الأعمال والإجراءات.
- 6- استلام الأحكام في شكلها التوثيقي، وفي حالة عدم تعارض ذلك مع قوانين الدولة المضيفة وتنظيماتها.
- (أ) الأحكام والعقود التي يأمل مواطنوهم إبرامها وإعدادها بهذه الصفة باستثناء العقود والوثائق المتعلقة بالإقامة أو بتحويل الحقوق العائلية المترتبة على الأملاك العقارية الكائنة في الدولة المضيفة.
- (ب) الأحكام والعقود مهما كانت جنسية الأطراف، عندما يتعلق الأمر بالأملاك الواقعة على إقليم الدولة الموفدة أو في حالة ما إذا يكون القصد منها إنشاء آثار قانونية في هذه الدولة.
- (ج) الاستسلام لغرض الإيداع، في حالة ما إذا لم يتعارض ذلك مع تشريع الدولة المضيفة، مبالغ مالية ووثائق وأشياء من أي نوع ملكا لمواطني الدولة الموفدة أو الموجهة لهم. ولا يمكن تصدير هذه الإيداعات من الدولة المضيفة إلا في حالة مطابقة هذه العملية مع قوانين الدولة المضيفة وتنظيماتها.
- (د) التصرف بوصفهم ضباط لحالة المدنية مالم يتعارض ذلك مع قوانين الدولة المضيفة وتنظيماتها.

- 9- تنظيم الولاية أو الوصاية على مواطنيهم القصر وذلك تماشيا مع التشريع المختص في كل من الدولتين. لا تعفى أحكام الفقرتين 8 و 9 من هذه المادة مواطني الدولة الموفدة من الالتزام بالقيام بالتصريحات التي تفرضها قوانين الدولة المضيفة.
- 10- القيام بالإجراءات الضرورية لغاية تنظيم عمليات الاستفتاء و الانتخابات لصالح مواطنيهم.
- 11- استلام كل تصريح متعلق بجنسية مواطنيها طبقا لتشريع الدولة الموفدة.
- 12- التصديق على الشهادات الأصلية للبضائع أو أية وثيقة مماثلة بما يتطابق مع تشريع الدولة المضيفة.

المادة 33

- 1- يبلغ المركز القنصلي التابع للدولة الموفدة في أجل أقصاه ثمانية أيام من تاريخ الإيقاف أو الحبس بكل إجراء سالب للحرية اتخذ ضد أحد مواطنيها مع وصف الوقائع المتسببة في ذلك.
- تحول سلطات الدولة المضيفة بدون تأخير كل بلاغ موجه إلى المركز القنصلي من قبل الشخص الموقوف أو المسجون أو المحروم من الحرية تحت أي شكل من الأشكال. و يجب على هذه السلطات إخبار المعني بحقوقه وذلك حسبما هو منصوص عليه في هذه الفقرة.
- 2- يمكن للموظفين القنصليين القيام بزيارة مواطن الدولة الموفدة الموجود في حالة إيقاف احتياطي أو المسجون أو الموجود في أي نوع من أنواع الإيقاف والتحدث معه ومراسلته وتزويده بما يحتاج إليه في تمثيله أمام القضاء. كما يحق لهم أيضا زيارة مواطن الدولة الموفدة مسجوناً كان أو موقوفاً احتياطياً في إطار تنفيذ لحكم قضائي.
- 3- تمارس الحقوق المذكورة في هذه المادة طبقا لقوانين الدولة المضيفة وتنظيماتها مع العلم أن هذه القوانين والتنظيمات ينبغي أن تطبق لغرض تحقيق تام للغايات التي من أجلها تم منح هذه الحقوق بحكم هذه المادة.
- 4- تبلغ سلطات الدولة المضيفة المركز القنصلي بإجراءات الترحيل والطرده والإبعاد المتخذة ضد مواطني الدولة الموفدة وذلك قبل تنفيذها.

محرراً من الأصل

المادة 34

- 1- إذا توفي مواطن من الدولة الموفدة على إقليم الدولة المضيفة، وجب على السلطات المختصة في هذه الدولة أن تبلغ المركز القنصلي بذلك بدون تأخير.
- 2- (أ) عندما يطلب المركز القنصلي، الذي تم إبلاغه بوفاة أحد مواطنيه معلومات بخصوص ذلك، يجب على السلطات المختصة في الدولة المضيفة تزويده بما أمكن من معلومات بقدر ما يسمح به تشريعها وذلك لغرض إعداد جرد للأموال وقائمة الورثة المحتملين.
- (ب) يمكن للمركز القنصلي للدولة الموفدة أن تطلب من السلطات المختصة في الدولة المضيفة اتخاذ التدابير الضرورية بدون تأخير لحماية و تسيير أملاك الميراث التي تركت على إقليم الدولة المضيفة.
- (ج) يمكن للموظف القنصلي أن يقدم مساعدة مباشرة أو بواسطة مندوب من أجل تنفيذ التدابير المنصوص عليها في الفقرة الفرعية (ب).
- 3- إذا كان من الواجب اتخاذ تدابير، في حالة غياب وارث أو ممثل عنه، تدعو سلطات الدولة المضيفة الموظف القنصلي للدولة الموفدة لمعاينة عمليات وضع الاختام وإزالتها وكذلك إعداد جرد للممتلكات.
- 4- إذا صارت الأملاك المنقولة الموروثة أو عائدات بيع الأملاك المنقولة أو العقارية إلى وارث شرعي أو موصى له من مواطني الدولة الموفدة الذي لا يقيم على إقليم الدولة المضيفة ولم يعين وكلاء، وكان ذلك بعد إتمام الإجراءات الخاصة بالميراث الذي يوجد فوق إقليم الدولة المضيفة، فإن الأملاك المذكورة أو عائدات بيعها تسلم للمركز القنصلي للدولة الموفدة بشرط:
 - (أ) إثبات صفة الورثة شرعيين كانوا أو موصون لهم.
 - (ب) أن تكون الهيئات المختصة قد سمحت، إذا لزم الأمر، بتسليم أموال الميراث أو عائدات بيعها.
 - (ج) أن تكون جميع الديون المتعلقة بالميراث المصرح بها في الأجل المحدد في تشريع الدولة المضيفة قد تم سدادها أو ضمانها.
 - (د) أن يتم تسديد الرسوم المترتبة على التركة أو ضمانها.

المادة 35

- 5- أ - إذا وجد مواطن من الدولة الموفدة على إقليم الدولة المضيفة بصفة مؤقتة وتوفي على هذا الإقليم، فإن الأمتعة الشخصية والمبالغ المالية التي تركها المتوفى والتي لم يطالب بها أي وارث حاضر، تسلم من غير أي إجراء آخر إلى المركز القنصلي للدولة الموفدة بصفة مؤقتة من أجل ضمان حفظها مع الاحتفاظ بحق السلطات الإدارية أو القضائية للدولة المضيفة في مصادرة هذه الأمتعة والمبالغ المالية لصالح العدالة.
- (ب) يجب على المركز القنصلي أن يسلم هذه الأمتعة الشخصية والمبالغ المالية إلى سلطات الدولة المضيفة إذا عينت شرعياً لإدارتها وتصفياتها ويجب عليه أن يحترم تشريع الدولة المضيفة فيما يخص تصدير الأمتعة وتحويل المبالغ المالية.
- 1- عندما توجد سفينة تابعة للدولة الموفدة في أحد موانئ الدولة المضيفة، فإنه يسمح لقائد السفينة وأعضاء طاقمها أن يتصلوا برئيس المركز القنصلي التابع للدائرة التي يوجد فيها الميناء، و يمارس الوظائف المنصوص عليها أعلاه بكل حرية ودون تدخل لسلطات الدولة المضيفة. ولغرض ممارسة الموظف القنصلي لمهامه، يمكنه الانتحاق بظهر السفينة بمجرد حصولها على الإن.
 - 2- ولنفس الغرض، يمكن أيضاً لقائد السفينة ولأي عضو من أعضاء الطاقم، التنقل إلى المركز القنصلي التابع للدائرة التي توجد فيها السفينة إذا سمح له بذلك وفق القوانين المعمول بها. وإذا رفضت هذه السلطات التحاقهم بالمركز القنصلي بسبب عدم قدرتهم المادية على العودة إلى السفينة قبل سفرها، فإنها تخبر بذلك فوراً المركز القنصلي المعني.
 - 3- يمكن لرئيس المركز القنصلي طلب مساعدة سلطات الدولة المضيفة في كل قضية تتعلق بممارسة وظائفه المنصوص عليها في هذه المادة؛ ويمكن لهذه السلطات تقديم المساعدة المطلوبة.

محكمة من الأصل

المادة 36

يمكن الموظفين القنصليين:-

1- استلام أي تصريح وإصدار أية وثيقة يقتضيها تشريع الدولة الموفدة تتعلق بالأعمال الآتية:

- (أ) تسجيل باخرة في الدولة المضيفة عند ما تكون هذه الباخرة غير مصنوعة ولا مسجلة في الدولة المضيفة، وفي حالة العكس يكون هذا التسجيل بناء على رخصة من هذه الدولة.
- (ب) إلغاء تسجيل باخرة تابعة للدولة الموفدة.
- (ج) إصدار وثائق خاصة بملاحة بواخر النزهة التابعة للدولة الموفدة.
- (د) تسجيل أي انتقال ملكية باخرة التابعة للدولة الموفدة.
- (هـ) تسجيل كل رهن عقاري أو أي أعباء متعلقة بسفينة تابعة للدولة الموفدة.

2- السماع من رئيس الباخرة وأعضاء الطاقم ومعاينة وثائق الباخرة، استلام التصاريحات المتعلقة بمسلكها ووجهتها، وبصفة عامة تسهيل عملية وصولها وذهابها.

3- مصاحبة رئيس الباخرة أو أعضاء الطاقم أمام سلطات الدولة المضيفة بما في ذلك مساعدتهم أمام العدالة إذا لزم الأمر.

4- تسوية النزاعات أيًا كان نوعها بين قائد الباخرة والضباط وطاقمها بما في ذلك النزاعات المتعلقة بالرواتب وعقود العمل، بشرط ألا تصرح السلطات القضائية في الدولة المضيفة بصلاحياتها في الموضوع، وذلك تطبيقاً لاحكام المادة 38 من هذه الاتفاقية. ويمكن للموظفين القنصليين، مع مراعاة هذا الشرط ممارسة الصلاحيات التي خولتها إياهم الدولة الموفدة فيما يتعلق بالحفاظ على الأمن والنظام على ظهر الباخرة واتخاذ إجراءات من أجل المحافظة على الأمن والنظام على ظهر الباخرة.

5- اتخاذ إجراءات لضمان احترام قوانين الدولة الموفدة المتعلقة بالملاحة.

6- التفسير أو الإدخال إلى المستشفى رئيس الباخرة أو أعضاء طاقمها إذا دعت الضرورة.

المادة 37

7- تحضير عقود الجرد الخاصة بالممتلكات وعمليات أخرى ضرورية لحفظ الأموال والأشياء أيًا كان نوعها، التي يتركها المواطنون البحارة والركاب الذين يتوقفون على ظهر باخرة الدولة الموفدة قبل وصولها إلى الميناء.

يمارس الموظفون القنصليون إزاء باخرة الدولة الموفدة المهام الآتية:

- 1- معاينة والتصديق على وثائق السفينة.
- 2- استلام التصاريحات المتعلقة بالرحلة ووجهة السفينة.
- 3- تسليم أو تجديد كل وثيقة خاصة متعلقة بالبحارة طبقاً لقوانين وتنظيمات الدولة الموفدة.

المادة 38

1- لا تتدخل سلطات الدولة المضيفة في أية قضية تخص التسيير الداخلي للسفينة إذا لم يتم ذلك بطلب أو بموافقة من رئيس المركز القنصلي، أو قائد السفينة.

2- لا تتدخل سلطات الدولة المضيفة إلا بطلب من قائد السفينة أو رئيس المركز القنصلي أو بموافقتهم في أية قضية تحدث على ظهر السفينة إلا إذا كان ذلك من أجل الحفاظ على الهدوء والنظام العام أو في مصلحة الصحة أو الأمن العموميين في الأرض أو في الميناء، أو لمنع الفوضى التي قد يتسبب فيها أشخاص لا ينتمون إلى الطاقم.

3- لا تتابع قضائياً سلطات الدولة المضيفة أية مخالفات ارتكبت على ظهر السفينة إلا في الحالات التالية:

- (أ) الإخلال بالهدوء والأمن في الميناء أو المساس بالقوانين الإقليمية الخاصة بالصحة العمومية وبأمن الحياة البشرية في البحر وبالجمارك أو بأية إجراءات تخص الرقابة.

(ب) ارتكاب هذه المخالفات من طرف أو ضد أشخاص أجانب عن طاقم الباخرة أو من طرف أو ضد مواطنين للدولة المضيفة.

محذراً من الأصل

(ج) المعاقبة بالسجن لمدة خمس سنوات على الأقل حسب تشريع أحد الطرفين المتعاقدين.

4- في حالة ما إذا أزيلت سلطات الدولة المضيفة ممارسة الحقوق المبيحة في الفقرة 3 من هذه المادة و إذا كان في نية سلطات الدولة المضيفة إيقاف شخص موجود على ظهر السفينة أو استنطاقه أو مصادرة أموال أو إجراء تحقيق رسمي على ظهرها، فإنها تبلغ ذلك مسبقا إلى الموظف للتصلي المختص في الوقت المناسب حتى يكون حاضرا أثناء هذه الزيارات أو التحريات أو الإغلاقات.

ويحدد البلاغ الذي يوجه لهذا الغرض الوقت الدقيق، وإذا لم يحضر الموظف للتصلي أو أرسل ممثل له، تجرى هذه العمليات في غيابه. يتبع نفس الإجراء في حالة ما إذا طلب قائد السفينة أو أعضاء الطاقم للإدلاء بتصريحات أمام المحاكم أو السلطات المحلية. غير أنه في حالة وقوع جريمة أو جلبة علنية تشعر سلطات الدولة المضيفة الموظف للتصلي بدون تأخير بالإجراءات الفورية التي تم اتخاذها.

5- لا تطبق أحكام هذه المادة على التحريات العادية الخاصة بالجمارك والصحة وقبول الأجانب ومراقبة الشهادات المتعلقة بقواعد الأمن الدولية للملاحة البحرية.

المادة 39

1- إذا غرقت سفينة الدولة الموفدة أو ارتطمت على شاطئ الدولة المضيفة، يبلغ ذلك في أقرب وقت ممكن، إلى المركز للتصلي الكائن في الدائرة التي وقع فيها الغرق أو الارتطام من قبل السلطات المختصة في الدولة المضيفة.

(ب) تتخذ هذه السلطات جميع التدابير الضرورية من أجل إنقاذ السفينة والأشخاص والحمولة والامتعة الأخرى الموجودة على ظهرها وكذا من أجل منع أو كبح أي نهب أو أية فوضى قد تقع على ظهر السفينة.

(ج) وإذا غرقت السفينة أو ارتطمت في أحد الموانئ أو تشكل خطرا على الملاحة في المياه الإقليمية للدولة المضيفة، يمكن للسلطات المختصة كذلك أن تتخذ جميع التدابير الضرورية لتفادي الأضرار التي يمكن أن تسببها السفينة لمعدات الميناء أو لسفن أخرى.

(د) يسمح لرئيس المركز للتصلي بصفته ممثلا لمجهز الباخرة أن يتخذ التدابير التي يمكن أن يتخذها هذا الأخير لو كان حاضرا وذلك فيما يتعلق بمصير السفينة وفقا لأحكام التشريع الإقليمي. ليس هناك أي استثناء لذلك إلا إذا كان قائد السفينة يحمل توكيلا خاصا من مجهزها يؤهله لهذا الغرض أو إذا كان المعلنون من ملاك السفينة وحمولتها، أو مجهزيها أو مؤمنوها أو وكلائهم الموجودين في عين المكان حاملين توكيلا يضمن التمثيل لجميع المصالح بدون استثناء و تسديد للنفقات المستحقة وإعطاء للضمانات بالتكفل بالنفقات الباقية للسند.

(هـ) لا تقيض سلطات الدولة المضيفة أية ضريبة أو رسوم جمركية تفرض على استيراد البضائع إلى إقليمها، بالنسبة للأشياء التي تحملها السفينة الغارقة أو المرتطمة أو الأشياء التابعة لها إلا إذا أزيلت هذه الأشياء للاستعمال والاستهلاك في إقليمها.

(و) لا تقيض سلطات الدولة المضيفة أية ضريبة أو رسم غير تلك الواردة في الفقرة السابقة فيما يتعلق بالسفينة الغارقة أو المرتطمة أو حمولتها خارج الضرائب والرسوم المماثلة في نوعها ومبلغها التي تحصل في ظروف شبيهة على بولخر الدولة المضيفة.

2- عندما تغرق سفينة تحمل علما غير علم الدولة المضيفة و يعثر على الأشياء التابعة لهذه السفينة أو لحمولتها قد رست على شاطئ الدولة المضيفة أو على مقربة منه أو جرت إلى أحد الموانئ التابع لهذه الدولة، يسمح لرئيس المركز للتصلي الكائن في الدائرة التي وجنت فيها هذه الأشياء أو جرت إليها، بصفته ممثلا لصاحب هذه الأشياء، باتخاذ التدابير الخاصة بحفظ هذه الأشياء كما لو اتخذها مالكها طبقا للتشريع المعمول به في الدولة المضيفة :

محكمة من الأصل

(أ) تشكل هذه الأشياء جزء من سفينة الدولة الموفدة، أو هي ملك لمواطني هذه الدولة.

(ب) أن يكون صاحب هذه الأشياء أو وكيله أو مؤمنه أو قائد الباخرة، في حالة ترخيص قوانين دولة العلم بذلك، غير قادرين على اتخاذ هذه التدابير.

المادة 40

لا تطبق أحكام هذه الاتفاقية على السفن والطائرات الحربية.

المادة 41

1- مع مراعاة القوانين والتنظيمات في الدولة المضيفة، يمارس الموظفون القنصليون، حق الرقابة والتفتيش المنصوص عليهما في قوانين وتنظيمات الدولة الموفدة على الطائرات المسجلة في هذه الدولة وكذلك على طاقمها، ويمكن كذلك أن يقدموا لهم المساعدات.

2- عندما تتعرض طائرة مسجلة في الدولة الموفدة لحادث على إقليم الدولة المضيفة، تبلغ السلطات المختصة بذلك المركز القنصلي الأقرب من المكان الذي وقع فيه الحادث بدون أي تأخير.

المادة 42

1- يسمح للموظفين القنصلين، بالإضافة إلى الوظائف المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، بممارسة كل مهمة قنصلية أخرى معترف بها من طرف الدولة المضيفة لها علاقة بالنشاطات القنصلية.

2- يمكن أن يتركب عن الأعمال المنجزة بمناسبة ممارسة هذه المهام الحصول على الحقوق والرسوم المنصوص عليها لهذا الغرض في تشريع الدولة الموفدة.

الباب الخامس أحكام ختامية

المادة 43

تطبق هذه الاتفاقية في كامل إقليم كل من الطرفين المتعاقدين.

المادة 44

تتم بالطرق الدبلوماسية تسوية الخلافات المتعلقة بتطبيق هذه الاتفاقية أو بتأويلها.

المادة 45

يتفق الطرفان المتعاقدان على أي تعديل أو مراجعة لأحكام هذه الاتفاقية كتابيا و تبلغ عبر القنوات الدبلوماسية. يشعر كل طرف الطرف الآخر بإتمام الإجراءات الدستورية لدخول التعديل حيز التطبيق الذي يسري بتاريخ استلام آخر إشعار كتابيا.

المادة 46

المسائل التي لم تتضمنها هذه الاتفاقية تطبق عليها أحكام إتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لسنة 1963 .

المادة 47

1- تتم المصادقة على هذه الاتفاقية طبقا للأحكام الدستورية المعمول بها في كلا البلدين.

محذوف من الأصل

2- وتدخل حيز التنفيذ ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ تبادل وثائق التصديق وستظل سارية المفعول لمدة غير محدودة.

3- ويحق لكلا الطرفين المتعاقدين في أي وقت فسخ هذه الاتفاقية، على أن يكون الفسخ نافذ المفعول بعد مضي ستة أشهر من تاريخ استلام الإشعار الأخير بذلك من طرف الدولة الأخرى.

حرر ووقع بالجزائر في 30 جمادى الأولى 1425هـ الموافق لـ 18 تموز (جويلية) 2004 في نسختين أصليتين باللغة العربية لهما نفس القوة القانونية.

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية	عن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الدكتور محمد الحلايقة	الأستاذ مراد رجيبي
نائب رئيس الوزراء	وزير الصحة والسكان
وزير الصناعة والتجارة	و إصلاح المستشفيات

اتفاق تعاون بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

و حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

في مجال الحماية المدنية والدفاع المدني

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية و حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و المشار إليهما فيما يلي بالطرفين.

انطلاقا من روح الاخوة و الروابط المتينة القائمة بين البلدين الشقيقين ورغبة منهما في تحقيق المصلحة المشتركة بقيام تعاون مثمر و دائم في مجال الحماية المدنية والدفاع المدني درءا للمخاطر و حماية للأشخاص و الثروات و البيئة في مواجهة الكوارث الطبيعية أو الكوارث الناجمة عن مختلف الأنشطة البشرية بما فيها التقدم التكنولوجي، و إدراكا منهما لأهمية و مزايا إبرام اتفاق التعاون بينهما في هذا المجال اتفقتا على مايلي:

المادة الأولى

يتفق الطرفان على إقامة تعاون دائم في مجالات الحماية المدنية والدفاع المدني لمواجهة مختلف الأخطار و التهديدات التي قد تنجم عن الكوارث الطبيعية و التكنولوجية مع العمل على تنمية هذا التعاون بالطرق و الوسائل المناسبة و في حدود الإمكانيات المتاحة و طبقا للاحتياجات في كل من

حكومة الأردن

المادة الثانية

يشمل التعاون المشار اليه في المادة الاولى أعلاه الميادين و الموضوعات التالية:

- أ- تبادل المعلومات حول تنظيم و تطوير الجوانب التشريعية و الفنية والإدارية في أجهزة الحماية المدنية والدفاع المدني في كلا البلدين.
- ب- إجراء دراسات ميدانية و علمية مشتركة و مستمرة بهدف:
 - * تحديد الأخطار المباشرة و غير المباشرة التي تهدد كلا البلدين.
 - * معرفة و تحديد أفضل سبل الوقاية من هذه الأخطار و سبل مواجهتها.
 - * تحديد نوعية و حجم الأخطار التي يمكن في إطارها طلب المعونة والتدخل وكذلك المعونات التي يمكن لكل طرف توفيرها عند الطلب.
 - * تحديد أسلوب الاتصال بين الطرفين في حالة وقوع كارثة و كذلك سبل طلب المعونة و البيانات المطلوبة لذلك.
 - * تحديد سبل ووسائل انتقال المعونة من أفراد و معدات و مواد إغاثة وغيرها عند الاقتضاء بين البلدين.
- ج- توفير التسهيلات اللازمة في مجالات التدريب النظري و العملي لفائدة العاملين في أجهزة الحماية المدنية والدفاع المدني للبلدين لحضور الدورات التدريبية التي يعقدها أحد الطرفين.

و كذلك دراسة إمكانية تنظيم فترات تدريبية مشتركة بين البلدين في إطار خطط تعد لهذا الغرض ، و تتم المشاركة في الدورات التدريبية التي تعقد في مدارس و مراكز الحماية المدنية والدفاع المدني في كلا البلدين.

د- تبادل الخبراء بين البلدين لتحقيق أقصى قدر من الاستفادة من الخبرات المتاحة و ذلك في شتى مجالات الحماية المدنية والدفاع المدني.

هـ - إعداد برامج إعلامية مشتركة و متكاملة تحسباً لوقوع الكوارث وكذلك العمل على إيجاد و تطوير الوعي الوقائي لدى المواطنين في كلا البلدين.

و- التنسيق بين الطرفين في حالة مشاركتهما في الاجتماعات و المؤتمرات الإقليمية و الدولية .

المادة الثالثة

يتعهد كل طرف عندما يطلب رسمياً التدخل أو الإعانة من الطرف الآخر بتسهيل إجراءات الدخول فوق ترابه و الخروج بعد انتهاء المهام بالنسبة للأفراد و المعدات و المواد التابعة للطرف المانح ، مع احترام ما تقتضيه أحكام القوانين والتنظيمات و الإجراءات الجمركية المعمول بها في شأن دخول و خروج الأجانب. كما يجب أن توفر سلطات الدولة الطالبة الحماية و التسهيلات إلى وحدات المساعدة للدولة المانحة.

محذوف من الأصل

المادة الرابعة

تجسب المصاريف التي تترتب على هذا التعاون بين البلدين على الوجه التالي:

أ- أفراد ومعدات التدخل:

- تتحمل الدولة المانحة نفقات انتقال الأفراد والمعدات إلى الدولة الطالبة للمعونة وكذلك نفقات العودة بعد انتهاء المهمة.

- تتحمل الدولة المضيفة نفقات الإقامة والرعاية الصحية اللازمة للأفراد وكذلك نفقات تشغيل وصيانة المعدات طوال فترة المهمة.

- يجب أن يكون بحوزة الأفراد التابعين للطرف المانح جوازات سفر سارية المفعول.

ب- تبادل زيارات مسؤولي الحماية المدنية والدفاع المدني:

- يتحمل البلد الذي ينتمي إليه مسؤولو الحماية المدنية والدفاع المدني والخبراء الذين يقومون بزيارات إلى البلد الآخر بنفقات الانتقال في الذهاب والعودة ويتحمل البلد المضيف مصاريف الإقامة الكاملة ونفقات التنقل الداخلي.

ج- الدارسون والمتدربون:

- تتحمل الدولة التي توفد الدارسين والمتدربين إلى الدولة الأخرى نفقات تنقلهم ذهاباً وإياباً وتتحمل الدولة المضيفة نفقات الإقامة الكاملة والنقل الداخلي والتدريب والدراسة، وتوفر لهم الرعاية الصحية اللازمة طوال فترة استضافتهم بحيث يكون التدريب والدراسة في مجالات الحماية المدنية والدفاع المدني وفي معاهد ومدارس أجهزة الحماية المدنية والدفاع المدني، على أن يتم الاتفاق بين الطرفين على تحديد طبيعة الدراسة والتدريب حسب المقتضى.

المادة الخامسة

لا يترتب على الإعانة المادية والعينية الممنوحة إلى الدولة محل الكارثة أية التزامات أو أعباء مالية، كما أنها لا تتحمل أية نفقات تترتب نتيجة استهلاك أو إتلاف المعدات أو اللوازم المقدمة من الدولة المانحة لمعالجة آثار الكارثة.

المادة السادسة

يكون الإشراف على إدارة عمليات التدخل والإنقاذ والمعالجة وتحديد أولويات ومناطق العمل لقيادة الحماية المدنية والدفاع المدني في البلد الذي طلب المساعدة على أن يتم توجيه التعليمات الأساسية إلى قيادات الأفراد الوافدين التي تكلف بتبليغها إليهم لتنفيذها.

محرر: من الأصل

المادة السابعة

تتحمل الدولة الطالبة للإعانة المسؤولية التي يمكن أن تنجم عن إلحاق عضو من أعضاء فريق الإغاثة الوافد ضرراً بالغير أثناء أدائه لمهامه بدون قصد شأنه في ذلك شأن أفراد الفرق المحلية.

المادة الثامنة

تتحمل الدولة المانحة للإعانة المسؤولية الناجمة عن الأضرار التي قد تلحق بأفراد فرق الإغاثة التابعة لها أثناء أدائهم لمهامهم دون الحق في الرجوع إلى الدولة الطالبة للإعانة.

المادة التاسعة

تقوم الجهات المختصة في كلا البلدين بالتعاون بهدف إعداد و تنمية الدراسات المتعلقة بالمواضيع التي تساعد أجهزة الحماية المدنية والدفاع المدني على مباشرة صلاحياتها و أعمالها ووضع الخطط اللازمة لذلك لا سيما في مواجهة حالات الطوارئ.

المادة العاشرة

يتم تشكيل لجنة مشتركة في مجال الحماية المدنية والدفاع المدني، تكون مهمتها وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ و ذلك بإعداد و تحديد مراحل تنفيذ برنامج التعاون بين البلدين و العمل على استمراره و تنميته. و تجتمع هذه اللجنة بالتناوب بالجزائر و بالأردن كلما اقتضت الحاجة لذلك بناء على اتفاق مسبق بين الطرفين.

المادة الحادية عشرة

يتم تسوية أي خلاف يتعلق بتفسير أو تطبيق هذا الاتفاق وديا بين الطرفين.

المادة الثانية عشرة

1- يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بعد ثلاثون يوما اعتبارا من تاريخ آخر إشعار عبر القناة الدبلوماسية يتبادلها الطرفين بإتمام الإجراءات الدستورية اللازمة لذلك.

2- يمكن تعديل هذا الاتفاق بناء على طلب أحد الطرفين و بموافقة الطرف الآخر عبر القناة الدبلوماسية و يخضع أي تعديل إلى نفس الإجراءات الخاصة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

3- يبقى هذا الاتفاق ساري المفعول لمدة غير محددة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر عبر القناة الدبلوماسية بنيته في إنهاء العمل به و ذلك بإشعار مسبق قبل ثلاثة أشهر على الأقل.

حرر ووقع بالجزائر في 30 جمادى الأولى 1425 هـ الموافق لـ 18 جويلية (تموز) 2004 من نسختين أصليين باللغة العربية ، و للنصين نفس القوة القانونية.

عن حكومة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الأستاذ مراد رجيمي

وزير الصحة و السكان

و إصلاح المستشفيات

عن حكومة

المملكة الأردنية الهاشمية

الدكتور محمد الحلايقة

نائب رئيس الوزراء

وزير الصناعة و التجارة

محكمة العدل

بروتوكول التعاون في مجال اليد العاملة

بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

و حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المشار إليهما فيما يلي بالطرفين، توثيقاً لأواصر الأخوة والتعاون الشعبين الشقيقين، إدراكاً منهما لأهمية تبادل الخبرات والمعلومات المتعلقة باليد العاملة في كلا البلدين بما ينسجم والمصلحة المشتركة بينهما اتفقتا على ما يلي:

المادة الأولى

السلطات المختصة بتنفيذ هذا البروتوكول هي:

- بالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية وزارة العمل.
- بالنسبة لحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التشغيل والتضامن الوطني.

المادة الثانية

يعمل الطرفان على تسهيل الإجراءات وفق القوانين والأنظمة المعمول بها في كلا البلدين والمتعلقة باليد العاملة لديهما.

المادة الثالثة

تشمل مجالات التعاون بين الطرفين ما يلي:

- 1- تبادل الخبرات في مجال إدارة وتنظيم استخدام اليد العاملة :
- 2- تبادل البحوث والمعلومات والتشريعات فيما يخص العمل في البلدين .
- 3- الإطلاع على التجارب النموذجية التي اعتمدها البلدان في مجال اليد العاملة.

المادة الرابعة

يتم تشكيل لجنة مشتركة فنية متخصصة في مجال اليد العاملة بين الطرفين مهمتها:

- 1- دراسة الجانب القانوني والتنظيمي المتعلق بسوق العمل في البلدين لتحديد مجالات العمل وضبط قائمة الاختصاصات التي يمنحها كل بلد لتوظيف اليد العاملة من البلد الآخر.
- 2- متابعة تنفيذ مواد هذا البروتوكول .

المادة الخامسة

تجتمع اللجنة المشار إليها في المادة الرابعة بصفة دورية وبالتناوب في الجزائر والأردن وذلك بطلب من أحد الطرفين، على أن يتم تحديد تاريخ الاجتماع وجدول الأعمال عبر القناة الدبلوماسية.

محكمة القضاء

المادة السادسة

يدخل هذا البرتوكول حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ آخر إشعار يتبادله الطرفان عبر القناة الدبلوماسية بعد إتمام الإجراءات الدستورية اللازمة لذلك ويبقى ساري المفعول لمدة خمس سنوات ويجدد تلقائياً لمدة مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر عبر القناة الدبلوماسية بإلغاء العمل به وذلك بإشعار مسبق مدته ستة أشهر.

حرر و وقع بالجزائر في 30 جمادى الأولى 1425 الموافق لـ 18 تموز (جويلية) 2004 من نسختين أصليتين باللغة العربية ولهما نفس الحجية القانونية.

عن حكومة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الأستاذ مراد رجيمي

عن حكومة

المملكة الأردنية الهاشمية

الدكتور محمد خلافة

نائب رئيس الوزراء وزير الصناعة والتجارة وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات

اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
وحكومة جمهورية كوريا حول تشجيع وحماية الاستثمارات

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٨٤٧) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٤ المتضمن الموافقة على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات التي تم التوقيع عليها بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية كوريا الجنوبية بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٢١ بصيغتها التالية:-

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية كوريا، المشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفين المتعاقدين"،

رغبة مناهما في خلق ظروف تفضيلية لتعاون اقتصادي أكبر بينهما، وخاصة فيما يتعلق باستثمارات مستثمري طرف متعاقد في إقليم الطرف المتعاقد الآخر، وذلك على أساس مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة،

إبركاً مناهما بأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات وفقاً لهذه الاتفاقية سيعمل على زيادة تدفق المبادرات الفردية للأعمال ويزيد من الرخاء الاقتصادي في كلا البلدين،

قد اتفقتا على ما يلي:

المادة الأولى

تعريف

لاغراض هذه الاتفاقية :

(١) يعني مصطلح "استثمارات" كافة أنواع الأصول أو الحقوق المستثمرة من قبل مستثمري طرف متعاقد في إقليم الطرف المتعاقد الآخر وفقاً لتشريعات الطرف المتعاقد الآخر، وتشمل على وجه الخصوص لا الحصر:

أ- الأموال المنقولة وغير المنقولة وحقوق الملكية الأخرى مثل العهودات، الامتيازات، حقوق الانتفاع أو الكنالات،

محكمة العدل

ب- الاسهم، الحصص والسندات وأي شكل آخر من أشكال المساهمة في الشركات أو منشآت الأعمال بالإضافة إلى الحقوق والفوائد المتأتية منها،

ج- المطالبات المالية أو المطالبات بإداء بموجب عقد له قيمة مالية،

د- حقوق الملكية الفكرية وتشمل على وجه الخصوص لا الحصر الحقوق المتعلقة بحق المؤلف، براءات الاختراع، العلامات التجارية، الأسماء التجارية، النماذج الصناعية، العمليات التقنية، الأسرار التجارية، المعرفة الحرفية والسمعة الحسنة،

و- امتيازات الأعمال المقررة بموجب القانون أو عمل إداري أو عقد من قبل سلطة مختصة، وتشمل امتيازات البحث عن، تطوير، استخراج واستغلال المصادر الطبيعية.

أن أي تغيير في الشكل الذي تم فيه استثمار الأصول أو الحقوق أو إعادة استثمارها يجب ألا يؤثر على كيانها كاستثمارات.

(٢) يعني مصطلح "عوائد" المبالغ الناجمة عن الاستثمارات وتشمل، على وجه الخصوص لا الحصر، الأرباح، الفوائد، عوائد رأس المال، العوائد، الاتوات وكافة أنواع الرسوم.

(٣) يعني مصطلح "مستثمر" أي شخص طبيعي أو حكومي تابع لطرف متعاقد ويستثمر في إقليم الطرف المتعاقد الآخر:

١- يعني مصطلح "شخص طبيعي" الأشخاص الطبيعيون الذين يحملون جنسية ذلك الطرف المتعاقد وفقاً لتشريعته، و

٢- يعني مصطلح "شخص حكومي" أي كيان كالشركات، الهيئات العامة، السلطات، المؤسسات، الشركات، المنشآت، المنظمات، المؤسسات أو الجمعيات المنشأة أو المنظمة وفقاً لتشريعات ذلك الطرف المتعاقد.

(٤) يعني مصطلح "إقليم" إقليم المملكة الأردنية الهاشمية وإقليم جمهورية كوريا على الترتيب، وكذلك المناطق البحرية بما في ذلك قاع البحر وما تحت سطح الأرض الملاصقان للحدود الخارجية للمياه الإقليمية والتي تمارس عليها الدول المعنية حقوق سيادة وولاية وفقاً للقانون الدولي وذلك لأغراض استخراج واستغلال المصادر الطبيعية لهذه المناطق.

(٥) يعني مصطلح "عملة قابلة للتداول" العملة المستعملة على نطاق واسع لإجراء دفعات التعاملات الدولية والقابلة للصرف على نطاق واسع في أسواق الصرف العالمية الرئيسية.

المادة الثانية

تشجيع وحماية الاستثمارات

(١) يشجع كل من الطرفين المتعاقدين ويخلق ظروفاً تفضيلية لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر لإقامة استثماراتهم في الإقليم كما ويجوز هذه الاستثمارات وفقاً لتشريعته.

(٢) تمنح استثمارات مستثمري كل من الطرفين المتعاقدين وفي جميع الأوقات معاملة عادلة ومنصفة وفقاً للقانون الدولي كما وتتمتع بالحماية والأمان الكاملين في الإقليم الطرف المتعاقد الآخر. وفي جميع الأحوال يحظر على كل من الطرفين المتعاقدين التعرض بإجراءات تمييزية أو غير مبررة لتشغيل، تطوير، توسيع، إدارة، صيانة، استعمال، استغلال أو تصفية استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر في الإقليم.

المادة الثالثة

معاملة الاستثمارات

(١) يمنح كل من الطرفين المتعاقدين في إقليمه استثمارات وعائدات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر معاملة عادلة ومنصفة ولا تقل في الضاليتها عن تلك الممنوحة لاستثمارات وعائدات مستثمريه أو لاستثمارات وعائدات مستثمري أي دولة ثالثة، إيهما أكثر الضاليتها للمستثمر المعني.

(٢) يمنح كل من الطرفين المتعاقدين في إقليمه مستثمري الطرف المتعاقد الآخر معاملة عادلة ومنصفة إيهما يتعلق بتشغيل، إدارة، صيانة، استعمال، استغلال، أو تصفية استثماراتهم ولا تقل الضاليتها عن تلك الممنوحة لمستثمريه أو لمستثمري أي دولة ثالثة إيهما أكثر الضاليتها للمستثمر المعني.

(٣) يجب ألا تفسر أحكام الفقرتين (١) و(٢) من هذه المادة على أنها تلزم أحد الطرفين المتعاقدين بمنح مستثمري الطرف المتعاقد الآخر ميزة أي معاملة، تفضيل أو امتياز لنجم عن أي اتفاقية أو ترتيب دولي متعلق كلياً أو رئيسياً بالضرائب، أو أي اتحاد جمركي أو لتقاضي قائم أو مستقبلي، منطقة تجارية حرة أو أي اتفاقية دولية مشابهة يكون أحد الطرفين المتعاقدين طرفاً فيها أو قد يصبح كذلك في المستقبل.

محكمة من الأعمال

ب- الاسهم، الحصص والسندات وأي شكل آخر من أشكال المساهمة في الشركات أو منشآت الأعمال بالإضافة إلى الحقوق والفوائد المتأتية منها،
ج- المطالبات المالية أو المطالبات بإداء بموجب عقد له قيمة مالية،

د- حقوق الملكية الفكرية وتشمل على وجه الخصوص لا الحصر الحقوق المتعلقة بحق المؤلف، براءات الاختراع، العلامات التجارية، الأسماء التجارية، النماذج الصناعية، السمات الثقافية، الأسرار التجارية، المعرفة الحرفية والسمعة الحسنة، و

هـ- امتيازات الأعمال المقررة بموجب القانون أو عمل إداري أو عقد من قبل سلطة مختصة، وتشمل امتيازات البحث عن، تطوير، استخراج واستغلال المصادر الطبيعية.

أن أي تغيير في الشكل الذي تم فيه استثمار الأصول أو الحقوق أو إعادة استثمارها يجب ألا يؤثر على كيانها كاستثمارات.

(٢) يعني مصطلح "عوائد" المبالغ الناجمة عن الاستثمارات وتشمل، على وجه الخصوص لا الحصر، الأرباح، الفوائد، عوائد رأس المال، العوائد، الأتاوات وكافة أنواع الرسوم.

(٣) يعني مصطلح "مستثمر" أي شخص طبيعي أو حكومي تابع لطرف متعاقد ويستثمر في إقليم الطرف المتعاقد الآخر:

١- يعني مصطلح "شخص طبيعي" الأشخاص الطبيعيون الذين يحملون جنسية ذلك الطرف المتعاقد وفقاً لتشريعاته، و

٢- يعني مصطلح "شخص حكومي" أي كيان كالشركات، الهيئات العامة، السلطات، المؤسسات، الشراكات، المنشآت، المنظمات، المؤسسات أو الجمعيات المنشأة أو المنظمة وفقاً لتشريعات ذلك الطرف المتعاقد.

(٤) يعني مصطلح "إقليم" إقليم المملكة الأردنية الهاشمية، وإقليم جمهورية كوريا على الترتيب، وكذلك المناطق البحرية بما في ذلك قاع البحر وما تحت سطح الأرض الملاصقان للحدود الخارجية للمياه الإقليمية والتي تمارس عليها الدول المعنية حقوق سيادة وولاية وفقاً للقانون الدولي وذلك لأغراض استخراج واستغلال المصادر الطبيعية لهذه المناطق.

(٥) يعني مصطلح "عملة قابلة للتداول" العملة المستعملة على نطاق واسع لأجراء دفعات التعاملات الدولية والقابلة للصرف على نطاق واسع في أسواق الصرف العالمية الرئيسية.

لمادة الثانية

تشجيع وحماية الاستثمارات

(١) يشجع كل من الطرفين المتعاقدين ويخلق ظروفاً تفضيلية لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر لأقامة استثماراتهم في إقليمه كما ويجيز هذه الاستثمارات وفقاً لتشريعته.

(٢) تمنح استثمارات مستثمري كل من الطرفين المتعاقدين وفي جميع الأوقات معاملة عادلة ومنصفة وفقاً للقانون الدولي كما وتتبع بالحماية والأمان الكاملان في إقليم الطرف المتعاقد الآخر. وفي جميع الأحوال يحظر على كل من الطرفين المتعاقدين التعرض بإجراءات تمييزية أو غير مبررة لتشغيل، تطوير، توسيع، إدارة، صيانة، استعمال، استغلال أو تصفية استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر في إقليمه.

المادة الثالثة

معاملة الاستثمارات

(١) يمنح كل من الطرفين المتعاقدين في إقليمه استثمارات وعائدات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر معاملة عادلة ومنصفة ولا تقل في الضلوعتها عن تلك الممنوحة لاستثمارات وعائدات مستثمريه أو لاستثمارات وعائدات مستثمري أي دولة ثالثة، إيهما أكثر الضلوعتها للمستثمر المعني.

(٢) يمنح كل من الطرفين المتعاقدين في إقليمه مستثمري الطرف المتعاقد الآخر معاملة عادلة ومنصفة فيما يتعلق بتشغيل، إدارة، صيانة، استعمال، استغلال، أو تصفية استثماراتهم ولا تقل الضلوعتها عن تلك الممنوحة لمستثمريه أو لمستثمري أي دولة ثالثة إيهما أكثر الضلوعتها للمستثمر المعني.

(٣) يجب ألا تنسر أحكام الفقرتين (١) و(٢) من هذه المادة على أنها تلزم أحد الطرفين المتعاقدين بمنح مستثمري الطرف المتعاقد الآخر ميزة أي معاملة، تفضيل أو امتياز لنجم عن أي اتفاقية أو ترتيب دولي متعلق كلياً أو رئيسياً بالمرئيات، أو أي اتحاد جمركي أو اقتصادي قائم أو مستقبلي، منطقة تجارة حرة أو أي اتفاقية دولية مشابهة يكون أحد الطرفين المتعاقدين طرفاً فيها أو قد يصبح كذلك في المستقبل.

محكمة من الأصل

المادة الرابعة

التعويض عن الخسائر

(١) يمنح مستثمرو أحد الطرفين المتعاقدين الذين تتعرض استثماراتهم في إقليم الطرف المتعاقد الآخر لخسائر ناجمة عن حرب أو نزاع مسلح آخر، حالة طوارئ وطنية، ثورة، عصيان مسلح، شغب أو أي حالات أخرى شبيهة، معاملة لا تقل للفضلية عن تلك الممنوحة من قبل الطرف المتعاقد الآخر لمستثمريه أو لمستثمري أي دولة ثالثة وذلك فيما يختص بإعادة الحال إلى ما كان عليه وتعويض الخسائر أو أي تسوية أخرى. تكون الدفوعات الناجمة عن ذلك قابلة للتحويل بحرية وبدون تأخير غير مبرر.

(٢) من غير الإجحاف بما ورد في الفقرة (١) من هذه المادة، يمنح مستثمرو أحد الطرفين المتعاقدين، وفي الحالات المشار إليها في تلك الفقرة، الذين لحق بهم خسائر في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ناجمة عن:

- أ- مصادرة ممتلكاتهم من قبل قوات أو سلطات ذلك الطرف، أو
 - ب- تدمير ممتلكاتهم من قبل قوات أو سلطات ذلك الطرف والتي لم تحدث خلال الاشتباكات المسلحة أو لم تقتضها ضرورة الموقف،
- تعويض كاف أو إعادة الحال إلى ما كان عليه، والذي يجب ألا يكون أقل للفضلية عن ذلك الممنوح في نفس الظروف، لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر أو لمستثمري أي دولة ثالثة. تكون الدفوعات الناجمة قابلة للتحويل بحرية وبدون تأخير غير مبرر.

المادة الخامسة

نزع الملكية

(١) لا يجوز تأميم استثمارات مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين أو نزع ملكيتها أو تعريضها لإجراءات لها أثر مساو للتأميم أو نزع الملكية (ويشار إليها في بعد بـ "نزع الملكية") في إقليم الطرف المتعاقد الآخر، إلا للمصلحة العامة ومقابل تعويض فوري، كاف وفعال. ينبغي أن يتم نزع الملكية على أساس غير تمييزي وبموجب إجراءات قانونية لصلوية.

(٢) يجب أن يكون مثل هذا التعويض مساوياً للقيمة السوقية العادلة للاستثمار المنزوع ملكيته قبل نزع الملكية مباشرة أو قبل ذبوع خبر نزع الملكية الوشيك للعامة، أيهما أسبق، ويشمل كذلك فائدة بالسعر التجاري لتطبيق وذلك من تاريخ نزع الملكية إلى تاريخ الدفع ويجب أن يتم بدون تأخير غير مبرر وأن يكون فعال وقابل للتحويل وقابل للتحويل والتداول بحرية. في حلاتي نزع الملكية والتعويض، يمنح الطرف المتعاقد معاملة لا تقل للفضلية عن تلك التي يمنحها لمستثمريه أو لمستثمري أي دولة ثالثة.

(٣) للمستثمر التابع لأحد الطرفين المتعاقدين والممتنر من جراء نزع الملكية الحق بمراجعة فورية لقضيته وتقييم استثماراته من قبل السلطات القضائية أو أي جهة مختصة ومستقلة أخرى لدى الطرف المتعاقد الآخر، وذلك وفقاً للمبادئ المبينة في هذه المادة.

(٤) تطبق أحكام هذه المادة، في حال قيام أحد الطرفين المتعاقدين بنزع ملكية أصول شركة قائمة ومنشأة وفقاً لتشريعاته ويملك فيها مستثمر من الطرف المتعاقد الآخر حصص أو سندات أي شكل لخر من المشتركة في الشركات.

المادة السادسة

الحالات

- (١) يضمن كل من الطرفين المتعاقدين لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر حرية تحويل جميع الدفوعات المتعلقة باستثماراتهم وعوائدهم من وإلى وخارج إقليمه. تشمل هذه الحالات على وجه الخصوص لا الحصر:
- أ. راس المال الأصلي والمبالغ الإضافية لصيانة أو تطوير الاستثمار،
 - ب. العوائد،
 - ج. العوائد الناجمة عن بيع أو تصفية الاستثمارات كلياً أو جزئياً،
 - د. المبالغ الناجمة من سداد الديون المتعلقة بالاستثمارات،
 - هـ. العوائد والمكتسبات الأخرى لمواطني الطرف المتعاقد الآخر والمسموح لهم بالعمل فيما يتعلق باستثمارات في إقليمه،
 - و. التعويض المقرر بموجب المواد (٤)، (٥)، و
 - ز. الدفوعات الناجمة عن تسوية نزاع استثنائي.

(٢) يجب أن تتم جميع الحالات بموجب هذه الاتفاقية بعملية قابلة للتحويل بحرية وبدون تأخير وبسعر صرف السوق السائد في تاريخ التحويل.

محكمة العدل

المادة السابعة
الحصول

- (١) إذا دفع أحد الطرفين المتعاقدين أو أية وكالة معينة من قبله (لغايات هذه المادة "الطرف المتعاقد الأول") مبلغاً من المال بموجب ضمان تم منحه بشأن استثمار في إقليم الطرف الآخر (لغايات هذه المادة "الطرف المتعاقد الثاني")، فعلى الطرف المتعاقد الثاني الاعتراف بـ:
- أ- انتقال كافة حقوق ومطالبات الطرف الذي تم تعويضه إلى الطرف المتعاقد الأول قانونياً أو وفقاً لتصرف قانوني، و
- ب- حق الطرف المتعاقد الآخر، وبموجب الحلول، بأن يتصرف بالحقوق ويدعى بالمطالبات إلى ذات المدى كالجانب الذي تم تعويضه وعلى أن يتولى الالتزامات المتعلقة بالاستثمار.

- (٢) يحق للطرف المتعاقد الأول وفي كل الأحوال:

- أ- بنفس المعاملة فيما يتعلق بالحقوق والمطالبات المتحققة له بموجب الحلول، و
- ب- ببلية دفعات ناجمة عن هذه الحقوق والمطالبات وذلك إلى المدى الذي كان الطرف الذي تم تعويضه مخولاً بالحصول عليه وفقاً لهذه الاتفاقية فيما يتعلق بهذا الاستثمار والعوائد المتصلة به.

المادة الثامنة

تسوية نزاعات الاستثمار بين طرف متعاقد ومستثمر من الطرف المتعاقد الآخر

- (١) يسوى أي نزاع بين طرف متعاقد ومستثمر من الطرف المتعاقد الآخر بما في ذلك التأميم ونزع ملكية الاستثمار، قدر المستطاع، وبدأ بين طرفي النزاع.
- (٢) يجب أن تكون كافة تدابير تسوية المنازعات المحلية المقررة بموجب تشريعات أحد الطرفين المتعاقدين المقام في إقليمه الاستثمار متاحة لمستثمري الطرف المتعاقد.

الآخر وعلى أساس أن لا تقل المعاملة بالمنوحة الضالية عن تلك الممنوحة لاستثمارات مستثمريه أو مستثمري أي دولة ثالثة، أيهما أكثر الضالية للمستثمرين.

- (٣) إذا لم يتم تسوية النزاع خلال (٦) ستة أشهر من تاريخ إثارة النزاع من قبل أي من طرفي النزاع، فيحال النزاع وبناء على طلب المستثمر إلى المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار (ICSID) المنشأ وفقاً لمعاهدة واشنطن المؤرخة ١٩٦٥/٣/١٨ لتسوية نزاعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى.

- (٤) يكون القرار المتخذ من قبل المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار نهائي وملزم لكلا طرفي النزاع. كما ويضمن كلا الطرفين المتعاقدين الاعتراف وتنفيذ القرار وفقاً لتشريعاتهما ذات العلاقة.

المادة التاسعة

تسوية للنزاعات بين الطرفين المتعاقدين

- (١) تسوى للنزاعات بين الطرفين المتعاقدين المتعاقدة بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية، من خلال المشاورات عبر القنوات الدبلوماسية، إن أمكن.
- (٢) إذا لم يسوى النزاع خلال (٦) ستة أشهر، فيقدم وبناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين إلى هيئة تحكيم منشأة لهذا الغرض وفقاً لأحكام هذه المادة.
- (٣) تشكل هيئة التحكيم هذه ولكل حالة على حدة بالطريقة التالية: يعين كل طرف متعاقد عضواً واحد في هيئة التحكيم خلال شهرين من تاريخ تلقيه طلب التحكيم. وبعد ذلك يختار هذان العضوان مواطناً من دولة ثالثة، والذي يتم تعيينه كرئيس للهيئة في حال موافقة كلا الطرفين المتعاقدين. يجب أن يتم تعيين الرئيس خلال شهرين من تاريخ تعيين العضوان الآخرين.

- (٤) إذا لم تتم التعيينات اللازمة خلال المدد المحددة في الفقرة (٣) من هذه المادة فيحق لأي من الطرفين المتعاقدين الطلب من رئيس محكمة العدل الدولية إجراء هذه

محكمة العدل الدولية

التعيينات. إذا كان الرئيس مواطناً لأحد الطرفين المتعاقدين أو تعذر عليه القيام بهذه المهمة، فيدعى نائب الرئيس لأجراء التعيينات. إذا كان نائب الرئيس مواطناً لأحد من الطرفين المتعاقدين أو تعذر عليه القيام بهذه المهمة فيدعى عضو محكمة العدل العليا التالي في الأقدمية والذي لا يكون مواطناً لأي من الطرفين لأجراء هذه التعيينات.

(٥) تتخذ هيئة التحكيم قرارها بأغلبية الاصوات. يكون مثل القرار ملزماً لكلا الطرفين المتعاقدين.

(٦) يتحمل كل طرف متعاقد تكاليف محكمته وتمثله في اجراءات التحكيم. وتقسم تكاليف الرئيس وبقية النفقات بالتساوي بين الطرفين للمتعاقدين. ويحق للهيئة في قرارها للتوجيه بتحمل أحد الطرفين المتعاقدين نسبة أعلى من النفقات.

(٧) تقرر هيئة التحكيم الاجراءات الخاصة بها.

المادة العاشرة

تطبيق احكام اخرى

(١) في حال انطباق هذه الاتفاقية واتفاقية دولية أخرى يكون كلا الطرفين المتعاقدين اعضاء فيها، أو مبادئ القانون الدولي على مسألة ما، فلا يوجد في هذه الاتفاقية ما يمنع أي من الطرفين المتعاقدين أو مستثمريهم الذين يملكون استثمارات في إقليم الطرف المتعاقد الآخر من الاستفادة من أي حكم أكثر تفضلية لهم.

(٢) في حال كون المعاملة الممنوحة من قبل أحد الطرفين المتعاقدين لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر بموجب تشريعاته الداخلية أكثر تفضيلاً من تلك الممنوحة بموجب هذه الاتفاقية فتتخذ المعاملة الأكثر تفضيلاً.

(٣) نزاعي كل من الطرفين المتعاقدين التزاماتهما فيما يتعلق باستثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر في إقليمه.

المادة الحادية عشرة

تطبيق الاتفاقية

تطبق هذه الاتفاقية على جميع الاستثمارات سواء أقيمت قبل أو بعد دخولها حيز التنفيذ. بيد أنها لا تسري على نزاعات الاستثمارات الناشئة قبل دخولها حيز التنفيذ.

المادة الثانية عشرة

دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، مدتها وانهاؤها

(١) تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد ثلاثين يوماً من تاريخ استلام آخر الاشعارين عبر القنوات الدبلوماسية والذي يخبر بهما كل من الطرفين المتعاقدين الآخر باستكمال متطلباته القانونية الداخلية اللازمة لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

(٢) تسري هذه الاتفاقية لمدة عشر سنوات، وتبقى كذلك إلا إذا اخطر أحد الطرفين المتعاقدين الآخر خطياً برغبته بانهاؤها قبل سنة من ذلك.

(٣) فيما يتعلق بالاستثمارات المقامة قبل انتهاء هذه الاتفاقية، يبقى احكام المواد من ١ الى ١١ من هذه الاتفاقية سارية لمدة (٢٠) سنة من تاريخ الانهاء.

وإثباتاً لذلك قام الموقعان اثناء المفاوضات حسب الاصول كل عن حكومته بتوقيع هذه الاتفاقية.

حررت من نسختين في ميونخ في ٢٠٠٤/٧/٢٤ باللغات العربية، الكورية والانجليزية، وهذه النصوص جميعها متساوية في الحجية. وفي حال الالتباس في التراجم يعتمد النص باللغة الانجليزية.

عن حكومة

جمهورية كوريا

한기문

عن حكومة

المملكة الأردنية الهاشمية

3/6

اتفاقية فيما بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

والمركز الإقليمي للشبكة المائية وبحوث المياه بخصوص المقر الرئيسي للمركز

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤٩١) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٢ المتضمن الموافقة على الاتفاقية التي تم توقيعها بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١٠ بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والمركز الإقليمي للشبكة المائية وبحوث المياه بخصوص المقر الرئيسي للمركز بصيغتها التالية:

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والمركز الإقليمي للشبكة المائية وبحوث المياه

وبلنظر إلى أن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية أبدت استعدادها لاستضافة المقر الرئيسي، و رغبة في تعيين المركز القانوني ومزايا وحصانات المركز والأشخاص المرتبطين به وفق أحكام اتفاق تأسيس المركز الإقليمي للشبكة المائية وبحوث المياه.

فقد اتفق على التالي:-

المادة (١): التعريفات

لغايات هذه الاتفاقية:-

- 1- [المركز] تعني المركز الإقليمي للشبكة المائية وبحوث المياه.
- 2- [الاتفاقية] تعني الاتفاقية المعقودة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والمركز الإقليمي للشبكة المائية وبحوث المياه فيما يتعلق بالمقر الرئيسي للمركز.
- 3- [الفرقاء] تعني الأعضاء الأصليون الأساسيون في المركز وهم المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية.
- 4- [اللجنة التوجيهية] تعني اللجنة التوجيهية للمركز.
- 5- [الموفدون] تعني موفدو أعضاء اللجنة التوجيهية بما في ذلك البدلاء والمستشارين الخبراء.
- 6- [اتفاقية التأسيس] تعني اتفاقية تأسيس المركز الإقليمي للشبكة المائية وبحوث المياه الموقع من الفرقاء في 4 و5 آذار (مارس) 2003.
- 7- [المقر الرئيسي] تعني الأبنية أو أجزاء الأبنية والأرض التي تقع عليها داخل الأردن وذلك بصرف النظر عن ملكها - والتي يستعملها المركز كمقره الرئيسي للقيام بالأعمال الرسمية للمركز.
- 8- [الأردن] تعني المملكة الأردنية الهاشمية.
- 9- [الحكومة] تعني الحكومة الأردنية.
- 10- [السلطات الحكومية ذات العلاقة] تعني أي سلطة وطنية أو أي سلطة أخرى في الأردن ذات علاقة في سياق ووفق القوانين والأنظمة المرعية الإجراء في الأردن.

- 11- [قوانين الأردن] تعني كافة القوانين والإرادات الملكية والأنظمة والقواعد والقرارات الوزارية الصادرة من أو بموجب صلاحيات الحكومة أو السلطات الحكومية ذات العلاقة.
- 12- [مدير المركز] تعني مدير المركز.
- 13- [الموظفون] تعني مدير المركز وكافة الأشخاص الذين يعينهم المركز أو يوظفهم أو يستخدمهم بموجب أنظمة المركز.
- 14- [الموظفون الدوليون] تعني الموظفون المهنيون الذين يجري توظيفهم على نطاق دولي ولايسوا من الناحية الأردنية.
- 15- [الأعمال الرسمية] تعني تلك الأعمال التي تمارس وفق اتفاقية التأسيس.
- 16- [أموال المركز] تعني كافة الأموال بما في ذلك الموارد النقدية والإيرادات وأي أصول أخرى يكون المركز مستأجر أو حاملاً لها أو بإدارته سواء بموجب ترتيبات الأمانة، الهبة، الضمان، الرهن أو غير ذلك، وذلك فيما يتعلق بأعماله الرسمية.
- 17- [محفوفات المركز] تعني كافة المراسلات والوثائق وبيانات الحاسوب وبرامج الحاسوب والمخطوطات والصور الثابتة أو المتحركة، الأفلام والفيديو والتسجيلات الصوتية، أنظمة المعلومات والمكتبات والمطبوعات، المجموعات العلمية وما يلحقها من تسجيلات، تعود للمركز أو يحتفظ بها فيما يتعلق بأعماله الرسمية.

المادة 2: التفسير

يفسر هذا الاتفاق على ضوء الغاية الرئيسية من تمكين المركز، من خلال مقره الرئيسي بالأردن، من أن يؤدي كامل مسؤولياته بفعالية وكفاءة، وفي إنجاز غايته ووظائفه كما هي موصوفة في اتفاقية التأسيس.

المادة 3: تأسيس المقر الرئيسي

بناء على اتفاقية التأسيس فقد صرحت الحكومة بتأسيس المقر الرئيسي للمركز في مدينة عمان عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية.

المادة 4: الشخصية الاعتبارية وحرية الاجتماع

- 1- تعترف الحكومة بالمركز على أنه مؤسسة دولية مستقلة لا تهدف للربح له شخصية اعتبارية مستقلة.
- 2- للمركز أهلية القيام بالتصرفات القانونية التي يتطلبها تنفيذ أعماله الرسمية وعلى وجه الخصوص للمركز الأهلية القانونية التالية:
- 3- عقد الاتفاقيات والعقود والترتيبات الأخرى.
- 4- أن يملك ويحمل ويدير ويتصرف في الأموال المنقولة وغير المنقولة بما في ذلك الامتيازات وحقوق النشر بما يتفق وغايات المركز فقط.
- 5- يقبض ويحتفظ ويصرف الأموال النقدية، ويفتح الحسابات المصرفية حيثما تقتضي الضرورة.

محذوف من الأصل

4. أن يتسلم التبرعات، المساهمات المالية والأموال النقدية والهبات أو للخدمات من الحكومات أو المنظمات التي تتشكل بين الحكومات ومن أي مصادر أخرى.
5. توظيف الموارد البشرية وفق أنظمتها.
6. في مباشرة الإجراءات القضائية والدفاع فيها.
7. أن يقوم بما هو ضروري لتنفيذ غايات المركز.

(ب)

- (1) تعترف الحكومة بحق المركز في عقد الاجتماعات ضمن المقر الرئيسي أو في أي مكان آخر في الأردن. وإذا اقتضى الأمر تبليغ السلطات الحكومية ذات العلاقة بهذه الاجتماعات.
- (2) تعترف الحكومة بحرية الاجتماع، والحرية الكاملة في المداقشات واتخاذ القرارات في الاجتماعات التي يعقدها المركز فيما يتعلق بأعماله الرسمية.

(ج) وبالنسبة لبرنامج المركز في الأردن، تعترف الحكومة بحق المركز في أن يباشر بحرية أعماله وبحوثه في المجالات التي تتفق وصك إنشائه، وفي طباعة ونشر نتائج البحوث والمعلومات على صعيد دولي وداخل الأردن، لمتابعة الغايات المبينة في اتفاقية التأسيس.

المادة 5: تبليغ التعيينات

- (أ) على مدير المركز إعلام الحكومة لدى مباشرة أي موظف لمهامه أو لدى تنحيه عنها.
 - (ب) تقوم الحكومة بتزويد كافة الموظفين الدوليين بأذونات عمل تحمل صورة حامل الإذن وتبين أنه/إنها موظف.
 - (ج) يعيد المركز البطاقة إلى الحكومة عندما يتنحى الموظف عن مهامه.
- في غياب مدير المركز، يتم إعلام الحكومة بالموظف المخول رسمياً بالقيام بأعمال مدير المركز.

المادة 6: الإعفاءات

يكون المركز وأصوله ودخله وأملكه وكافة العمليات التي يقوم بها تبعاً لاتفاقية التأسيس خاضعاً للإعفاءات التالية:

1. إعفاء جميع المواد والمعدات والأدوات ولجهزة الكمبيوتر وتوابعها اللازمة لإدارة المركز كي تتمكن من تنفيذ مهامه وكذلك للخدمات المقدمة للمركز من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى والضريبة العامة على المبيعات والضريبة الإضافية.
2. إعفاء جميع المعدات والمواد الضرورية لإدارة المشاريع والمنشآت والإشراف عليها وتصميمها وتنفيذها لمنفعة دول المنطقة الأعضاء في المركز، من الرسوم الجمركية والضريبة العامة على المبيعات.

3. إعفاء أربع مركبات تسجل باسم المركز لغايات استخدامها في أعماله من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى والضريبة العامة على المبيعات وفقاً للشروط والضمانات التي تحددها دائرة الجمارك.
4. السماح بإدخال مركبة واحدة تحت وضع الإدخال المؤقت لكل من كبار الموظفين من غير الأردنيين العاملين لدى المركز وفقاً للشروط التي تحددها دائرة الجمارك شريطة أن لا تزيد هذه المركبات عن مركبتين.
5. السماح بإدخال الأمتعة الشخصية والمعدات المنزلية والمواد الأخرى العائدة للموظفين الأجانب العاملين لدى المركز خلال الستة أشهر الأولى من وصولهم إلى البلاد معفاة من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى والضريبة العامة على المبيعات وفقاً للشروط والضمانات التي تحددها دائرة الجمارك.
6. إعفاء الموظفين الأجانب العاملين لدى المركز من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية على رواتبهم ومكافآتهم التي يدفعها لهم المركز.

المادة 7: التسهيلات المالية

- (أ) أن تفرض الحكومة قيوداً على المركز في قيامه بأعماله الرسمية، لجهة:
 - (1) شراء أو استلام أي أموال نقدية أو عملات من خلال جهات مصرف لها، وفي الاحتفاظ والتصرف بها.
 - (2) الاحتفاظ بالحسابات والأموال النقدية والتمنح والهبات بالعملية المحلية أو بعملية قابلة للتحويل، وعلى أي تسهيلات مالية أخرى بأي عملة سواء داخل أو خارج الأردن.
 - (3) تحويل الأوراق المالية والأموال النقدية والعملات العائدة له من وإلى الأردن، أو من وإلى أي دولة أخرى، أو ضمن الأردن، وفي تحويل أي عملة يحملها المركز لأي عملة أخرى.
 - (4) الحصول على أموال نقدية داخل الأردن أو في الخارج عن طريق ممارسة صلاحيات الاقتراض أو بأي وسيلة قانونية أخرى يراها مناسبة، و
 - (5) الاقتراض من داخل الأردن.

(ب) وعلاوة على ذلك، أن تفرض الحكومة قيوداً على الموظفين الدوليين بخصوص احتفاظهم بأوراق مالية أو عملات أو أصول أخرى أجنبية داخل الأردن، أو من إخراج هذه الأصول خارج الأردن لدى انتهاء مهامهم.

مركزاً من الأصل

المادة 8: الاتصالات

- (أ) على الحكومة أن توفر للمركز سبل الوصول إلى تسييلات وشبكات الاتصالات والإلكترونيات الدولية الضرورية كما تكون متاحة في الأردن عموماً، وذلك بما يتوافق والمواصفات الدولية.
- (ب) للمركز أن يؤسس ويشغل أي تسييلات إلكترونية أو تسييلات للاتصالات كما يراه ضرورياً لضمان فعالية عمل المركز.
- (ج) يتمتع المركز بمعاملة لا تقل عن تلك التي تحظى بها من الحكومة للبعثات الدبلوماسية في مسائل أولوية وأسعار البريد والكابل والبرقيات والرسائل الإذاعية والصور المرسله عن بعد بالراديو والتلفزيون والتلفراف والهاتف وأسعار الاتصالات ونشر المعلومات الأخرى.
- (د) لا تفرض أي رقابة على المراسلات أو الاتصالات الرسمية للمركز. وسوف تشمل هذه الحصانة المطبوعات والقيود والمعلومات المحوسبة والصور الثابتة والمتحركة و أفلام الفيديو والتسجيلات الصوتية ومحفوظات المركز، مع مراعاة أي إجراءات مماثلة توضع موضع التنفيذ كما هو الحال بالنسبة للبعثات الدبلوماسية.

المادة 9: الامتيازات والحصانات

- (أ) يتمتع المركز وممتلكاته أينما وجدت في الأردن، بالحصانة من الإجراءات القضائية في الأردن باستثناء وبقدر ما يخص أي حالة معينة يتنازل فيها المركز صراحة عن حصانته.
- (ب) لموظفي المركز الدوليين وكذلك لموفاي أعضاء المركز حصانة من الاختصاص القضائي والإجراءات القضائية في الأردن بخصوص الأعمال التي يقومون بها بصفتهم الرسمية. كذلك يتمتعون بالحصانة لكل أوراقهم ووثائقهم الرسمية. ويعفى هؤلاء الموظفين وزوجاتهم ومن يعولونهم من قيود الهجرة في الأردن. هذا الحكم لا يعني أي شخص من المسؤولية عن أي ضرر ينشأ عن الإهمال الجسيم أو فعل جرمي أو احتيالي.
- (ج) بالإضافة إلى المزايا والحصانات المحددة في الفقرة (ب) من هذه المادة، يمنح مدير المركز إذا لم يكن أردني الجنسية فيما يتعلق به/بها وبزوجته/زوجها وأطفالهما القصر غير الأردنيين، المزايا والحصانات الممنوحة للبعثات الدبلوماسية مع مراعاة أي شروط أو التزامات المعاملة بالمثل.
- (د) عدم انتهاك حرمة المقر الرئيسي وأماكن المركز ومحفوظاته أينما وجدت داخل الأردن، ومنع الحصانة من التفتيش والحجز والاستيلاء والمصادرة ونزع الملكية وأي شكل من أشكال التدخل سواء أكان بأعمال تنفيذية أو إدارية أو قضائية أو تنظيمية.
- (هـ) على مدير المركز اتخاذ التدابير لضمان استعمال المقر الرئيسي وفق القوانين الأردنية.

المادة 10: إساءة استعمال المزايا

- (أ) على المركز أن يتعاون في كل الأوقات مع السلطات الحكومية ذات العلاقة لأغراض منع أي إساءة استعمال للمزايا والحصانات الممنوحة بموجب هذا الاتفاق. وبدون إجحاف بالمزايا والحصانات الممنوعة لهم، يكون من واجب الأفراد المتمتعين بهذه الحصانات والمزايا احترام القوانين الأردنية، وببذل المركز ما في وسعه لضمان قيام الأفراد بهذا الواجب.
- (ب) على مدير المركز اتخاذ كل الاحتياطات لضمان عدم وقوع أي إساءة استعمال للمزايا أو الحصانات الممنوعة بموجب هذه الاتفاقية، ولهذه الغاية يسن الأنظمة والقواعد التي تعتبر ضرورية ولازمة للموظفين.
- (ج) في حال اعتبرت الحكومة أن أي إساءة في استعمال المزايا أو الحصانات الممنوعة بموجب هذه الاتفاقية قد وقعت، فيقوم مدير المركز - بناء على الطلب - بالتشاور مع السلطات الحكومية ذات العلاقة للبت فيما إذا وقعت مثل هذه الإساءة، وإذا كان الأمر كذلك، يسعى لضمان عدم تكرار وقوعها.

المادة 11: الغرض من المزايا والحصانات

- (أ) إن المزايا والحصانات الممنوعة للمركز قد منحت لمعاونة المركز في بلوغ غاياته وتنفيذ وظائفه وليس للمنفعة الشخصية للأفراد أنفسهم. للمركز الحق والواجب في التنازل عن الحصانة حينما - بالنظر إلى كافة العوامل ذات العلاقة - يستقر رأي المركز أن الحصانة تحول دون تحقيق العدالة، وأن التنازل عن الحصانة لا يجحف بمصالح المركز. ولمدير المركز الحق في التنازل عن الحصانة بالنسبة للموظفين كما للجنة التوجيهية للتنازل عن الحصانة بالنسبة لمدير المركز.
- (ب) ليس في هذه الاتفاقية ما يفسر بأي طريقة كانت على أنه يجد من حق الحكومة في حماية أمنها القومي.

المادة 12: المرور والإقامة

- (أ) تسهل الحكومة الدخول والإقامات القصيرة بقصد الزيارة إلى الأردن والخروج منه لموظفي المركز الدوليين وغائلاتهم، وأعضاء اللجنة التوجيهية وموفايهم والمشاركين في برامج المركز والأشخاص الآخرين الذين يزورون المقر الرئيسي في مهام رسمية وذلك بصرف النظر عن جنسياتهم.
- (ب) لن تمنع للفقرة (أ) من هذه المادة الحكومة من طلب أي دليل معقول لإثبات أن الأشخاص الذين يطلبون الحق الممنوح بموجب هذه المادة هم ذوي حق، أو من التطبيق المعقول لأنظمة الصحة والحجز.
- (ج) على مدير المركز إعلام الحكومة بأسماء الأشخاص المشار إليهم في هذه المادة مع كافة المعلومات الأخرى المطلوبة لأغراض إصدار التأشيرات وللإحاطة بالشكليات.
- (د) أي تأشيرات يطلبها الأشخاص المشار إليهم في هذه المادة تعطى بأسرع وقت ممكن وبذات التكلفة المقررة لأعضاء البعثات الدبلوماسية.

محكمة من الأصل

المادة 13: المقر الرئيسي

- (أ) يكون المقر الرئيسي للمركز في الأردن ولن ينتقل من الأردن إلا إذا قرر المركز ذلك بموجب التشريعات المبينة في اتفاقية التأسيس. أي نقل مؤقت للمركز إلى أي مكان آخر لن يشكل انتقالا دائما للمقر الرئيسي ما لم يصدر قرار صريح بهذا من المركز.
- (ب) تقوم السلطات الحكومية ذات العلاقة بأفضل جهدها لتضمن ألا تنتزع ملكية المركز سواء لكامل المقر الرئيسي أو لأي جزء منه.
- (ج) شروط حيازة وأشغال واستعمال المركز لمقره يفوض بشأنها مدير المركز وتقرها اللجنة التوجيهية.
- (د) للمركز في أعماله الرسمية إنشاء وتشغيل أي مرافق أبحاث أو مرافق فنية أخرى من أي نوع كان. لغايات هذه الاتفاقية تعتبر هذه المرافق جزءا من المقر الرئيسي. بناء على طلب المركز تتخذ السلطات الحكومية ذات العلاقة للتشريعات بالشروط والطريقة التي يتفق عليها لكي يحوز المركز أو يستعمل المرافق الملزمة لهذه الأغراض.

المادة 14: حرمة المقر الرئيسي

- (أ) تعتبر الحكومة بحرمة المقر الرئيسي الواقع تحت سيطرة وسلطة المركز كما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية.
- (ب) لا يجوز لأي موظف أو مسؤول في الحكومة أو أي شخص آخر يمارس عملا عاما ضمن الحكومة، أن يدخل المقر الرئيسي للقيام بأي واجبات فيه، ما لم يوافق مدير المركز والشروط التي يقرها.
- (ج) لن يجري ضمن المقر الرئيسي أي تبليغ للأوراق القضائية بما في ذلك حجز الأموال الخاصة، إلا بموافقة صريحة وبموجب الشروط التي يقرها مدير المركز.
- (د) بدون إحصاف بالمنافع التي يمنحها هذا الاتفاق، يبذل المركز أفضل جهوده لمنع استعمال المقر الرئيسي كملجأ لأشخاص يتجنبون إلقاء القبض عليهم بموجب القوانين في الأردن أو المطلوبين من الحكومة لتسليمهم إلى بلد آخر أو أولئك الذين يحاولون تجنب الإجراءات القضائية.
- (هـ) في حال وقوع كارثة طبيعية، حريق أو أي حالة اضطرابية تشكل تهديدا مباشرا لحياة الإنسان، فإن موافقة مدير المركز بموجب الفقرة (ب) من هذه المادة تكون مفترضة.
- (و) يتمتع استعمال المقر الرئيسي بأي صورة لا تتفق والأعمال الرسمية للمركز. لغايات تحديد الإجراءات الضرورية لحماية وظائفه، للمركز كامل الصلاحيات في وضع الأنظمة الداخلية للمركز وتطبيقها في المقر الرئيسي. يقرر المركز على مدى ومضمون هذه الأنظمة التي سوف تتضمن، لكن بدون حصر، سياسات المركز الإدارية وبالنسبة للموارد البشرية أي برامج للتقاعد والمعاش، وأي قواعد وأنظمة معجلة للمركز والاتفاقيات الدولية التي يكون المركز فريقيا فيها.

- (ز) باستثناء الأمور التي تنطوي على حصانة من الإجراءات القضائية، وباستثناء ما تنص عليه هذه الاتفاقية من ناحية أخرى، المحاكم أو الجهات المختصة في الأردن الاختصاص القضائي كما هو منصوص عليه في القوانين النافذة المفعول، على الأعمال والمعاملات التي تجري في المقر الرئيسي أو أي مرافق أخرى للمركز. على المحاكم أن تأخذ بعين الاعتبار أنظمة المركز لدى النظر في الدعاوى التي تنشأ من أو التي تتعلق بالأعمال والمعاملات الجارية في المقر الرئيسي.
- (ح) لن تمنع الفقرتين (و) و (ز) في هذه المادة من إعمال أنظمة الحماية من الحريق والصحة والسلامة المهنية والنظافة المعتمدة للسلطات الحكومية ذات العلاقة.

المادة 15: المرافق العامة في المقر الرئيسي

- (أ) لتمكين المركز من تنفيذ وظائفه بكفاءة وبدون اختلال، توفر الحكومة المرافق العامة الأساسية للمقر الرئيسي.
- (ب) على الجهات الحكومية المختصة وفي حدود صلاحيات وإمكانات كل منها، أن تلبي طلبات مدير المركز لتوفير المرافق العامة الضرورية مثل الكهرباء والماء والصرف الصحي والبريد والاتصالات ومصارف المياه وتجميع الفضلات والحماية من الحريق.
- (ج) في حال إختلال أو احتمال إختلال أي من هذه الخدمات، على السلطات الحكومية المختصة أن تعتبر حاجات المركز بأهمية تساوي تلك المعطاة للبعثات الدبلوماسية في الأردن، ونالها تتخذ الإجراءات في مسعى جدي لضمان عدم الإخلال بعمل المركز.
- (د) بناء على الطلب، على مدير المركز اتخاذ الترتيبات الملزمة لتمكين الممثلين المخولين رسميا للبعثات المرافق العامة المختصة من فحص وإصلاح وصيانة وإعادة هيكلة ونقل موقع الخدمات ضمن المقر الرئيسي تحت ظروف لا تخل بقدر المعقول بممارسة المركز لوظائفه.
- (هـ) حيثما تزود السلطات الحكومية المختصة أو هيئات تقع تحت سيطرتها الخدمات العامة، فيتم تزويد المركز على أساس التعريفات والرسوم السارية المفعول المملوكة للبعثات الدبلوماسية في الأردن.

المادة 16: حماية المقر الرئيسي

- (أ) تتخذ السلطات الحكومية المختصة التدابير التي تكون ملائمة والممكنة عمليا لضمان الأمن والهدوء للمقر الرئيسي.
- (ب) بناء على طلب مدير المركز توفر السلطات الحكومية المختصة حماية القانون والأمن في المقر الرئيسي.

المادة 17: شؤون الموظفين

- (أ) على المركز أن يضمن شمول أعضاء طاقم الموظفين بأحكام الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي بما لا يقل عما توفره قوانين الأردن.
- (ب) للمركز أن يستخدم زوجات الموظفين كموظفين. يكون توفير أدوات العمل لزوجات/أزواج الموظفين الدوليين للعمل خارج المركز خاضعا للشروط التي يتفق عليها في المراسلات المتبادلة بين المركز والحكومة.

محكمة من الأصل

المادة 18: تسوية النزاعات

- (أ) أي نزاع بين الحكومة والمركز يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية يتم تسويته رضائياً عن طريق المفاوضات.
- (ب) في حال لم تتم التسوية بطريق المفاوضات، يجوز للحكومة أو المركز إحالة النزاع إلى التحكيم من قبل هيئة تحكيم مؤلفة من ثلاثة محكمين: أحدهم يعينه مدير المركز وواحد يعينه الحكومة، والثالث الذي سوف يتراش هيئة التحكيم يعينه المحكمان الأولان. إذا فشل المحكمان في الاتفاق على المحكم الثالث خلال ثلاثة أشهر من تعيينهما، للحكومة أو المركز الطلب من رئيس محكمة العدل الدولية إجراء هذا التعيين.
- (ج) تتولى هيئة التحكيم وضع قواعد الأصول الخاصة بها، وفي هذا الخصوص تسير على هدي قواعد أصول إجراءات التحكيم الصادرة عن للمركز الدولي لفض منازعات الاستثمار (ICSID).
- (د) بدون إحصاف بالحصانات الممنوحة بموجب هذه الاتفاقية، على المركز أن يتخذ ما يلزم من وسائل لتسوية:
- (1) النزاعات الناشئة من العقود، أو النزاعات الأخرى ذات الصلة الخاصة والتي يكون المركز طرفاً فيها، و
 - (2) النزاعات التي تتعلق بأي عضو في طاقم الموظفين الذي بحكم موقعه الرسمي يتمتع بالحصانة، إذا لم يكن جرى التنازل عن الحصانة وفق أحكام المادة (11).

المادة 19: التعديلات والإضافات المتممة

- (أ) يجوز للحكومة والمركز تعديل هذه الاتفاقية، أو إبرام أي اتفاقية متممة كما يكون لازماً، أي اتفاقيات متممة تقرأ كجزء من هذه الاتفاقية.
- (ب) يبشّر بالاستشارات في خصوص أي تعديل مقترح لهذه الاتفاقية، بناء لطلب أي من الفريقين. هذا التعديل يكون بموافقة الفريقين.
- (ج) تتم الموافقة على أي تفاهم أو تعديل أو تمديد أو اتفاقية متممة بطريق تبادل المراسلات بين مدير المركز بعد إقرارها من اللجنة التوجيهية، وممثل مخول من الحكومة.
- (د) ليسما تفرض هذه الاتفاقية أو أي اتفاقية متممة للالتزامات على السلطات الحكومية ذات العلاقة، فإن المسؤولية النهائية للقيام بهذه الالتزامات تقع على عاتق الحكومة.

المادة 20: النفاذ والإقضاء

- (أ) يسري مفعول هذه الاتفاقية لدى توقيع ممثلي الحكومة والمركز، وإبلاغ الحكومة للجنة التوجيهية أنه تم الامتثال للإجراءات التي يتطلبها القانون لسريان مفعول الاتفاقية.
- (ب) تنقضي هذه الاتفاقية بالاتفاق المتبادل بين الحكومة والمركز وذلك بناء على إخطار خطي صادر من أي منهما مدته ستة أشهر، أو إذا انتقل المقر الرئيسي الدائم إلى خارج الأردن.

وشهادة على ما تقدم فإن الموقعين ذيل، بوصفهم مخولين حسب الأصول، قد وقعوا هذه الاتفاقية في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية هذا اليوم ٢٠٠٤/٦/١٠ م.

— ع —

المركز الإقليمي
لشبكة معلومات وبحوث المياه

(توقيع)

— ع —

حكومة
المملكة الأردنية الهاشمية

(توقيع)

محكمة من الأصل

إعلان

• يعلن انه في اليوم الثالث والعشرين من شهر ايلول/سبتمبر من عام الفين واربعة ميلادية تم تسجيل جمعية / هيئة الاغاثة الدولية - مدارس عبر الإنترنت (Relief International Schools Online) الامريكية كجمعية اجنبية تحت رقم (١٤٦٩) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٣ استنادا إلى التشريعات الأردنية السارية المفعول وقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

رياض أبو كركي
وزير التنمية الاجتماعية

* * * * *

اتفاقية تعاون بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وهيئة الاغاثة الدولية (مدارس عبر الإنترنت)

الفريق الاول : حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ويمثلها وزير التنمية الاجتماعية

الفريق الثاني : هيئة الاغاثة الدولية - مدارس عبر الإنترنت ويمثلها السيد مؤيد مهيار
(Relief International - Schools Online)

الديباجة :

نحن الفريقين المبينين باعلاه تجسيدا لرغبتنا المشتركة في تنفيذ البرامج الاجتماعية والانسانية التنموية لصالح المجتمع الأردني ورغبة منا في توطيد أواصر الصداقة بين الشعب الأمريكي والشعب الأردني، فقد ابرمنا هذه الاتفاقية وفقا للشروط التالية :-

المادة (١) موضوع الاتفاقية :-

وافق الفريق الاول على السماح للفريق الثاني بمباشرة عمله في المملكة الأردنية الهاشمية اعتبارا من تاريخ ابرام هذه الاتفاقية وذلك استنادا إلى التشريعات الأردنية السارية المفعول وإلى قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ على وجه الخصوص.

المادة (٢) التزامات الفريق الثاني :-

تطلقا من اهتمام الفريق الثاني بمنظمة غير حكومية وغير ربحية تعنى بتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية بالتعاون والتنسيق مع المؤسسات الأردنية الحكومية والأهلية، فإنه يتعهد بتصميم وتمويل وتنفيذ الخطط والبرامج التالية :-

١. ضمان الأمن الإنساني من خلال المساهمة بالانتقال بحياة الناس من حالات الفقر والضعف والحرمان، إلى الاعتماد الذاتي والتنمية المستدامة من خلال برامج شاملة ومتكاملة مع القطاعات المختلفة: الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والاعلام، والمؤسسات التعليمية ومنظمات الأمم المتحدة والمفكرين الإقليميين والدوليين وذلك بتعزيز سبل المعيشة المستدامة للمجتمعات المحلية وتمكينهم وتعزيز طرق التعلم الحديثة والجديدة عندهم.
٢. الاستخدام الجيد والمفيد للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتطويرها لخدمة المجتمعات، وتعزيز الربط الالكتروني لديهم وتجسير الفجوة الرقمية والاجتماعية عندهم.
٣. بناء القدرات المؤسسية من خلال اعداد البرامج اللازمة لذلك، باستخدام الطرق والأساليب التشاركية، وتطبيق مشاركة المجتمعات المحلية واستخدام الموارد المحلية لديهم في تصميم وتنفيذ البرامج التنموية، بحيث يتم تركيز المساعدة للفئات الضعيفة والمحرومة والمهمشة، وخصوصا النساء والأطفال.
٤. العمل مع الوزارات المعنية والمؤسسات والمجتمعات الشريكة لتقديم البرامج التعليمية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سواء من حيث التأسيس لمراكز التعلم الالكتروني في مدارس وزارة التربية والتعليم ومدارس وكالة الغوث الدولية من جهة، وكذلك التأسيس للمراكز المجتمعية لتكنولوجيا المعلومات (محطات المعرفة) من جهة أخرى.

محكمة من الأصل

٥. العمل مع الوزارات والمؤسسات (عامة، وخاصة، ومجتمع مدني) والمجتمعات المحلية لتعزيز مشاركة المجتمعات والأفراد في الحياة العامة وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وخصوصاً العمل على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتمكين المجتمعات والأفراد على المستويات المختلفة للمعرفة: ثقافية واجتماعية واقتصادية وتعليمية.

٦. تدريب المعلمين والمعلمات والطلبة في المدارس على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، بما في ذلك المساهمة في دعم وتعزيز مبادرة التعليم الأردنية والمساهمة في نشاطاتها، وكانت مبادرة التعليم الأردنية قد انبثقت عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دورته غير العادية التي انعقدت في الأردن عام ٢٠٠٣.

٧. العمل على اعداد المناهج التعليمية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومبادرة التعليم الأردنية التي يتم إعدادها كدليل تدريبي حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، ومنهاج الجغرافيا المحوسب الذي تم عرض تطويره من قبل الهيئة وجمعية الجغرافيا الوطنية على مبادرة التعليم الأردنية بالتعاون مع شركاء أردنيين، ومنهاج التربية المدنية والمواطنة، ومنهاج المواطنة العالمية وغيرها الذي أعدته الهيئة بحيث يجمع، وبغية من المناهج المذكورة أعلاه، بين الوسائط الإعلامية الإلكترونية والمبادرات والمشاريع التشاركية التعاونية المبنية على أساس ومبادئ وتطبيقات وممارسات المسؤولية الاجتماعية والمدنية على المستويين المحلي والعالمي، علماً بأن كلا من جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس وجمعية الجغرافيا الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية شريكان في هذا البرنامج.

المادة (٣) ضوابط العمل :-

ولتزم الفريق الثاني بتنفيذ ما ورد في المادة الثانية من هذه الاتفاقية ضمن الضوابط التالية :-

(أ) يلتزم الفريق الثاني مكتباً رئيساً له في المنطقة ويسمى ممثله فيها ويشعر وزير التنمية الاجتماعية خلال أسبوعين من إبرام هذه الاتفاقية بطول ذلك المكتب، ويسمى ذلك الممثل كما يتعهد بالتشاور وزير التنمية الاجتماعية خطياً بأي تغيير قد يطرأ على عنوان هذا المكتب أو على اسم ذلك الممثل خلال أسبوعين على الأكثر من وقوع هذا التغيير، ويعتبر هذا المكتب الرئيسي موطناً مختاراً للفريق الثاني في المملكة.

(ب) للفريق الثاني أن يلتزم له مكاتب فرعية في مناطق المملكة بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من وزير التنمية الاجتماعية في كل حالة.

(ج) يقدم الفريق الثاني إلى وزير التنمية الاجتماعية خطة عمله السنوية قبل شهرين على الأقل من التاريخ المحدد لمباشرة العمل بها، على أن تتضمن هذه الخطة جميع البرامج والأنشطة التي يعتزم الفريق الثاني تنفيذها خلال السنة موضوع البحث، وتعتبر الخطة التي يوافق عليها وزير التنمية الاجتماعية ملزمة لا يجوز الخروج عنها إلا بموافقة خطية مسبقة من وزير التنمية الاجتماعية.

(د) يعمل الفريق الثاني خطته وبرامجه وتكاليف جميع أعماله من موارده المالية الخاصة، ويتعهد بعدم جمع التبرعات أو قبولها من أي مصدر أردني أو من أي مخصصات مرصودة لدى أي جهة لصالح الأردن أو أي جهة عاملة في الأردن.

(هـ) تتم الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي يبرمها الفريق الثاني مع مختلف الهيئات الرسمية والاهلية في المملكة بمعرفة وزير التنمية الاجتماعية وموافقة الخطية المسبقة.

(و) لا تسري أي اتفاقية يعقدها الفريق الثاني مع أي جهة في المملكة إلا بعد أن يصادق عليها وزير التنمية الاجتماعية.

(ز) يستعهد الفريق الثاني باستخدام الأردنيين في مختلف مواقع عمله ويتعهد بعدم استخدام غيرهم إلا عند تضرر وجود كفاءات أردنية معادلة وبعد موافقة وزارة العمل ودفع الرسوم المقررة، ويتمتع المستخدمون من قبل الفريق الثاني بالمزايا المنصوص عليها في قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي كحد أدنى.

(ح) يقدم الفريق الثاني إلى وزير التنمية الاجتماعية تسخين من موازنة الفريق الثاني المتعلقة بخطة وبرامجه في المملكة وذلك قبل أسبوعين على الأقل من بدء سنته المالية، ويقدم لتسخين من تقرير مدقق الحسابات القانوني المتعلق بأعماله في المملكة خلال شهرين على الأكثر من نهاية السنة المالية، ويقدم الفريق الثاني إلى وزير التنمية الاجتماعية تقريراً سنوياً يتضمن ما الجزه خلال السنة الملقضية مبيناً ما حققه وما لم يتمكن من تحقيقه مع بيان الإجراءات التي سيتخذها لمعالجة عدم اتزان خطته إذا لزم الأمر.

(ط) يقدم الفريق الثاني أي معلومات أو إيضاحات يطلبها وزير التنمية الاجتماعية، ويتعهد بتسهيل مهام موظفي وزارة التنمية الاجتماعية المكلفين رسمياً بزيارة أي موقع يعمل فيه الفريق الثاني، ويمكنهم من الاطلاع على أوراقه وسجلاته وأنشطته.

(ي) يتعهد الفريق الثاني بأن لا تتجاوز المصاريف الإدارية ما نسبته (٢٠%) من مجموع ميزانيته.

محكمة العدل

المادة (٤) التزامات الفريق الأول :-

واعترافا بال فوائد السانحة عن نشاطات الفريق الثاني لمصلحة وتنمية المملكة الأردنية الهاشمية، يتعهد الفريق الأول بما يلي :-

(أ) يسمح الفريق الأول بدخول الموظفين الأجانب وعائلاتهم الذين يعملهم الفريق الثاني لإدارة البرامج والمشاريع والنشاطات المتعلق عليها كما يملح للفريق الأول هؤلاء الموظفين الإعفاء من رسوم تصاريح العمل. كما يتم إعفاء الموظفين الأجانب وعائلاتهم من رسوم الإقامة بعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء الموقر بهذا الخصوص.

(ب) يوفر الفريق الأول تصاريح السفر إذا ما اقتضت الحاجة وذلك لإسداء للتصالح ومراقبة وتصميم وتنفيذ برامج الفريق الثاني ومشاريعه ونشاطاته كما هو متفق عليه.

(ج) إعفاء جميع المعدات والمواد الضرورية لإدارة البرامج والمشاريع لمنفعة الأهالي في الأردن من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات.

(د) السماح بإدخال مركبة واحدة فقط وذلك تحت وضع الإدخال للمؤات لاستخدامها في أعمال المشاريع من قبل الخبراء الأجانب فقط وذلك وفقا للشروط والضمانات التي تحددها دائرة الجمارك.

(هـ) يسهل للفريق الأول دخول الأمتعة الشخصية والمعدات المنزلية والمواد الاخرى العائدة للموظفين الأجانب العاملين لدى الفريق الثاني خلال السنة الأولى من وصولهم إلى البلاد، معفاة من الرسوم الجمركية والضرائب الاخرى والضرائب العامة على المبيعات وفقا للشروط والضمانات التي تحددها دائرة الجمارك.

(و) لا يخضع الموظفون الأجانب العاملون لدى الفريق الثاني لضريبة الدخل أو ضريبة للخدمات الاجتماعية على رواتبهم ومكافآتهم التي يدفعها لهم الفريق الثاني، ولا ينطبق ذلك على الموظفين المحليين.

(ز) لا يطبق الفريق الأول السلع الاستهلاكية التي يستوردها المكتب الرئيسي للفريق الثاني أو فروعها، مثل المحروقات والبطون والمشروبات الروحية والدخان وما مثله من الضرائب الاخرى والضريبة الإضافية وتخضع لكافة الضرائب والرسوم المقررة قانونا.

(ح) يسمح الفريق الأول بوضع اللصقات التي حددها الفريق الثاني على مواد المشاريع وبطريقة التي يراها الفريق الثاني مناسبة، وذلك لبيان مصدرها وطريقة استعمالها وللتأكد من أن هذه اللصقات ان يجري لزعمها أو تعديلها أو الإضافة عليها بأي طريق من الطرق بدون موافقة الفريق الثاني المسبقة.

المادة (٥) سريان هذه الاتفاقية :-

(أ) تسري هذه الاتفاقية اعتبارا من تاريخ توقيعها من قبل الفريقين.

(ب) مدة سريان هذه الاتفاقية سنة شمسية تجدد تلقائيا ما لم يشعر احد الفريقين الطرف الاخر خطيا بإنهاء الاتفاقية قبل ثلاثة اشهر.

(ج) إذا خالف الفريق الثاني أي نص في هذه الاتفاقية ولم يصوب هذه المخالفة خلال شهر من تلقيه لشعرا خطيا بذلك من وزير للتنمية الاجتماعية، تعتبر هذه الاتفاقية منسوخة حكما دون حاجة إلى إذار أو أي إجراء اداري أو قضائي.

(د) إذا فسخت هذه الاتفاقية أو انتهت لأي سبب من الاسباب تؤول موجودات الفريق الثاني في المملكة حكما إلى وزارة التنمية الاجتماعية التي تعتبر خلفا عاما للفريق الثاني في المملكة اعتبارا من تحقق الفسخ أو الانتهاء شريطة تسديد الالتزامات المتحققة للفريق في حدود الموجودات المذكورة.

(هـ) للقتون الأردني هو المرجع في أي نزاع قد ينشأ حول تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها والمحكم الأردنية هي المختصة حصرا في حسم أي نزاع من هذا القبيل.

المادة (٦) نسخ هذه الاتفاقية :-

نظمت هذه الاتفاقية باللغة العربية على ثلاث نسخ تودع أولاها لدى مجلس الوزراء في المملكة الأردنية الهاشمية وتودع ثابتيها لدى وزارة التنمية الاجتماعية وتسلم ثلثتها إلى ممثل الفريق الثاني.

الموافق الثالث والعشرين من شهر أيلول لسنة ٢٠٠٤

الفريق الثاني	الفريق الأول
ممثل الهيئة العامة للمواطنة - مدارس جبرال إيتروند	حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
ممثل الهيئة في الأردن	وزير التنمية الاجتماعية
مؤيد عبد الفتاح مهيبار	رياض أبو كركي

محرر: محمد الأحول

قرار صادر بالاستناد

لنظام التأمين الصحي المدني

- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢/١٠/٢٠٠٤ بالاستناد لاحكام المادة (١٤) من نظام التأمين الصحي المدني رقم (٣٨) لسنة ٢٠٠٤ - الموافقة على تعديل قيمة تحنيط الجثة في جدول أجور المعالجة في مستشفيات ومراكز وزارة الصحة بحيث يصبح (٦٠) ستين ديناراً بدلاً من (١٠٠) مائة دينار.

قرار بمنح رخصة

إصدار مطبوعات صحفية

- ١- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٥/١٠/٢٠٠٤ بالاستناد لاحكام المادتين (١٢، ١٧/ب) من قانون المطبوعات والنشر رقم (٨) لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته - الموافقة على منح السادة مؤسسة ابراهيم سليمان احمد العطيوي رخصة إصدار مطبوعة صحفية يومية تحت اسم مطبوعة الاتجاه تصدر في عمان باللغة العربية ويرأس تحريرها السيد نشأت سالم حمود الحلبي.

- ٢- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢/١٠/٢٠٠٤ بالاستناد لاحكام المادتين (١٢، ١٧) من قانون المطبوعات والنشر رقم (٨) لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته - الموافقة على ما يلي:-

١- منح السيد زيد ضيف الله منصور رخصة إصدار مطبوعة صحفية اسبوعية تصدر في عمان باللغة العربية تحت اسم "البداية" وأن يكون السيد عبد الله عايد مياس رئيس التحرير المسؤول.

٢- منح النيابة شركة الانباط للصحافة والاعلام رخصة إصدار مطبوعة صحفية يومية تصدر في عمان باللغة العربية تحت اسم "جريدة الانباط" وأن يكون السيد عولي عوض كمال داود رئيس التحرير المسؤول.

تعديل تعليمات التحقق من اناحة

حرية التعبير واستقلالية اجهزة الاعلام

الصادرة بمقتضى المادة (٩/د) من قانون المجلس الاعلى للاعلام رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠١

يلغى نص المادة الرابعة من التعليمات الاصلية ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٤ : أ. تتألف اللجنة من خمسة اعضاء وعلى النحو التالي :

١. المستشار القانوني للمجلس .

٢. اربعة اشخاص من الباحثين الرئيسيين في المجلس او خارجه من ذوي الخبرة والكفاءة والاختصاص في الحقول القانونية او حقوق الانسان ، او الحقول المتصلة بالاعلام يتم تسميتهم من قبل المجلس بناء على تنسيب الرئيس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، ويجوز للمجلس تغيير اي منهم وتسمية عضو بديل عنه بالكيفية نفسها وللمدة المتبقية من عضويته .

ب. يختار المجلس رئيسا للجنة من بين اعضائها وتختار اللجنة نائبا لرئيسها .

ج. يحدد بقرار من المجلس ، وبناء على تنسيب الرئيس مكافآت اعضاء اللجنة من غير العاملين في المجلس .

ابراهيم عز الدين
رئيس المجلس الاعلى للاعلام

محذوف من الأصل

تعديل تعليمات تسوية القضايا الإعلامية

الصادرة بمقتضى المادة (٩/ل) من

قانون المجلس الأعلى للإعلام رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠١

يلغى نص المادة الرابعة من التعليمات الأصلية ويستعاض عنها بالنص التالي :

المادة (٤) :

أ - تتألف اللجنة من خمسة أعضاء وعلى النحو التالي :

١. المستشار القانوني للمجلس .

٢. أربعة أشخاص من ذوي الخبرة والكفاءة والاختصاص في الحقول

القانونية أو الحقول المتصلة بالإعلام يتم اختيارهم من قبل المجلس

بناء على تنسيب الرئيس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد وفي حالة

استقالة أي منهم يقوم المجلس باختيار بديل عنه بالكيفية نفسها ، وللمدة

المتبقية من عضويته .

ب - تختار اللجنة من بين أعضائها رئيساً ونائباً للرئيس .

ج - يحدد بقرار من المجلس ، وبناء على تنسيب الرئيس ، مكافآت أعضاء

اللجنة من غير العاملين في المجلس .

أبو هاجم عز الدين

رئيس المجلس الأعلى للإعلام

تعليمات الوكلاء والوسطاء التجاريين

صادرة بالاستناد للمادة (٦) والمادة (٢٠) من قانون الوكلاء

والوسطاء التجاريين رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠١

المادة (١) :- تسمى هذه التعليمات تعليمات تسجيل الوكلاء والوسطاء التجاريين وتسمى من تاريخ

نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) :- تعتمد التعريفات الواردة في المادة (٢) من قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين رقم

(٢٨) لسنة ٢٠٠١ لغايات هذه التعليمات .

المادة (٣) :- يقدم طلب تسجيل الوكيل التجاري أو الوسيط التجاري على النموذج المعد لذلك في

الوزارة .

المادة (٤) :- يرفق بطلب تسجيل الوكيل التجاري والوسيط التجاري ما يلي :-

أ - سجل تجاري يفيد بأن طالب القيد مسجل حسب الأصول إما كشركة بموجب قانون

الشركات الساري المفعول أو كمؤسسة فردية استناداً لأحكام نظام سجل التجارة وبغيات وكيل

تجاري أو وسيط تجاري حسب مقتضى .

ب - شهادة تسجيل اسم تجاري إن وجد .

ج - رخصة مهنة سارية المفعول .

المادة (٥) :- بعد استكمال الوثائق المطلوبة في المادة (٤) يصدر المسجل قراره بالموافقة على

تسجيل الوكيل التجاري أو الوسيط التجاري في سجل الوكلاء والوسطاء التجاريين

ويصدر له شهادة بذلك تعطى رقماً متسلسلاً .

المادة (٦) :- يقدم طلب تسجيل الوكالة التجارية على النموذج المعد لذلك في الوزارة .

المادة (٧) :- يرفق بطلب تسجيل الوكالة التجارية عقد اتفاقية بين الموكل والوكيل على أن يتضمن

التزامات الطرفين ومدتها والمنطقة الجغرافية التي تغطيها وكيفية إنهاء العقد وأية أمور أخرى

يتعلق عليها الطرفان .

مكتبة من الأعمال

المادة (٨) :- يشترط للموافقة على تسجيل الوكالة التجارية أن تكون مصدقة على النحو التالي :-

- أ- من كاتب العدل أو من غرف التجارة في بلد الموكل .
- ب- من السفارة الأردنية في بلد الموكل أو أية جهة تقوم مقامها لغايات التصديق على الوثائق والمستندات .
- ج- من وزارة الخارجية في المملكة الأردنية الهاشمية .
- د- من وزارة العدل في المملكة الأردنية الهاشمية .

المادة (٩) :- تترجم الوكالات التي تنظم بلغة أجنبية إلى اللغة العربية ترجمة عدليه .

المادة (١٠) :- بعد استكمال الوثائق المطلوبة يصدر المسجل شهادة وكالة تجارية .

المادة (١١) :- تستوفي الوزارة بدل الخدمات التالية :-

- أ- ثلاثة دنائير عن مشروعات مستخرجة من سجل الوكلاء والوسطاء التجاريين سواء تطقت بالوكيل التجاري أو الوسيط التجاري أو الوكالة التجارية .
- ب- خمسة دنائير عن صورة مصدقة عن شهادة الوكيل التجاري أو الوسيط التجاري أو الوكالة التجارية .
- ج- خمسة دنائير لبدل الملفد عن شهادة الوكيل التجاري أو الوسيط التجاري .
- د- دينار واحد للتخري عن وكيل تجاري أو وسيط تجاري أو وكالة تجارية .

نائب رئيس الوزراء

وزير الصناعة والتجارة

د . محمد الحلايقة

مؤسسات التعليم العالي في الجمهورية اللبنانية

وجمهورية روسيا البيضاء

التي تعترف بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية

- أثبت فيما يلي مؤسسات التعليم العالي كل من: الجمهورية اللبنانية وجمهورية روسيا البيضاء التي تعترف بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية، وذلك تنفيذًا لأحكام الفقرة (ج) من المادة (٤) من نظام رقم (٨٣) لسنة ٢٠٠١ نظام الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي غير الأردنية ومعادلة شهادتها الصادر بمقتضى الفقرة (هـ) من المادة (٤) من قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤١) لسنة ٢٠٠١.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

المختار عمام زعبلوي

**الجامعات اللبنانية المعترف بها لدى
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

ملاحظة: الدراسة بالانتساب في الجامعات اللبنانية غير معترف بها لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية.

١- الجامعة اللبنانية

بيروت شارع المتحف - البناية للزجاجية

تلفون: ٩٦١-١-٦١٢-٦٢٤

فاكس: ٩٦١-١-٦١٢-٥٧٢

البريد الإلكتروني: rectorat@ul.edu.lb

الموقع على الانترنت: <http://www.ul.edu.lb>

محكمة من الأصل

٢- جامعة بيروت العربية

بيروت، ص ب ١١٥٠٢٠ بيروت

تلفون: ١١٠-٣٠٠-٩٦١

فاكس: ٤٠٢-٨١٨-٩٦١

البريد الإلكتروني: bau@bau.edu.lb

الموقع على الانترنت: <http://www.bau.edu.lb>٣- الجامعة الأمريكية في لبنان (AUB)

بيروت، شارع بليس، ص ب ١١٢٣٦

تلفون: ٣٧٤-٣٧٤-٩٦١

فاكس: ٧٠٦-٣٥١-٩٦١

الموقع على الانترنت: <http://www.aub.edu.lb>٤- الجامعة اللبنانية الأمريكية (LAU) كلية بيروت الجامعية (BUC) سابقا

رأس بيروت، شارع مدام كوري، ص ب ١٣-٥٠٥٣

تلفون: ٦٢٠-٨٦٧-٩٦١

فاكس: ٩٨-٨٦٧-٩٦١

البريد الإلكتروني: webmaster@lau.edu.lb

الموقع على الانترنت: <http://www.lau.edu.lb>٥- جامعة القديس يوسف (اليسوعية)

طريق الشام ص ب- ١٧٥٢٠٨ بيروت

تلفون: ٤٢٦٤٥٦ (٩٦١١)

فاكس: ٤٢٣٣٦٩ (٩٦١١)

البريد الإلكتروني: rectorat@usj.edu.lb

الموقع الإلكتروني: www.usj.edu.lb٦- جامعة الروح القدس

ص ب ٤٤٦ الكسليك، جونبة

تلفون: ٦٦٤-٩٠٦٤٠-٩٦١

فاكس: ٣٣٣-٦٤٢-٩٦١

البريد الإلكتروني: usek@usek.edu.lb

الموقع على الانترنت: <http://www.usek.edu.lb>بالكليات التالية

- كلية اللاهوت الحبرية
- كلية الفلسفة والعلوم الإنسانية
- كلية الآداب
- كلية الحقوق
- كلية إدارة الأعمال والعلوم التجارية
- كلية الفنون الجميلة والفنون التطبيقية
- كلية العلوم الزراعية
- كلية الموسيقى

٧- جامعة البلمند

دير البلمند، ص ب ١٠٠ طرابلس

تلفون: ٩٣٠٢٥٠-٦٠٩٦١

فاكس: ٢٧٨-٦٠٩٣٠-٩٦١

البريد الإلكتروني: info@balamand.edu.lb

الموقع على الانترنت: <http://www.balamand.edu.lb>بالكليات التالية:

- معهد القديس يوحنا الدمشقي اللاهوتي
- الأكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة
- كلية الآداب والعلوم الإنسانية
- كلية إدارة الأعمال
- كلية العلوم
- كلية الهندسة
- كلية الصحة العامة وعلومها

- أما بالنسبة إلى التخصصات الحديثة التي لم تذكر في جامعتي الروح القدس والبلمند فسيعاد النظر بهم بعد تخرجهم ثلاثة فواج على الأقل

مكتبة الأصل

٨- الجامعة الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا

American University of Science and Technology

ص.ب (١٦-٦٤٥٢)

تلفون : ٠١/٢١٨٧١٧

الإلكتروني فاكس : ٠١/٣٣٩٣٠٢

البريد الإلكتروني : info@aust.edu.lb

الموقع الإلكتروني : www.aust.edu.lb

٩- معهد سي.آدي أميركان يونيفيرسيتي

C&E American University Institute

ص.ب (١٤/٥٨٤٠) المزرعة- بيروت ، الرمز البريدي (١١٠٥٢٠٧٠)

تلفون : ٠١/٣٠٥٩١٠

فاكس : ٠١/٧٠١١٥٠

البريد الإلكتروني : info@candea.edu.lb

الموقع الإلكتروني : www.candea.edu.lb

١٠- جامعة الجنان

ص.ب (٨١٨) شارع الجنان، طرابلس - بيروت

تلفون : ٠٦/٤٤٧٩٠٦

فاكس : ٠٣/٢٢٨٤٠٩

البريد الإلكتروني : info@jinnan.edu.lb

الموقع الإلكتروني : www.jinnan.edu.lb

جامعات روسيا البيضاء المعترف بها لدى وزارة التعليم العالي

والبحث العلمي

ملاحظة: الدراسة بالانتساب في جامعات روسيا البيضاء غير معترف بها لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية.

1. Minsk State Medical University

Ul. Dzerzinskogo 83, 220116 Minsk

Tel: 375(17)278-76-72

Fax: 375(17) 278-76-10

Email: rector@msmi.minsk.by

Website: http://www.msmi.minsk.by

2. Belarus State University of Informatics and Radio Electronics.

Ul. P. Brovski 6, 220027 Minsk

Tel: 375(17)232-04-51

Fax: 375(17)231-09-14

Email: shuam@gw.bsuir.unibel.by

Website: http://www.gw.bsuir.unibel.by

3. Academy of Physical Education and Sports of The Republic of Belarus

Prosp. Maserova 105, 220020 Minsk

Tel: 375(17)250-30-84

Fax: 375(17)250-80-08

4. Belarus State Academy of Music

Ul. Internationalnaja 30, 220030 Minsk

Tel: 375(17)226-17-49

Fax: 375(17)226-19-96

Email: bgam@open.minsk.by

5. Belarus State University

Prosp. F. Skoryna 4, 220050 Minsk

Tel: 375(17)209-52-03

Fax: 375(17)226-59-40

Email: kozulin@org.bsu.unibel.by

Website: http://www.bsu.unibel.by

6. VITEBSK STATE MEDICAL UNIVERSITY

Prosp. Frunze 27.210602 Vitebsk

Tel: +375(212)24-22-40

Fax: +375(212)24-06-11

Email: vgm@umic.belpak

Website : http://www.vgm.vitebsk.net

http://www.vsu.unibel.by

محكمة العدل

التعريفات الجمركية

- بناء على التتسبب المشترك من كل من معالي نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة والتجارة ومعالي وزير المالية وعطوفة مدير عام دائرة الجمارك قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/١٢ الموافقة على ما يلي:-
جدول رقم (١)

تتسبب

- ١ - استناداً للصلاحيات المخولة إلينا بموجب المادة رقم (١٤) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨، ننسب إجراء التعديلات التالية على جداول التعريفات الجمركية والمبينة إزاء كل بلد من بلودها بالجدول أدناه:

رمز النظام المنسق	نوع البضاعة	وحدة الاستيفاء	فئة الرسم المقرر
6001.10	القشبة ذات خمل، (بما فيها طويلة الخمل)، والقشبة مزودة بـ "كروشي" مصنوعة أو كروشي	القيمة	15%
6001.21	القشبة "طويلة الخمل"	القيمة	15%
6001.22	القشبة مزودة:-	القيمة	15%
6001.29	من قطن	القيمة	15%
6001.91	من قطن	القيمة	15%
6001.92	من القالب تركيبية أو إسطناعية	القيمة	15%
6001.99	من مواد نسجية أخرى	القيمة	15%
6002.40	القشبة مصنوعة أو كروشي، أخرى، بمرص لا يزيد عن 30 سم، تحتوي على 5% وزناً أو أكثر من خيوط قابلة للمط "الاستومير" أو من خيوط مطاط، عدا تلك الداخلة في البند 60.01	القيمة	15%
6002.90	تحتوي على 5% وزناً أو أكثر من خيوط قابلة للمط "الاستومير" ولكن لا تحتوي على خيوط مطاط	القيمة	15%
6003.10	القشبة مصنوعة أو كروشي، بمرص لا يزيد عن 30 سم عدا تلك الداخلة في البندين 60.01، 60.02	القيمة	15%
6003.20	من صوف أو وبر ناعم	القيمة	15%
6003.30	من قطن	القيمة	15%
6003.40	من القالب تركيبية	القيمة	15%
6003.90	من القالب إسطناعية	القيمة	15%
6004.10	القشبة مصنوعة أو كروشي، بمرص يزيد عن 30 سم، تحتوي على 5% وزناً أو أكثر من خيوط قابلة للمط "الاستومير" أو من خيوط مطاط، عدا تلك الداخلة في البند 60.01	القيمة	15%
	تحتوي على 5% وزناً أو أكثر من خيوط قابلة للمط "الاستومير" ولكن لا تحتوي على خيوط مطاط	القيمة	15%

6004.90	غيرها	القيمة	15%
6005.10	القشبة مصنوعات المندى (بما فيها تلك المصنوعة على آلات تصنيع الأشرطة المزركشة "جالون") ، عدا تلك الداخلة في البلود من 60.01 إلى 60.04	القيمة	15%
6005.21	من قطن:-	القيمة	15%
6005.22	غير مقصورة أو مقصورة (مبيضة)	القيمة	15%
6005.23	مصبوغة	القيمة	15%
6005.24	من خيوط متعددة الألوان	القيمة	15%
6005.31	من القالب تركيبية:-	القيمة	15%
6005.32	غير مقصورة أو مقصورة (مبيضة)	القيمة	15%
6005.33	مصبوغة	القيمة	15%
6005.34	من خيوط متعددة الألوان	القيمة	15%
6005.41	من القالب إسطناعية:-	القيمة	15%
6005.42	غير مقصورة أو مقصورة (مبيضة)	القيمة	15%
6005.43	مصبوغة	القيمة	15%
6005.44	من خيوط متعددة الألوان	القيمة	15%
6005.90	غيرها	القيمة	15%
6006.10	القشبة مصنوعة أو كروشي، أخرى	القيمة	15%
6006.21	من قطن :-	القيمة	15%
6006.22	غير مقصورة أو مقصورة (مبيضة)	القيمة	15%
6006.23	مصبوغة	القيمة	15%
6006.24	من خيوط متعددة الألوان	القيمة	15%
6006.31	من القالب تركيبية :-	القيمة	15%
6006.32	غير مقصورة أو مقصورة (مبيضة)	القيمة	15%
6006.33	مصبوغة	القيمة	15%
6006.34	من خيوط متعددة الألوان	القيمة	15%
6006.41	من القالب إسطناعية :-	القيمة	15%
6006.42	غير مقصورة أو مقصورة (مبيضة)	القيمة	15%
6006.43	مصبوغة	القيمة	15%
6006.44	من خيوط متعددة الألوان	القيمة	15%
6006.90	غيرها	القيمة	15%

٢ - يعمل بهذا التعديل اعتباراً من اليوم التالي من نشره بالجريدة الرسمية .

محمود قطيشات
مدير عام الجمارك

الدكتور محمد أبو حمور
وزير المالية

الدكتور محمد الحلايقة
نائب رئيس الوزراء
وزير الصناعة والتجارة

محكمة من الأصل

تفسير

1- استناداً للصلاحيات المخولة إلينا بموجب المادة رقم (145/ب) من قانون الجمارك رقم (20) لسنة 1998 ، ننسب برد كامل رسم التعريف الجماركي الموحد عن منخلات الإنتاج الأجنبية الداخلة في صنع المنتجات الوطنية عند وضعها في الاستهلاك المحلي المبينة في الجدول أدناه :

نوع البضاعة وبنود التعريف
أستق ، الخاضع للبند 0802.50
سكر مكرر الخاضع للبند 1701.991
هيدروكسيد الصوديوم (جامد) الخاضع للبند 2815.11
حبيبات أو مساحيق من البولي فينيل كلوريد من البند 39.04
سيور نقل مواد وسيور نقل حركة مقواة بمواد نسجية الخاضعة للبند 4010.12
إطارات خارجية هوائية جديدة من الأنواع المستعملة للحافلات والشاحنات والتي تتركب على جملطات فطرها الداخلي لا يقل عن (20) إنش ، الخاضعة للبند 4011.201
لوازم مواسير أو أنابيب مصبوبة الغير قابلة للطرق ، الخاضعة للبند 7307.11
لوازم مواسير أو أنابيب من صلب مقاوم للصدأ ، الخاضعة للبند 7307.22
براغي ملولبة من الأنواع الخاضعة للبند 7318.14 و 7318.15
لوازم مواسير أو أنابيب من نحاس ، الخاضعة للبند 7412.10
لوازم مواسير أو أنابيب من الألمنيوم ، الخاضعة للبند 7609.00
أوعية أنبوبية طرية ، الخاضعة للبند 7612.10
مفصلات من جميع الأنواع ، الخاضعة للبند 8302.10
الدواليب ، الخاضعة للبند 8302.20
الأغطية الناجية ، الخاضعة للبند 8309.10
المدحرجات من البند 84.82
مثبتات تيار (بالاست) لمصابيح أو أنابيب للتبريد الخاضعة للبند 8504.101 و 8504.109
منصهرات (فيوزات) ، الخاضعة للبند 8536.10
قواعد لمبات ، الخاضعة للبند 8536.61
أجزاء مقاعد ، الخاضعة للبند 9401.90

2- يعمل بهذا الإجراء حال صدور الشروط الواجب توفرها لرد الرسوم من قبل وزير المالية سندا للمادة 145/ج من قانون الجمارك رقم 20 لسنة 1998 .

محمود قطيشات
مدير عام الجمارك
الدكتور محمد أبو حمور
وزير المالية
الدكتور محمد الحلايقة
نائب رئيس الوزراء
وزير الصناعة والتجارة

تفسير

1- استناداً للصلاحيات المخولة إلينا بموجب المادة رقم (14) من قانون الجمارك رقم (20) لسنة 1998 ، ننسب إجراء التعديلات التالية على جداول التعريف الجماركية والمبينة إزاء كل بند من بنودها بالجدول أدناه:-

رمز للنظام المنسق	نوع البضاعة	وحدة الاستيفاء	قوة الرسم المقر
2102.10	خماثر حية فعالة	القيمة	20%
2102.20	خماثر ميتة غير فعالة ، أو كائنات مجهرية أخرى وحيدة الخلية ، ميتة .	القيمة	20%
8403.902	مقاطع مرجل التكلفة المركزية من حديد السكب .	القيمة	15%
8403.903	غيرها ، المستورد من قبل المصانع كمنخلات إنتاج .	القيمة	5%

2- إلغاء البند الفرعي المحلي 8403.901 .
3- يعمل بهذا التعديل اعتباراً من اليوم التالي من نشره بالجريدة الرسمية .

محمود قطيشات
مدير عام الجمارك
الدكتور محمد أبو حمور
وزير المالية
الدكتور محمد الحلايقة
نائب رئيس الوزراء
وزير الصناعة والتجارة

محكمة حق العمل

الأوسمة

- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٩٦٥) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢١ المتضمن الموافقة على منح الذوات المذكورين تالياً وساماً للتربية الممتازة:-
 - صاحب السمو الملكي الأمير غازي بن محمد المعظم
 - معالي الدكتور منور منذر المصعري
 - معالي الدكتور فوزي غرابيه
 - معالي الدكتور عزت جرادات
 - مدير الوكالة الكندية للاماء الدولي/ عمان (CIDA)
- وذلك بالاستناد لأحكام المادة الثالثة من نظام وسام التربية رقم (٩) لسنة ١٩٦٦.
- * * * * *

وكالات الوزراء

- أ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد محمد داوود وزير التنمية السياسية والشؤون البرلمانية مهام وأعمال رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة طيلة مدة غياب دولة السيد فيصل الفايز رئيس الوزراء ووزير الدفاع خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية.
- * * * * *
- ب - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور محمد الحلايقة نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة والتجارة أعمال وزارة المالية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور محمد أبو حمور وزير المالية في الولايات المتحدة الأمريكية بمهمة رسمية خلال الفترة من ٩/٣٠ - ٢٠٠٤/١٠/٤.
- * * * * *
- ج - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور محمد أبو حمور وزير المالية أعمال وزارة الصناعة والتجارة بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور محمد الحلايقة نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة والتجارة خارج المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة من ٢٦ - ٢٠٠٤/٩/٢٨.
- * * * * *
- د - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور محمد أبو حمور وزير المالية أعمال وزارة الصناعة والتجارة بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور محمد الحلايقة نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة والتجارة في القاهرة بمهمة رسمية خلال الفترة من ٨ - ٢٠٠٤/٩/٩.
- * * * * *
- هـ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس رائد أبو السعود وزير الأشغال العامة والإسكان ووزير النقل أعمال وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة التنمية الإدارية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور فوزي حاتم الزعبي وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزير التنمية الإدارية في الولايات المتحدة الأمريكية بمهمة رسمية خلال الفترة من ٩/٢٧ - ٢٠٠٤/١٠/٥.

محكمة العدل

و - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور عصام زعبلاني وزير التعليم العالي والبحث العلمي وأعمال وزارة التربية والتعليم بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور خالد طوقان وزير التربية والتعليم في جمهورية فرنسا بمهمة رسمية خلال الفترة من ٢٦-٢٠٠٤/٩/٣٠.

* * * * *

ز - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور حازم الناصر وزير المياه والري ووزير الزراعة وأعمال وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور باسم عوض الله وزير التخطيط والتعاون الدولي خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية خلال الفترة من ١٠/٨-٢٠٠٤/٩/٢٧.

* * * * *

ح - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور حازم الناصر وزير المياه والري ووزير الزراعة وأعمال وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور باسم عوض الله وزير التخطيط والتعاون الدولي في سويسرا بمهمة رسمية خلال الفترة من ٢٠-٢٢/٩/٢٠٠٤.

* * * * *

ط - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن تتولى معالي الدكتورة عديا حلتوغ بوران وزير البيئة ووزير السياحة والآثار وأعمال وزارة الخارجية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور مروان المعشر وزير الخارجية خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية خلال الفترة من ١٩/٩-١١/١٠/٢٠٠٤.

* * * * *

ي - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن تتولى معالي الدكتورة عديا حلتوغ بوران وزير البيئة ووزير السياحة والآثار وأعمال وزارة الشؤون البلدية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور امل حمد الفرخان وزير الشؤون البلدية في اسبانيا بمهمة رسمية خلال الفترة من ١٣-١٧/٩/٢٠٠٤.

* * * * *

ك - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد أمجد المجالي وزير العمل وأعمال وزارة الخارجية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور مروان المعشر وزير الخارجية في القاهرة بمهمة رسمية خلال الفترة من ١٣-١٦/٩/٢٠٠٤.

* * * * *

ل - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور خالد طوقان وزير التربية والتعليم وأعمال وزارة الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية بالوكالة طيلة مدة غياب سعادة الدكتور أحمد هنيش وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية في مكة المكرمة بمهمة رسمية خلال الفترة من ١٨-٢١/٩/٢٠٠٤.

* * * * *

م - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن تتولى معالي السيدة نسيم خضر وزير دولة والتناطق الرسمي باسم الحكومة وأعمال وزارة التنمية السياحية والشؤون البرلمانية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد محمد داوود وزير التنمية السياحية والشؤون البرلمانية في جمهورية مصر العربية بمهمة رسمية خلال الفترة من ٢٠-٢٠٠٤/٩/٢٤.

شيوخ العشائر

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على تعيين السيد ضيف الله حمود لنج العلاب الصواف شيخاً على عشيرته.

* * * * *

القناصل الفخريون

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٩٨٦) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢١ المتضمن الموافقة على تعيين السيد وائل يعقوب سليم الطم كقنصل فخرياً للمملكة الأردنية الهاشمية في مدينة كينوا/ جمهورية الكوادر وذلك بالاستناد لأحكام المادة السابعة من نظام القناصل الفخريين رقم (١٤) لسنة ١٩٦٥ وتعديلاته.

* * * * *

الموظفون

تشكيلات/ تقاعد:

أ - صدرت الإرادة الملكية السامية بتعيين عطوفة السيد محمد عقله عبدالرحمن الرواشدة مسديراً لإدارة الاقتصاد والتنمية في الديوان الملكي الهاشمي بالسنة الثالثة من الفئة العليا/ المجموعة الثانية اعتباراً من تاريخ ٢٢/٩/٢٠٠٤ وذلك بملقة من ملاك رئاسة الوزراء.

* * * * *

ب - صدرت الإرادة الملكية السامية بتفريع عطوفة السيد عبدالله صالح وريكات مدير إدارة تسيق السياسات/ البلاط الملكي الهاشمي إلى السنة الثالثة من الفئة العليا/ المجموعة الثانية اعتباراً من ٢٣/٩/٢٠٠٤.

* * * * *

ج - صدرت الإرادة الملكية السامية بتفريع عطوفة السيد مالك عبدالحليم السباس مدير إدارة الشؤون الإدارية والموارد البشرية/ الديوان الملكي الهاشمي إلى السنة الثانية بالدرجة الخاصة الفئة الأولى اعتباراً من ٢٢/٩/٢٠٠٤.

* * * * *

د - قرر مجلس الوزراء في جلسته المتعددة بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٥ بالاستناد لأحكام المادتين (٨) و (١١) من قانون الاتصالات رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ - الموافقة على تجديد تعيين عطوفة السيد فادي جورج لقوار عضواً في مجلس مفوضي هيئة تنظيم قطاع الاتصالات بموجب عقد ويرتبط شهري مقداره (٢٥٤٠) لثان وخمسمائة واربعون ديناراً شاملاً كافة العلاوات المقررة لمدة أربع سنوات أخرى اعتباراً من ١١/١١/٢٠٠٤.

محكمة حق الأصل

٢- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٧ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على التقاعد بناء على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

وزارة العدل

السيدة سمير أحمد الاغواثي ٢٠٠٤/١٠/٩
السيدة منى ماجد القواسمة ٢٠٠٤/١٠/٨

وزارة الصحة

السيدة انصاف علي رشيد الناصر ٢٠٠٤/١١/١
السيد عبدالمجيد سالم صالح محمد ٢٠٠٤/١٠/١٦
السيد وايد ثيب رمضان الالقي ٢٠٠٤/٩/٢٠
السيدة زريقه محمد فلاح الطراونة ٢٠٠٤/١٠/١
السيد جمعه عبدالمولى محمد حناحله ٢٠٠٤/١٠/١

٣- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٧ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً من ملاك وزارة التربية والتعليم على التقاعد اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

السيد خالد محمد علي الطويلة ٢٠٠٤/١٠/٤
السيد محمود بدوي احمد راشد ٢٠٠٤/١٠/١٧
السيد محمود احمد الحاج هزاع الشبيب ٢٠٠٤/١٠/٢١
السيد علي سلامة ماضي السلاومه ٢٠٠٤/١١/٢٤
السيد موسى جميل خليل خير ٢٠٠٤/١٢/٦
السيد محمد محمود علي سعاده ٢٠٠٤/١٢/١١
السيدة رشيدة منير اسماعيل القصراري ٢٠٠٤/١٢/١٥
السيد عبد المجيد مبارك حسن الكور ٢٠٠٤/١٢/١٦
السيد محمد احمد جويعد الزرام ٢٠٠٤/١٢/١٧
السيد عبدالمجيد عبدالقادر جعيت ٢٠٠٤/١٢/١٩
السيد صادق محمود سمارة شريم ٢٠٠٤/١٢/١٩
السيدة حلمية عبدالكريم سليمان قاسم ٢٠٠٤/١٢/٢٤
السيد مصطفى احمد المفلح المحسنة ٢٠٠٤/١٢/٢٨

٤- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٥ الموافقة على إحالة الموظف من ملاك مؤسسة المناطق الحرة السيد ياسين سالم سلامة المعاطفة على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٤/١٠/١٩.

٥- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٥ الموافقة على إحالة الموظف من ملاك وزارة الزراعة السيد سمير سليم موسى الفاش على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٤/١٠/٥.

٦- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/١٢ الموافقة على إحالة الموظف من ملاك مؤسسة الخط الحديد الحجازي الأردني السيد ندى حسن إبراهيم السعدي على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٤/١٢/٢١.

٧- بناء على تنصيب معالي وزير الشؤون البلدية وحيث تبين بأن الموظفة من ملاك وزارة الشؤون البلدية المهندسة السيدة مها محمد يوسف عتيان لم تكمل بتاريخ ٢٠٠٤/٨/١٥ المدة المقررة من خدمتها الحكومية الخاضعة للتقاعد، أعاد مجلس الوزراء للنظر بقراره رقم (٢٥٠١) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٣ المتضمن الموافقة على إحالة المهندسة مها على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٤/٨/١٥ وقرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/١٢ الموافقة على تعديل تاريخ إحالتها على التقاعد ليصبح اعتباراً من ٢٠٠٤/١١/١ بدلاً من ٢٠٠٤/٨/١٥.

استبعاد

١- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٥ الموافقة على إحالة الموظف من ملاك وزارة الصناعة والتجارة السيد يحيى محمد محمود الجالودي على الاستبعاد اعتباراً من ٢٠٠٤/١٠/٥ وإلى حين اكتماله المدة المقررة من خدمته الحكومية الخاضعة للتقاعد محسوبة من تاريخ إحالته على الاستبعاد.

٢- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٧ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على الاستبعاد بناء على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم وإلى حين اكتمالهم المدة المقررة من خدمتهم الحكومية الخاضعة للتقاعد محسوبة من تاريخ إحالتهم على الاستبعاد:-

وزارة الداخلية/الأحوال المدنية والجوازات

السيدة رنا "محمد عصام" هاشم ٢٠٠٤/١٠/١

وزارة التربية والتعليم

السيد احمد عبدالقادر خلف السماسله ٢٠٠٤/١٠/١

وزارة المالية/دائرة الجمارك

السيد فهد مشعل أبو سليم ٢٠٠٤/١٠/٩

محكمة من الأعمال

وزارة الطاقة والثروة المعدنية

٢٠٠٤/٩/٣٠	السيد مروان عبدالقادر حسين بطاينة
٢٠٠٤/٩/٣٠	السيد ياسر حسين سالم أبو رياش
٢٠٠٤/٩/٣٠	السيد إبراهيم عبدالرحيم إسماعيل حمدان
٢٠٠٤/٩/٣٠	السيد وحيد احمد عبدالفتاح التميمي
٢٠٠٤/٩/٣٠	السيد محمد حسين عبدالقادر عمران
٢٠٠٤/٩/٣٠	السيد عبد الله محمد إسماعيل البيتلوي
٢٠٠٤/٩/٣٠	السيد جهاد خليل شاكر عوده
٢٠٠٤/٩/٣٠	السيد عدنان محمود عبدالرحمن أبو كحيل
٢٠٠٤/٩/٣٠	السيد علي صالح سليمان إبراهيم
٢٠٠٤/٩/٣٠	السيد جلال حرب احمد سليم
٢٠٠٤/٩/٣٠	<u>وزارة النفط/ دائرة الارصاد الجوية</u>
٢٠٠٤/١٠/١	السيد عدنان عمر إسماعيل حبابه
٢٠٠٤/١٠/٢	<u>وزارة التعليم العالي والبحث العلمي</u>
	السيدة أمل حامي محمد اللوزي

● تمديد وإنهاء خدمات:

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٧ الموافقة على تمديد خدمة عطوفة مدير عام دائرة الأحوال المدنية والجوازات السيد عوني برفلس لمدة سنة أخرى اعتباراً من ٢٠٠٤/١٠/٣ بعد بلوغه سن الستين.

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٥ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من سلك وزارة التربية والتعليم السيد عبد الله حوض الحمد الغرابية للفترة من ٢٠٠٤/١٠/١٨ ولغاية ٢٠٠٥/١/٣١ بعد بلوغه سن الستين وإنهاء خدمته اعتباراً من ٢٠٠٥/٢/١.

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/١٢ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من سلك وزارة الصحة الدكتور شبلي حسن جابر جابر لمدة سنة اعتباراً من ٢٠٠٤/٩/١٧ بعد بلوغه سن الستين.

٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٥ الموافقة على تمديد خدمة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً لمدة سنة اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم بعد بلوغهم سن الستين.

وزارة الصناعة والتجارة

٢٠٠٥/١/١	السيد صبحي سعيد حسن علي
٢٠٠٥/١/١	<u>وزارة المياه والري</u>
	السيد سلامة رافيلان منصور الخريشه
٢٠٠٤/١١/١٥	<u>وزارة المياه والري/ سلطة المياه</u>
	المهندس السيد لائل حامد الحاج عبد الله العبدلات
٢٠٠٤/١١/٢٥	<u>وزارة الصحة</u>
	الدكتور احمد رشيد العريق الشراعية

٥ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٧ الموافقة على إنهاء خدمة الموظفين المذكورين تالياً من سلك وزارة التربية والتعليم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهما:-

٢٠٠٤/١٠/١٦	- السيد محمود احمد محمود جلال
٢٠٠٤/١٢/١٥	- السيد خليل حسين خليل الكولمة

٦ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٥ الموافقة على إنهاء خدمة الموظفين المذكورين تالياً اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهما.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

٢٠٠٤/١١/١٠	السيد بدران مفلح مصلح فهد
٢٠٠٤/١٠/٢٥	<u>وزارة الشؤون البلدية</u>
	السيد جميل حمد سليمان معاينة

٧ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/١٢ الموافقة على إنهاء خدمة الموظف من سلك مؤسسة المناطق الحرة المهندس السيد "محمد سهيل" محمود عبدالقادر أبو رجيع اعتباراً من ٢٠٠٥/١/١.

محكمة من الأصل

الجنسية الأردنية

أ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٧٣٩) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٢١ المتضمن الموافقة على منح كل من المواطنين العراقيين السيد عدنان جميل محمد العبيدي وزوجته السيدة ملكة إبراهيم سليمان العبيدي وابنه (سدير) وزوجته دينا ماجد محمد العبيدي وابنه (فراس) وزوجته خولة غاري رشيد العبيدي وابنه سيف وزوجته زينة ماجد محمد العبيدي الجنسية الأردنية وذلك بالاستناد لاحكام قانون الجنسية الأردنية رقم (١٢، ٢/١٣) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته.

* * * * *

ب - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٩٥٧) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢١ المتضمن الموافقة على منح المواطنين الكنديين السيد لطفي محمد محمود جنوب و زوجته السيدة فاطمة احمد مصطفى جنوب الجنسية الأردنية وذلك بالاستناد لاحكام المادتين (١٢، ٢/١٣) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته.

* * * * *

ج - ١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٧ بالاستناد لاحكام المادة (١٢) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته الموافقة على منح المذكورين تالياً الجنسية الأردنية:

- ١ - المواطن البريطاني السيد سير حسن حسني الجريدي
- ٢ - المواطنة الأمريكية السيدة دلال حنا خليل خوري

* * * * *

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٧ بالاستناد لاحكام المادة الرابعة من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته الموافقة على منح المواطنين العراقيين كل من السيد عبدالجبار محمد بولس البياتي وزوجته السيدة معز علوان محمد القيسي وأولاده (غزوان، غزوه، محسن، احمد، ملى) وزوجة ابنه غزوان السيدة ربا نجم عود الجاني الجنسية الأردنية.

* * * * *

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/١٢ بالاستناد لاحكام المادة (١٧) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته الموافقة على إعادة الجنسية الأردنية للمذكورين تالياً وذلك لرغبتهم بالعودة إلى المملكة والاستقرار فيها:-

- ١ - السيدة عواطف محمد علي عبدالله
- ٢ - السيد سامي سالم نجيب حداد

٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٥ بالاستناد لاحكام المادة (١٧) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته الموافقة على إعادة الجنسية الأردنية للمذكورين تالياً وذلك لرغبتهم بالعودة إلى المملكة والاستقرار فيها:-

- ١ - السيد يلال خليل مصطفى المصري
- ٢ - السيد طارق فريد ناجي الكيلاني
- ٣ - السيدة دلال وافي سليم مقصص
- ٤ - السيد باسم محمد يوسف سعيد

* * * * *

٥ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٥ بالاستناد لاحكام المادة (١٥) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته السماح للمذكورين تالياً بالتخلي عن الجنسية الأردنية للجنس بالجنسية المبينة إزاء اسم كل واحد منهم:-

الاسم	الجنسية
السيدة أمل علي محمد علان	الدنماركية
السيدة كريمة يوسف احمد يوسف	الألمانية
السيد بشار سليمان خليل حجازين	البجوية

* * * * *

الاستملاك

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٥ بالاستناد لاحكام المادة (١٩) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته ما يلي:-

١ - الموافقة على قرار لجنة الاستملاك والاملاك في أمالة عمان الكبرى رقم (٤٥٦) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٨ المتضمن الموافقة على التخلي عن استملاك المساحة المستملكة سابقاً من قطعة الأرض رقم (١١٤٣) من الحوض رقم (٣٥) لم تينه الجنوبي والبالغة (٢٤)م^٢ والقطعة رقم (٢٥) من نفس الحوض والبالغة (٣٥)م^٢ لعدم حاجة أمالة عمان الكبرى اليها.

٢ - الموافقة على قرار لجنة الاستملاك والاملاك في أمالة عمان الكبرى رقم (٤٥٥) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٨ المتضمن الموافقة على التخلي عن استملاك المساحة المستملكة سابقاً من قطعة الأرض رقم (٤٠٧) من الحوض رقم (٢) للتلاصق الشمالي البالغة (٢٧٠)م^٢ نظراً لموافقة مالكة قطعة الأرض المشمل إليها اعلاه على تمرير خط تصريف مياه الأمطار من خلال قطعة الأرض دون معارضة.

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٥ بالاستناد لأحكام المادة (١٧) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على قرار لجنة الاستملاك والاملاك في أمية عمان الكبرى رقم (٤١٧) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١١ المتضمن الموافقة على حيازة المساحات المستملكة سابقاً من قطع الأراضي المبينة أرقامها وأرقام وأسماء أحواضها في الجدول الموضح بالقرار المشار إليه اعلاه مع ما عليها من منشآت الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٢٣٩٩) والسناتور عدد (١٣٣٢٩) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١ لأغراض أمية عمان الكبرى لغايات دمجها في سعة للشارع حيابة لورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك على أن يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على المقارنات المقرر حيازتها لأثبت أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

* * * * *

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٥ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج، ١٧) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على قرار لجنة الاستملاك والاملاك في أمية عمان الكبرى رقم (٤٥٧) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٨ المتضمن الموافقة على استملاك وحيازة مساحات من قطع الأراضي المبينة أرقامها وأرقام وأسماء أحواضها وأسماء ملكيها في الجدول الموضح بالقرار المشار إليه اعلاه مع ما عليها من منشآت الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٢٤١٣) والعرب اليوم عدد (٢٦٥٩) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٥ استملاكاً مطلقاً لأغراض أمية عمان الكبرى لغايات مساحات وحدائق ومباني عامة ومواقف سيارات حيابة لورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك على أن يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على المقارنات المقرر حيازتها لأثبت أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

* * * * *

٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٥ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج) و (١٧) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك وحيازة قطع الأراضي المبينة أوصافها تالياً استملاكاً مطلقاً حيابة لورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك:-

أولاً:-

- ١- ما مساحته (٥٠) م^٢ من قطعة الأرض رقم (١٢٠٩) وما مساحته (١٤) م^٢ من قطعة الأرض رقم (٤٨٣) وما مساحته (٥١) م^٢ من قطعة الأرض رقم (٧٤٤) وما مساحته (٣٦) م^٢ من قطعة الأرض رقم (٤١٥) وما مساحته (١١٠) م^٢ من قطعة الأرض رقم (٤١٤) وجميعها من الحوض رقم (٢) من أراضي البحارة/ محافظة اربد الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٢٣٨٦) والديار عدد (١١٥) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١٩ لأغراض وزارة المياه والري / سلطة المياه لغايات حرم خط صرف صحي.
- ٢- ما مساحته (٩٦) م^٢ من قطعة الأرض رقم (٢١٩٨) وما مساحته (٦٧) م^٢ من قطعة الأرض رقم (٢٢٠٢) وما مساحته (٨٣) م^٢ من قطعة الأرض رقم (٢١٩٥) وجميعها من الحوض رقم (٤٢) من أراضي السلط الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي السناتور عدد (١٣٣٢٠) والعرب اليوم عدد (٢٦٣٦) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٣ لأغراض وزارة المياه والري / سلطة المياه لغايات منارات خطوط صرف صحي.
- ٣- ما مساحته (٤١٥) م^٢ من قطعة الأرض رقم (١٢٥٥) من الحوض رقم (٥) من أراضي طبربور الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٢٣٩٣) والديار عدد (١٢١) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٦ لأغراض وزارة المياه والري / سلطة المياه لغايات حرم خط كهرباء خط الصرف الصحي.
- ٤- ما مساحته دونم واحد من قطعة الأرض رقم (٧) وما مساحته دونم واحد و (٢٠٠) م^٢ من قطعة الأرض رقم (١٧) وكلتاهما من الحوض رقم (١١) من أراضي الصبيحي الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٢٣٩٠) والعرب اليوم عدد (٢٦٣٦) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٣ لأغراض وزارة المياه والري / سلطة المياه لغايات حرم آبار مياه أبو الزيفان.
- ٥- ما مساحته (٩) دونمات و (٢٧٥) م^٢ من قطعة الأرض رقم (٢٢) وما مساحته (٩) دونمات و (٧٣٢) م^٢ من قطعة الأرض رقم (٢١) وكلتاهما من الحوض رقم (٩) من أراضي سال/ محافظة اربد الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الديار عدد (١١٨) والرأي عدد (١٢٣٩٠) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٣ لأغراض وزارة المياه والري / سلطة المياه لغايات حرم محطة تنقية للشحالة.

محكمة من الأصل

- ٦- ما مجموعه (٦٠٤٨٠) حصوة العائدة للشركاء سهيل ونيله ومنتهى وغازي سليم إبراهيم أبو سليم في قطعة الأرض رقم (٩) من الحوض رقم (٦) من أراضي صره البالغة مساحتها (٣٦٨) دونما و (١٣) م^٢ الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٣٣٤) والعرب اليوم عدد (٢٦٥٠) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٦ وإعلان تنويه الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٣٣٤٣) والعرب اليوم عدد (٢٦٥٩) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٥ لأغراض وزارة المياه والري/ سلطة المياه لغايات توسعة محطة تنقية المفرق.
- ٧- ما مساحته (١٦) م^٢ من قطعة الأرض رقم (٢٢٠١) من الحوض رقم (٤٢) من أراضي السلط الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الديار عدد (١٢٦) والري عدد (١٢٣٩٩) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١ لأغراض وزارة المياه والري/ سلطة المياه لغايات مسار خط الصرف الصحي.
- ٨- ما مساحته (٢٥) م^٢ من قطعة الأرض رقم (١٦٩٦) من الحوض رقم (٩) من أراضي ماركا الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٣٣٢٣) والعرب اليوم عدد (٢٦٣٩) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٦ لأغراض شركة الكهرباء الأردنية لغايات محطة تحويل كهربائية.

ثانياً: يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

* * * * *

- ٥- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/١٢ بالاستناد لاحكام المادة (٤/ج) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك ما مساحته (١٨٦) م^٢ من قطعة الأرض رقم (٥٢) من الحوض رقم (٣) من أراضي دلاغة والريس الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٣٣٢٠) والعرب اليوم عدد (٢٦٣٦) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٣ استملاكاً مطلقاً لأغراض مؤسسة الإذاعة والتلفزيون مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك.

- ٦- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٥ بالاستناد لاحكام المادتين (٤/ج، ١٧/أ) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على قرار لجنة الاستملاك والاملاك في امانة عمان الكبرى رقم (٤١٨) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١١ للمتضمن ما يلي:-

- ١- استملاك وحيازة مساحات من قطع الأراضي المبينة ارقامها وارقام واسماء احواضها في الجدول الموضح بالقرار المشار إليه اعلاه مع ما عليها من منشآت الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٢٣٩٩) والعرب اليوم عدد (٢٦٤٥) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١ استملاكاً مطلقاً لأغراض امانة عمان الكبرى لغايات ساحات وحدائق ومباني عامة ومواقف سيارات حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.
- ٢- حيازة المساحات المستملكة سابقاً من قطع الأراضي المبينة ارقامها وارقام واسماء احواضها في الجدول الموضح بالقرار المشار إليه اعلاه مع ما عليها من منشآت الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٢٣٩٩) والعرب اليوم عدد (٢٦٤٥) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١ لأغراض امانة عمان الكبرى لغايات دمجها في سعة الشوارع العام حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.
- ثانياً:- يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

* * * * *

الشؤون البلدية

- ٥- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٥ بالاستناد لاحكام المادة (٣/ب) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته الموافقة على ما يلي:-
١. تعيين المهندس معين خصالونه رئيساً لبلدية المزراة الجديدة
 ٢. تعيين المهندس بواف الجمال رئيساً لبلدية دير الكهف الجديدة
 ٣. تعيين المهندس عبدالرؤوف درويش رئيساً لبلدية باق عمان
 ٤. تعيين المهندس زياد بقايعين رئيساً لبلدية طلال الجديدة
 ٥. تعيين المهندس حسين مهندات رئيساً لبلدية رحاب الجديدة

محكمة من الأصل

إعلانات

صادرة عن وزير الشؤون البلدية

الدكتورة أمل حمد الفرحان

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٢٧٨) تاريخ ٢٠٠٤/٣/١٦ الموافقة على مخطط تعديل شارع وطريق ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١٠٨، ١٠٧) من أراضي السلط .

وذلك في بلدية السلط الكبرى/ لواء قصبة السلط ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٤) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٢، ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٤٣٢) تاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٠ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن "د" الى تجاري طولي ضمن الحوض رقم (٦) من أراضي السخنة في بلدية الهاشمية الجديدة لواء الهاشمية .

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة للواء الهاشمية ومكاتب بلدية الهاشمية الجديدة وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية الهاشمية الجديدة خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨٨١) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٤ الموافقة على مخطط إلغاء شارع سعة ١٢ متر ضمن الحوض رقم (٢) الغربي من أراضي اربنبه الغربية وذلك في بلدية الجيزة الجديدة / لواء الجيزة وحسب المخطط التعديلي رقم (١٥) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٣٠ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٨٦١) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١٥ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ب) الى سكن (ج) ضمن الحوض رقم (٧) الخضرا الفوقا في بلدية جرش الكبرى / لواء قصبة جرش .

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء قصبة جرش ومكاتب بلدية جرش الكبرى وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية جرش الكبرى خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨٦٦) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١٧ الموافقة على مخطط إحداث طريق سعة ٨ متر ضمن الحوض رقم (١٦) من أراضي الطرة في بلدية سهل حوران / لواء الرمثا وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة في لواء الرمثا ، ومكاتب بلدية سهل حوران وتقديم اعتراضاتهم الى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو بالبريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨٨٣) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٤ الموافقة على مخطط إلغاء طريق واحدات آخر سعة ٤ متر ضمن الحوض رقم (٧) طور الشومر من أراضي الموقر وذلك في بلدية لواء الموقر/لواء الموقر وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٥) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٣١ ووضعه موضع التنفيذ .

مركز الأمل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧٧٥) تاريخ ٢٠٠٤/٧/١٥ الموافقة على مخطط إضافة تنظيم وتعديلات تنظيمية ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١٢) لم جبعة و(١٣) فرع الرتم (١٤) فروع الزيت و(١٥) السلاطة .

وذلك في بلدية الرصيفة/ لواء الرصيفة ، وحسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية ووضع موضع تنفيذ، باستثناء المواقع المشار إليها بدوائر حمراء تعلن للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة للواء الرصيفة، ومكاتب بلدية الرصيفة وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو بالبريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٨٧٢) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١٩ الموافقة على مخطط إدخال باقي القطعتين ذوات الأرقام (٢٨٨، ٤٢٩) للتنظيم ضمن الحوض رقم (٢) الكبير الغربي من أراضي الفصيلة في بلدية مادبا الكبرى /لواء قصبة مادبا وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة في لواء قصبة مادبا ، ومكاتب بلدية مادبا الكبرى وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية مادبا الكبرى خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٨٨٣) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٤ الموافقة على مخطط اعتماد طريق افرازي سعة ٤ متر مع أحداث تكمله له بنفس السعة ضمن الحوض رقم (٦) البلد من أراضي الموقر وذلك في بلدية لواء الموقر / لواء الموقر وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٤) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٣٠ وضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٨٧٣) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١٩ الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢ متر إلى ١٠ متر ضمن القطع ذوات الأرقام (١١٣ ، ١١٤) حوض رقم (١) الخراج من أراضي زوبيا .

وذلك في بلدية المزار الجديدة/ لواء المزار الشمالي، وحسب المخطط التعديلي رقم (١٧) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٣، ووضع موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٨٨٠ تاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٢ الموافقة على المخطط التنظيمي الهيكلي لتجمع سكاني صالحية النعيم وذلك في بلدية الرويشد الجديدة/لواء الرويشد وحسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية ووضع موضع التنفيذ باستثناء الموقع المشار إليه بدائرة حمراء يعلن للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لدى العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة للواء الرويشد ومكاتب بلدية الرويشد الجديدة وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٨٩٢) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٩ الموافقة على مخطط أحداث طريق سعة ٦ متر ضمن القطع ذوات الأرقام (٩٣، ٢٨٦) ضمن الأحواض (٢) التربة و(٤) الخفيت من أراضي الفصيلة وذلك في بلدية لواء الموقر / لواء الموقر وحسب المخطط التعديلي رقم (٧) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٣١ وضعه موضع التنفيذ .

مؤكد من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٨٩٦) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٣٠ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (٥) من أراضي كفر يوبا وذلك في بلدية غرب اربد/لواء قصبه اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (١٧) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٥ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨٩٦) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٣٠ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (٥) البلد من أراضي كفر يوبا

وذلك في بلدية غرب اربد / لواء قصبه اربد ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٨) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٧، ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٨٩٦) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٣٠ الموافقة على مخطط توسعه طريق وتوحيد سعته ضمن الحوض رقم (٩) البلد من أراضي بيت يافا وذلك في بلدية غرب اربد / لواء قصبه اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٦٣) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٣١ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٧/٨٩٦ تاريخ ٢٠٠٤/٨/٣٠ الموافقة على مخطط اعتماد طريق افرازي ضمن الحوض رقم (١٢) من أراضي دوقرا وذلك في بلدية غرب اربد/لواء قصبه اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٢) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨٩٧) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٣١ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (٢) أم سدره من أراضي وادي الكرك وذلك في بلدية الكرك الكبرى / لواء قصبه الكرك وحسب المخطط التعديلي رقم (٤) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٥ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٨٩٩) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٣١ الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع ضمن الحوض رقم (٤) البلد من أراضي مؤته .

وذلك في بلدية مؤته والمزار / لواء المزار الجنوبي ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٣) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٥، ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨٩٩) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٣١ الموافقة على مخطط توسعه طريق وتعديله ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٥ ، ٦) من أراضي مؤته .

وذلك في بلدية مؤته والمزار / لواء المزار الجنوبي ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٠) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٥، ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٩٠١) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٣١ الموافقة على مخطط إحداث طريق سعة ٤ متر ضمن القطعة رقم (٢٧) حوض رقم (٧) للطحان من أراضي امرع .

وذلك في بلدية عبد الله بن رواحه/لواء فقوع ، وحسب المخطط التعديلي رقم (١٧) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٦، ووضعه موضع تنفيذ .

مؤدة من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٩٠١) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٣١ الموافقة على مخطط احداث طريق سعه ٤ متر ضمن القطعة رقم (١١٨) حوض رقم (٤) من اراضي صرفا وذلك في بلدية عبدالله بن رواجه / لواء فقوع وحسب المخطط التعديلي رقم (١٦) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٦ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٩١٢) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٥ الموافقة على مخطط إضافة تنظيم ضمن الحوض رقم (٣) قمر من اراضي نادرة .

وذلك في بلدية ارحاب الجديدة / لواء قصبة المفرق ، وحسب المخطط التعديلي رقم (١٠) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٤ ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٩١٢ تاريخ ٢٠٠٤/٩/٥ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال اجزاء من القطع ذوات الارقام (٢٦، ٧٢) من سكن زراعي الى سكن (ب) ضمن الحوض رقم (٢) من اراضي خطله وذلك في بلدية ارحاب الجديدة/ لواء قصبة المفرق ، وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٨ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٩١٢) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٥ الموافقة على مخطط إلغاء شوارع ضمن القطعة رقم (٣٠) حوض رقم (٤) من اراضي حمامة .

وذلك في بلدية ارحاب الجديدة / لواء قصبة المفرق ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٧) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٨ ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٩١٧) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٥ الموافقة على مخطط تعديل شارع حوض رقم (١١) الطوال من اراضي البارحة منطقة المنارة .

وذلك في بلدية اربد الكبرى/ لواء قصبة اربد ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٥) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٩ ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٩١٧) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٥ الموافقة على مخطط إلغاء منحنيات ضمن الحوض رقم (١٣) ابو اللجا من اراضي البارحة .

وذلك في بلدية اربد الكبرى/ لواء قصبة اربد ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٣) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٩ ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٩١٧) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٥ الموافقة على مخطط إلغاء منحنيات ضمن الحوض رقم (٨) البلد من اراضي البارحة / منطقة المنارة .

وذلك في بلدية اربد الكبرى/ لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٤) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧/٩١٧) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٥ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ج) إلى تجاري بأحكام خاصة ضمن القطعة رقم (١٦٦٠) حوض رقم (١٤) الشيخ خليل في بلدية اربد الكبرى /لواء قصبة اربد وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء قصبة اربد ، ومكاتب بلدية اربد الكبرى وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية اربد الكبرى خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

محكمة العدل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٩١٨) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٥ الموافقة على مخطط إلغاء جزء من شارع سعة ١٠ متر وإحداث طريق سعة ٦ متر ضمن الحوض رقم (٢) من أراضي بيت يافا .

وذلك في بلدية غرب اربد/ لواء قصبة اربد ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٦٤) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٨ ، ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٩١٨) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٥ الموافقة على مخطط تغيير صفه استعمال من سكن (١) الى سكن (ب) ضمن الحوض رقم (٦) من أراضي ناطفه وذلك في بلدية غرب اربد / لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٦) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٨٩ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٩١٨ تاريخ ٢٠٠٤/٩/٥ الموافقة على مخطط تخفيض شارع من (١٢) متر الى (١٠) متر وإلغاء شارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٢٠١) من أراضي ججين وذلك في بلدية غرب اربد/ لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (١٢) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٧ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٩١٨) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٥ الموافقة على مخطط إلغاء طريق سعة ٨ متر وأحداث بديل ضمن القطعه رقم (١٩) حوض رقم (١) الجوبا من أراضي ججين وذلك في بلدية غرب اربد / لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (١١) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٧ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٥/٩١٨ تاريخ ٢٠٠٤/٩/٥ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١٢، ١٣، ١٤) من أراضي دوقرا وذلك في بلدية غرب اربد / لواء قصبة اربد ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٣) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٩ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٩١٩) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٥ الموافقة على مخطط إلغاء شارع سعة ١٢ متر ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٣) العرش و(٤) البلد من أراضي الهاشمية .

وذلك في بلدية الشفا / لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٥) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٩٢٠ تاريخ ٢٠٠٤/٩/٥ الموافقة على مخطط إلغاء طريق ونهاية مغلقة ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٠٢، ٧٠١) حوض رقم (٧٧) من أراضي المنصورة وذلك في بلدية خالد بن الوليد/ لواء بني كنانة وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٢) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٩ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٩٢٠) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٥ الموافقة على مخطط أحداث شارع سعة ١٢ متر مع نهايه مغلقة ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٩٠، ٩١) من أراضي المنصورة وذلك في بلدية خالد بن الوليد / لواء بني كنانة وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٩ ووضعه موضع التنفيذ .

محكمة العدل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٩٢٢) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٥ الموافقة على مخطط اعتماد طريق افرازي المار بين القطعتين ذوات الارقام (٤٧٣، ٤٧٦) حوض رقم (٦) تل حجاج وخشفه من اراضي الصبيحي وذلك في بلدية العارضه الجديده / لواء قصبه السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٢) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام الفقرة (٤) من المادة رقم (٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٩٢٣ تاريخ ٢٠٠٤/٩/٥ الموافقة على مخطط توسعه طريق ضمن الاحواض ذوات الارقام (٧٥) من اراضي عين الباشا في بلدية عين الباشا الجديدة / لواء عين الباشا وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغايه واعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقه الاطلاع على التعديلات المبينه على المخطط المذكور في مكاتب اللجنه اللوائيه المشتركة للواء عين الباشا ومكاتب بلدية عين الباشا الجديدة وتقديم اعتراضاتهم الى امين سر مجلس التنظيم الاعلى بالسيد او البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٩٢٤) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٥ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ج) إلى سكن (هـ) بأحكام خاصة ضمن الحوض رقم (٨) العين من اراضي تل الأربعين

وذلك في بلدية طبقة فحل/ لواء الأغوار الشمالية ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٤) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٣، ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٩٣٠) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٦ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من مناطق وعره إلى سكن (د) ضمن القطعة رقم (٢٦) حوض رقم (١٠) للنهير الشمالي .

وذلك في بلدية طبقة فحل/ لواء الأغوار الشمالية ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٨، ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٩٣٤) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٧ الموافقة على مخطط احدات شارع واعتماد طريق افرازي ضمن الحوض رقم (١) قلعه وذلك في بلدية الهاشميه الجديده / لواء الهاشميه وحسب المخطط التعديلي رقم (١٤) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٩٣٤) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٧ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيميه ضمن الحوض رقم (١) قلعه من اراضي السخنه وذلك في بلدية الهاشميه الجديده / لواء الهاشميه وحسب المخطط التعديلي رقم (١٣) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٩٣٤) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٧ الموافقة على مخطط تخفيض شارع من ١٢ متر الى ١٠ متر ضمن الحوض رقم (٧) الودي الغربي وذلك في بلدية الهاشميه الجديده / لواء الهاشميه وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٢) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٣ ووضعه موضع التنفيذ .

محكمة العدل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٩٣٧) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٧ الموافقة على مخطط توسعة طريق من ٨ متر إلى ١٢ متر ضمن الحوض رقم (٥) من أراضي الذهبية

وذلك في بلدية ذبيان الجديدة/ لواء ذبيان ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٥) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٥ ، ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٩٤٣) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٤ الموافقة على مخطط أحداث طرق ضمن الحوض رقم (٥) خردبه الغربي وذلك في بلدية الرصيفه / لواء الرصيفه . وحسب المخطط التعديلي رقم (٦٦) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٠ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٩٤٤) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٤ الموافقة على مخطط تخفيض سعة منحى ضمن القطعه رقم (٢٩٣) حوض رقم (٥) الجيعه الشمالي من أراضي المفرق وذلك في بلدية المفرق الكبرى / لواء قصبه المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (٣١) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٩ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥/٩٤٤) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٤ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة منحى شارع ضمن القطع ذات الأرقام (٦٤٠ ، ٣٧٦) حوض رقم (٢٣) الحي الجنوبي .

وذلك في بلدية المفرق الكبرى / لواء قصبه المفرق .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/٩٤٥ تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٤ الموافقة على مخطط أحداث طريق سعة (٦) متر ضمن الحوض رقم (١٣) البلد من أراضي الخناصري وذلك في بلدية الباسلية/ لواء البادية الشماليه الغربية وحسب المخطط التعديلي رقم (١١) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٠ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٩٤٥ تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٤ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (٢٠) البلد من أراضي بريقا وذلك في بلدية الباسلية / لواء البادية الشماليه الغربية وحسب المخطط التعديلي رقم (٩) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٠ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٩٤٥) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٤ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن القطعة رقم (١٨) حوض رقم (٢٠) البلد من أراضي بريقا .

وذلك في بلدية الباسلية/ لواء البادية الشماليه الغربية ، وحسب المخطط التعديلي رقم (١٠) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٠ ، ووضع موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٩٤٦) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٦ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ٢٠ متر إلى ١٢ متر واستحداث شارع ضمن الاحواض نوات الأرقام (١) الزبابير الشرقي و(٢) الدفيلانه و(٣) القرية وذلك في بلدية الجيزة الجديدة / لواء الجيزة .

محكمة العدل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/٩٤٧ تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٦ الموافقة على مخطط إلغاء طريق ضمن الحوض (٢) البلد من أراضي دبين وذلك في بلدية برما / لواء قصبة جرش، وحسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٢ ووضع موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٩٤٨) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٦ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ج و زراعي) إلى سكن (د) ضمن القطعة رقم (٢٠٣) حوض رقم (٦) البلد من أراضي الكنة .

وذلك في بلدية المعراض / لواء قصبة جرش، وحسب المخطط التعديلي رقم (٥٢) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٧، ووضع موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٩٤٨) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٦ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (٢) البلد من أراضي ريمون .

وذلك في بلدية المعراض / لواء قصبة جرش، وحسب المخطط التعديلي رقم (١٢) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٨، ووضع موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦/٩٤٨) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٦، عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من حدائق إلى تجاري طويلي ضمن الحوض رقم (٣) البلد من أراضي ساكب .

وذلك في بلدية المعراض / لواء قصبة جرش .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/٩٥٧ تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٩ الموافقة على مخطط تخفيض سعة منحني ضمن القطعة رقم (١٩٦) حوض رقم (٢٦) البلد من أراضي حواره وذلك في بلدية اربد الكبرى / لواء قصبة اربد، وحسب المخطط التعديلي رقم (٥١) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٢ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٩٥٧ تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٩ الموافقة على مخطط تخفيض سعة منحني ضمن القطعة رقم (٢٦٠) حوض رقم (٢٨) الجور الغربي من أراضي حواره وذلك في بلدية اربد الكبرى / لواء قصبة اربد، وحسب المخطط التعديلي رقم (٥٢) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٢ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٤/٩٥٧ تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٩ الموافقة على مخطط إلغاء منحني ضمن الحوض رقم (٨) البلد من أراضي منطقة المنارة وذلك في بلدية اربد الكبرى / لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٩) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٢ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٦/٩٥٧ تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٩ الموافقة على مخطط احداث شارع سعة (١٠) متر ضمن الاحواض ذوات الارقام (٨، ٩) من أراضي كفر جابر وذلك في بلدية اربد الكبرى / لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢١ ووضع موضع التنفيذ .

محكمة العدل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٩٦١) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٩ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن إلى تجاري طولي بعمق ١٤ متر ضمن الحوض رقم (٢٩) من أراضي ملكا .

وذلك في بلدية خالد بن الوليد / لواء بني كنانة ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٤١) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٢ ، ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٩٦١) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٩ الموافقة على مخطط إحداث طريق سعة ٦ متر ضمن الحوض رقم (٣٥) أم الخير من أراضي ملكا وذلك في بلدية خالد بن الوليد / لواء بني كنانة وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٩) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٢ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥/٩٦١) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٩ الموافقة على مخطط إحداث شارع سعة ١٠ متر ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٦٤ ، ٦٥) من أراضي ملكا وذلك في بلدية خالد بن الوليد / لواء بني كنانة وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٣) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٢ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٦/٩٦١ تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٩ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن "ج" إلى سكن "د" ضمن الحوض رقم (١٠) من أراضي أم قيس وذلك في بلدية خالد بن الوليد / لواء بني كنانة ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٧) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٦ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٩٦٥) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٠ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال منطقة حرفية إلى معارض تجارية بارتداد أمامي مسقوف ضمن الحوض رقم (٧) بركة برخ .

وذلك في بلدية الزرقاء / لواء قصبة الزرقاء ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٤) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٢ ، ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام الفقرة (٤) من المادة رقم (٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٩٦٦ تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٠ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ب و ج) إلى تجاري طولي بعمق ٤ أمتار وارتداد أمامي ٤ متر وأقواس ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٩ ، ١٠) من أراضي قصر الحلابات في بلدية الظليل / لواء قصبة الزرقاء وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة الزرقاء ومكاتب بلدية الظليل وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٩٦٩) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٠ الموافقة على مخطط إحداث شارع سعة ١٢ متر ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٤) من أراضي دليلة الحمادة و(٦) من أراضي مليح في بلدية لب ومليح / لواء ذيبان وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة للواء ذيبان ومكاتب بلدية لب ومليح وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

محكمة العدل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٩٧٠ تاريخ ٢٠٤/٩/٢٠ عدم الموافقة على مخطط أحداث طريق سعه (٦) متر ضمن القطعة رقم (١١١) حوض رقم (٧) ابو النمل من اراضي جربة وذلك في بلدية مادبا الكبرى / لواء قصبة مادبا .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٩٧٢) تاريخ ٢٠٤/٩/٢٠ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن الحوض رقم (٢) الوادي من اراضي رجب .

وذلك في بلدية كفرنجة الجديدة / لواء كفرنجة ، وحسب المخطط التعديلي رقم (١٤) تاريخ ٢٠٤/٩/٢٦ ، ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٩٧٣) تاريخ ٢٠٤/٩/٢٠ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ب) إلى تجاري بأحكام خاصة ضمن الحوض رقم (٢٤) غابة جرن الغزال في بلدية اربدا الكبرى / لواء قصبة اربد وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لنوي العلاقة الإطلاع على التعليقات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة في لواء قصبة اربد ، ومكاتب بلدية اربد الكبرى وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية اربد الكبرى خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٩٧٩) تاريخ ٢٠٤/٩/٢٢ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من مباني عامة إلى سكن (ج) ضمن القطعة رقم (٨١) حوض رقم (٣٠) من اراضي حوبة البلاونة .

وذلك في بلدية مادبا الكبرى / لواء قصبة مادبا ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٤/٩/٢٧ ، ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٩٧٩) تاريخ ٢٠٤/٩/٢٢ الموافقة على مخطط إلغاء شارع سعه ٢٠ متر ضمن الحوض رقم (٢) القطارنه من اراضي الفبياء / لواء قصبة مادبا وحسب المخطط التعديلي رقم (١٢) تاريخ ٢٠٤/٩/٢٧ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٩٧٩) تاريخ ٢٠٤/٩/٢٢ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن "ج" إلى تجاري بارتداد أمامي (٥) متر ضمن الحوض رقم (١٨) مقاسم مادبا الوسطى وذلك في بلدية مادبا الكبرى / لواء قصبة مادبا .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨/٩٧٩) تاريخ ٢٠٤/٩/٢٢ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من زراعي داخل التنظيم إلى سكن (ب) ضمن القطعة رقم (٨٥) حوض رقم (٣) الوسيه من اراضي جربة للشوابكة .

وذلك في بلدية مادبا الكبرى / لواء قصبة مادبا ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٢١) تاريخ ٢٠٤/٩/٢٧ ، ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٩/٩٧٩) تاريخ ٢٠٤/٩/٢٢ الموافقة على مخطط إلغاء طريق وإحداث بديل بسعة ٦ متر ضمن الحوض رقم (٣) المحالة من اراضي جربة الشوابكة وذلك في بلدية مادبا الكبرى / لواء قصبة مادبا ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٤/٩/٢٧ ، ووضعه موضع تنفيذ .

محكمة من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٤/٩٧٩) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٢ الموافقة على مخطط تخفيض شارع من ١٦ متر إلى ١٢ متر ضمن القطع ذوات الأرقام (١١، ١٢) حوض رقم (٩) من أراضي ماعين وذلك في بلدية مادبا الكبرى / لواء قصبة مادبا وحسب المخطط التعديلي رقم (١٦) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٧ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٥/٩٧٩) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٢ الموافقة على مخطط اضافته تنظيم ضمن الحوض رقم (١٥) من أراضي ماعين وذلك في بلدية مادبا الكبرى / لواء قصبة مادبا وحسب المخطط التعديلي رقم (١٨) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٩ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٨/٩٧٩) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٢ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من زراعي داخل وخارج التنظيم إلى سكن ريفي وإحداث شوارع ضمن الحوض رقم (١٢) من أراضي ماعين .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٩٨٠) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٢ الموافقة على مخطط إحداث شارع سعة ١٢ متر ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١، ٧) من أراضي صما وذلك في بلدية الطيبة الجديدة / لواء الطيبة وحسب المخطط التعديلي رقم (١٣) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٧ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥/٩٨٠) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٢ الموافقة على مخطط إلغاء طريق ضمن الحوض رقم (٦٠) من أراضي الطيبة .

وذلك في بلدية الطيبة الجديدة / لواء الطيبة ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٦٤) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٨ ، ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٩٨١) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٢ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن الحوض رقم (٣) للبلد من أراضي زوبيا .

وذلك في بلدية المزار الجديدة / لواء المزار الشمالي ، وحسب المخطط التعديلي رقم (١٨) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٧ ، ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٩٨٢) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٢ الموافقة على مخطط إحداث طريق سعة ٦ متر ضمن الحوض رقم (٣) باب السمط من أراضي دير أبي سعيد وذلك في بلدية دير أبي سعيد الجديدة / لواء الكورة وحسب المخطط التعديلي رقم (٥٩) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٩ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٩٨٣) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٢ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن الحوض رقم (١٠) لم بياضة .

وذلك في بلدية الزرقاء / لواء قصبة الزرقاء ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٠) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٣٠ ، ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٩٨٤) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٣ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع وعمل نهاية مغلقة ضمن الحوض رقم (٦) القعير من أراضي راكين .

وذلك في بلدية الكرك الكبرى / لواء قصبة الكرك .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٥/٩٨٤ تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٣ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن الحوض رقم (٤) من أراضي مرود وذلك في بلدية الكرك الكبرى / لواء قصبة الكرك ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٤) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٩ ووضعه موضع التنفيذ .

محكمة العدل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٦/٩٨٤ تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٣ عدم الموافقة على مخطط إضافة تنظيم ضمن الحوض رقم (٣) من أراضي منطقة زيد بن حارثة وذلك في بلدية الكرك الكبرى/لواء قصبة الكرك .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧/٩٨٤) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٣ ، عدم الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن الحوض رقم (٧) فرع مرود .
وذلك في بلدية الكرك الكبرى /لواء قصبة الكرك .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٩٨٧) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٣ ، عدم الموافقة على مخطط استحداث طريق سعه ٦ متر ضمن الحوض رقم (٥) عليان من أراضي حمود .
وذلك في بلدية شبحان /لواء القصر .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٩٨٩ تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٣ عدم الموافقة على مخطط إلغاء شارع ضمن الحوض رقم (١) البلاد حي العبيد رقم (٥) وذلك في بلدية الحسا/لواء الحسا .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٩٩٠) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٣ الموافقة على مخطط إحداث شارع ضمن الأحواض نوات الأرقام (٤٧) إرشيدة و(٥٢) الزوره و(٥٤) الفروة الغربي و(٥٥) الفروة الشرقي من أراضي الطيبة وأبسر أبو علي .

وذلك في بلدية الطيبة الجديدة /لواء الطيبة ، وحسب المخطط التعديلي رقم (١٠) تاريخ ٢٠٠٤/١٠/٤ ، ووضع موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٩٩٣) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٦ الموافقة على مخطط إضافة تنظيم ضمن الحوض رقم (١) العلم من أراضي ثغرة الجب

وذلك في بلدية المفرق الكبرى /لواء قصبة المفرق ، وحسب المخطط التعديلي رقم (١٩) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٨ ، ووضع موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٩٩٣ تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٦ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ب) الى سكن (د) ضمن الحوض رقم (٨) الجبيه وذلك في بلدية المفرق الكبرى/لواء قصبة المفرق .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٩٩٤) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٦ عدم الموافقة على مخطط استحداث شارع ٢٠ متر ضمن الحوض رقم (٢) الخربة .

وذلك في بلدية أم الجمال الجديدة /لواء البادية الشامية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٩٩٤) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٦ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن ريفي إلى سكن (ب) ضمن الحوض رقم (١٠) الشقف .

وذلك في بلدية أم الجمال الجديدة /لواء البادية الشامية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٠٠٤) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٧ الموافقة على مخطط استحداث شوارع تنظيمية ضمن الحوض رقم (١١٩) راقل من أراضي يرقا .

وذلك في بلدية السلط الكبرى /لواء قصبة السلط ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٨) تاريخ ٢٠٠٤/١٠/٤ ، ووضع موضع تنفيذ .

محرر من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/١٠٠٦) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٧ عدم الموافقة على مخطط إضافة تنظيم ضمن الحوض رقم (٨) مرج سيحان وذلك في بلدية العارضة الجديدة/لواء قسبة السلط.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/١٠٠٦) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٧ عدم الموافقة على مخطط إحداث دخله وإلغاء جزء من دوار ضمن القطعة رقم (٢٩) حوض رقم (١٢) جريش وذلك في بلدية العارضة الجديدة/لواء قسبة السلط.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٠٠٧) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٧ الموافقة على مخطط إضافة تنظيم ضمن الحوض رقم (٣) الشويحي الشرقي من أراضي عين الباشا .

وذلك في بلدية عين الباشا الجديدة / لواء عين الباشا ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٣٠ ، ووضع موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٠٠٨) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٧ ، عدم الموافقة على مخطط إلغاء جزء من طريق وعمل نهابات مغلقة ضمن الحوض رقم (١٤) الرصيفه .

وذلك في بلدية شريحيل بن حسنه / لواء الاغوار الشماليه .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٠١١) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٨ عدم الموافقة على مخطط إحداث طريق سعة ٨ متر حوض رقم (١١) الجلهاء .

وذلك في بلدية ناعور الجديدة / لواء ناعور .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/١٠١١) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٨ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (١) إلى تجاري طولي بارتداد أمامي ٦ متر ضمن القطعة رقم (٣٢١) حوض رقم (١٥) وادي الكبرا من أراضي ناعور .

وذلك في بلدية ناعور الجديدة/لواء ناعور ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٣١) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٩ ، ووضع موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/١٠١١) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٨ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من ريفي الى (سكن "ب" وتجاري طولي بارتداد أمامي ٦ متر واستحداث شوارع ضمن الحوض رقم (١١) الجلهاء وذلك في بلدية ناعور الجديدة / لواء ناعور .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦/١٠١١) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٨ عدم الموافقة على إحداث طريق سعة ٨ متر ضمن القطعة رقم (٣٦٥) حوض رقم (٣٠) العمريه وذلك في بلدية ناعور الجديدة / لواء ناعور .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨/١٠١١) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٨ عدم الموافقة على مخطط استحداث طريق سعة ١٢ متر وبنهاية مغلقة وإلغاء جزء من شارع واستحداث طريق سعة ٦ متر ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٢٤) أم تينة و (٣١) مرج الحكر .

وذلك في بلدية ناعور الجديدة / لواء ناعور .

محذوف من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٠١٢) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٩ الموافقة على مخطط إضافة تنظيم للجزء المتبقي من القطعة رقم (٤) حوض رقم (٣) المرتبط من زراعي خارج التنظيم إلى سكن ريفي من أراضي حسيان في بلدية حسيان الجديدة لواء / ناعور وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة في لواء ناعور ، ومكاتب بلدية حسيان الجديدة وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية حسيان الجديدة خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/١٠١٣) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٩ ، عدم الموافقة على مخطط إحداث طريق سعة ٦ متر بنهاية مغلقه ضمن القطعة رقم (٦٤) حوض رقم (٢٩) عرقوب أم القطلين .

وذلك في بلدية ناعور الجديدة / لواء ناعور .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٠١٥) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٣٠ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من زراعي خارج التنظيم إلى سكن (ب) ضمن الحوض رقم (٧) من أراضي دير يوسف .

وذلك في بلدية المزار الجديدة / لواء المزار الشمالي .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/١٠١٥) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٣٠ عدم الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع سعة ٨ متر ضمن الحوض رقم (٣) السبع من أراضي دير يوسف .

وذلك في بلدية المزار الجديدة / لواء المزار الشمالي .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٣/١٠١٥) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٣٠ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٠ متر إلى ٨ متر ضمن الحوض رقم (١٠) البلد من أراضي المزار الشمالي .

وذلك في بلدية المزار الجديدة / لواء المزار الشمالي .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٥/١٠١٥) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٣٠ عدم الموافقة على مخطط إحداث طريق سعة ٦ متر ضمن الحوض رقم (١٠) البلد من أراضي المزار الشمالي .

وذلك في بلدية المزار الجديدة / لواء المزار الشمالي .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٩/١٠١٧) تاريخ ٢٠٠٤/١٠/٣ الموافقة على مخطط تعديل شارع ضمن الحوض رقم (١٤١) خربة كفرهودا من أراضي السلط وذلك في بلدية السلط الكبرى / لواء قصبه السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (١٣) تاريخ ٢٠٠٤/١٠/٤ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/١٠١٨) تاريخ ٢٠٠٤/١٠/٣ عدم الموافقة على مخطط استحداث طريق سعة ٤ متر ضمن الحوض رقم (٥) من أراضي الصبيحي .

وذلك في بلدية العارضة الجديدة / لواء قصبه السلط .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/١٠١٨) تاريخ ٢٠٠٤/١٠/٣ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢ متر إلى ٦ متر ضمن الحوض رقم (٩) سوميا من أراضي منطقة خالد بن الوليد .

وذلك في بلدية العارضة الجديدة / لواء قصبه السلط .

محكمة العدل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٠٢٣) تاريخ ٢٠٠٤/١٠/٤ عدم الموافقة على مخطط إحداث طريق سعة ٦ متر ضمن القطعة رقم (١١٨) حوض رقم (١٦) بلوطة من أراضي كفر الماء .

وذلك في بلدية دير أبي سعيد الجديدة / لواء الكورة .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/١٠٢٥) تاريخ ٢٠٠٤/١٠/٤ الموافقة على مخطط تعديل سعة منحني ضمن القطعة رقم (٤٦٤٦) حوض رقم (١١) الزواهره وذلك في بلدية الزرقاء/ لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٠) تاريخ ٢٠٠٤/١٠/١١ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٠٣٣) تاريخ ٢٠٠٤/١٠/٥ ، عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من منطقته حرفيه الى معارض تجارية بأحكام المنطقة الحرفيه ضمن الحوض رقم (٤) البتراوي الجنوبي .

وذلك في بلدية الزرقاء / لواء قصبة الزرقاء .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٠٤٣) تاريخ ٢٠٠٤/١٠/٧ عدم الموافقة على مخطط إلغاء وإحداث شوارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٤ ، ٥) من أراضي الزنية وذلك في بلدية بلعا الجديدة / لواء قصبة المفرق .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٠٥٦) تاريخ ٢٠٠٤/١٠/١٢ ، الموافقة على تصديق مخطط إحداث طريق سعة ٦ متر ضمن الحوض رقم (١٩) الفضيلي من أراضي زبود وسيل حسيان وقرميه حسيان/ لواء ناعور تصديقاً مؤقتاً .

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى

المهندس نضال الحديب

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٧٤) تاريخ ٢٠٠٣/١١/١٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٣/٩٥) المتضمن :- تحويل استعمال القطعة رقم (١٩٩٧) حوض (١٣) الشميساني - لوحة رقم (١٠) من سكن (ب) إلى مكاتب ضمن سكن (ب) - بإرتفاع أربعة أدوار - شريطة التوحيد مع القطعة الأمامية (١٩٩٨) من نفس الحوض وعدم فتح أبواب على الشوارع السكني وإعتبار حد الإفرار بين القطعتين هو الفاصل لحكم الإرتفاع وإستيفاء تعويض بواقع أربعين دينار عن المتر المربع من مساحة القطعة رقم (١٩٩٧) بالإستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم - يتم إستيفائها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (العبدلي) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام المقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٠٩) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٧ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٤/٤٨/٢) (أ) المتضمن تحويل استعمال القطعة رقم (١٥٦٤) حوض (٢٠) أم أذينة الجنوبي إلى مكاتب بأحكام سكن (أ) كما جاء بالمخطط رقم أع/٢٠٠٤/٤٨/٢ واستيفاء تعويض بواقع ثلاثون ديناراً للمتر المربع الواحد من مساحة القطعة بالإستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم إستيفائها من خلال الدائرة القانونية وقبل تصديق القرار وكما هو موضح على المخطط في منطقة (زهران) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام المقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٥٣٠) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١٥ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٤/٦/٢٩٠) (أ) المتضمن تغيير صفة استعمال القطعة رقم (١٣١٤) حوض (٣) النهارية من سكن (ج) إلى تجاري محلي ضمن سكن (ج) إستناداً للتعديل التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٣/٢٩٠) (أ) - لمن يرغب - واستيفاء تعويض بواقع (٣) ثلاثة دنانير /م/ الواحد من مساحة القطعة إستناداً لمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم إستيفائها عن طريق الدائرة القانونية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (القويسمة) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام المقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

محذوف من الأصل

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٥٢٩) تاريخ ٢٠٠٣/٩/١٤ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٢/٢٠٠٣/طارق) المتضمن :- تحويل جزء من القطعة رقم (٧٣٠) حوض (١) حويجر من مواقف للسيارات إلى سكن (ب) شريطة التوحيد مع القطع المجاورة ذوات الأرقام (١١٧٠، ١١٧١، ١١٦٦) حوض (٦) حويجر قبل تصديق المخطط. وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (طارق) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٠٥) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٣ الموافقة على إلغاء المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/١٤٤/٢٠٠٤/زهران) المتضمن :- الإبقاء على الاستعمال المصدق سابقاً واستيفاء تعويض بواقع اثنان وعشرون ألف دينار بالإستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم. وكما هو موضح على المخطط في منطقة (زهران) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦١١) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٣ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٣٧٢/٢٠٠٤/تلاع العلي) المتضمن :- توسعة الطريق ضمن القطعة (٢٥) حوض (٩) سلطاني الجبيهه من (٦) متر إلى (١٢) متر وكذلك توسعة الشارع ضمن القطع (٣٥١، ٤١١) من نفس الحوض من (١٢) متر إلى (١٦) متر حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (تلاع العلي) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦١٢) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٣ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٣٠٥/٢٠٠٤/صويلج) المتضمن :- تحويل صفة استعمال عدة قطع أراضي ضمن الاحواض (١٣) عرقوب خلدا (١٤) خلدا (١) الحمارية (١) تلاع قصر خلدا وذلك من سكن (ب) إلى سكن (ب) بأحكام خاصة طابقيين وروف ومن سكن (أ) إلى سكن (أ) بأحكام خاصة طابقيين وروف ومن تجاري محلي ضمن سكن (أ) إلى تجاري محلي ضمن (أ) (ب) بأحكام خاصة طابقيين وروف ويتم احتساب ارتفاع البناء من الشارع الامني منسوباً بحيث يكون منسوب بلاط الطابق الارضي (سقف التسوية) قياسياً للشارع الامني منسوباً وتدرس كل حاله بحالتها ومن صلاحيات اللجنة المحلية حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (صويلج) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦١١) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٣ الموافقة على إلغاء قرارها رقم (٤٢٨) تاريخ ٢٠٠٣/٧/١٢ والمتعلق بالمخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/١٠٧/٢٠٠٣/النصر) والبقاء على الاستعمال المصدق سابقاً.

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٣١) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٠ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/١٠٧/٢٠٠٤/العبدلي) المتضمن : إلغاء جزء من شارع امام قطعة الارض رقم (٧١٩) حوض (٨) الشمساني حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (العبدلي) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

محكمة العدل

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٣٢) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٠ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٤/٩٩/بسمان) المتضمن : تحويل استعمال القطعة رقم (٢٧٥٨) حوض (٣) خنبلس من تجاري محلي ضمن سكن (د) الى سكن (د) شريطة التوقيع على القرار وتعهد بعدم المطالبة بأية تعويضات مالية وأن لا يترتب على الامانة اية التزامات مالية حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (بسمان) اثناء الدوام الرسمي ولمده شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٣٣) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٠ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٤/٣٧٣/تلاع العلي) المتضمن : استحداث جزء من طريق ضمن القطعتين (٧٠، ٧١) حوض (٨) الشمسالي حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (تلاع العلي) اثناء الدوام الرسمي ولمده شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٣٤) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٠ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٤/٤٩٢/وادي السير) المتضمن : الغاء اجزاء من طريق والغاء خط تنظيم وذلك امام قطع الاراضي المبينة ارفقها ضمن حوض (٩) ام السماق الجنوبي حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (وادي السير) اثناء الدوام الرسمي ولمده شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٣٨) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٠ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٤/٢٠١/شفابدران) المتضمن : تحويل استعمال قطعة الارض رقم (١١) حوض (١٠) طب كراع لوحة (١٧) من سكن (ب) الى تجاري محلي ضمن سكن (ب) بارتداد امامي (١٠) عشرة امتر شريطة توحيدها مع القطعة المجاورة رقم (٧١٩) من نفس الحوض واستيفاء تعويض بواقع (٢٠) عشرون ديناراً / م الواحد من مساحة القطعة (١١) استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها عن طريق الدائرة القانونية وقبل تصديق المخطط حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (شفابدران) اثناء الدوام الرسمي ولمده شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٤٠) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٠ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٤/١٩٩/شفابدران) المتضمن : الغاء واستحداث اجزاء من شوارع ضمن حوض (٧) مرج للرس لوحة (٢٦) وحوض (١٢) المكيمين لوحة (٢٨) وحوض (١٣) كوم باجور لوحة (٢٧) حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (شفابدران) اثناء الدوام الرسمي ولمده شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٤٦) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٤/١/٣٦٠/تلاع العلي) المتضمن : تحويل استعمال قطعة الارض رقم (٥٣) حوض (٩) ام شومره من سكن ريفي الى سكن أخضر ضمن سكن (أ) الحد الأدنى للأغراض دونمان بارتفاع طابقين والنسبة المئوية حسب الاحكام واستيفاء تعويض بواقع دينار واحد للمتر المربع الواحد من مساحة القطعة بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (تلاع العلي) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

محكمة العدل

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٤٦) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٣٦٠/٢٠٠٤/تلاخ الطري) المتضمن :- تحويل استعمال قطعة الأرض رقم (١٠٨) حوض (٩) لم شومرة من سكن ريفي إلى سكن أخضر ضمن سكن (أ) الحد الأدنى للارتفاع دوتمان بارتفاع طابقين النسبة المئوية حسب الأحكام واستثناء تعويض بواقع دينار واحد للمتر المربع الواحد من مساحة القطع المشمولة بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استئجارها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية وكما هو موضح في منطقة (تلاخ الطري) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٤٨) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٣٦١/٢٠٠٤/تلاخ الطري) المتضمن :- تعديل أحكام التجاري المصدق للقطعة رقم (٧٣١) حوض (٧) لم الضباع وذلك بتحويل ارتداد مكشوف إلى جسم بناء ومن جسم بناء إلى ارتداد مكشوف (مساحة بمساحة) وكما هو موضح في منطقة (تلاخ الطري) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٥٠) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/١٢٨/٢٠٠٤/النصر) المتضمن :- إلغاء واستحداث جزء شارع أمام قطع الأراضي المبينة أرقامها في حوض (٣) درب الحاج وكما هو موضح في منطقة (النصر) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٥٤) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٨ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/١٠٣/٢٠٠٤/ماركا) المتضمن :- إلغاء واستحداث جزء من طريق ضمن حوض (٣) رجم الجيش وحوض (٨) مدينة الجندي وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (ماركا) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٥٧) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٨ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٤٧٧/٢٠٠٤/وادي السير) المتضمن :- إلغاء الطريق الواصل ما بين قطع الأراضي لوت الأرقام (١٥٠٠٠٠٢٣٢٦، ٢٣٢٧٩) حوض (٩) أم السماق الجنوبي وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (وادي السير) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٥٨) تاريخ ٢٠٠١/٩/٢ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/١٣٠/٢٠٠١/شفاهدران) المتضمن :- استحداث شارع سعة (٧) متر من قطعة الأرض رقم (٣١٢) حوض (٢) المقنن وذلك استكمالاً للشارع المفلر من القطع (٢٨٧ ، ٣١١) نفس الحوض وعدم وضع المخطط موضع التنفيذ إلا بعد إقرار الشارع رضائياً وكما هو موضح على المخطط في منطقة (شفاهدران) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٥٩) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٨ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٩٩/٢٠٠٤/صويلج) المتضمن :- تحويل صفة استعمال قطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (٥) الميدان من سكن ريفي إلى سكن (أ) بأحكام خاصة (طابقين وروف) وإعطاء صفة استعمال سكن (أ) بأحكام خاصة (طابقين وروف) لقطعتي الأرض لوت الأرقام (٢٨٠١) من نفس الحوض وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (صويلج) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٦٠) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٨ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٣٠٠/٢٠٠٤/صويلج) المتضمن :- استحداث جزء من طريق ضمن قطعتي الأرض لوت الأرقام (٥٩٦٠٥٢٤) حوض (٨) المتربة وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (صويلج) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

محذوف من الأصل

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٦١) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٨ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٤/٣٠١/صويلح) المتضمن :- تحويل إستعمال قطع الأراضي المبيئة أرقامها ضمن حوض (١٣) عرقوب خلدا من سكن (ب) إلى سكن (ب) بأحكام خاصة - طابقين وروف وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (صويلح) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٦٢) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٨ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٤/٣٠٢/صويلح) المتضمن :- إلغاء جزء من شارع ضمن قطعة الأرض (٢٦٣) حوض (٥) البياض وكما هو موضح على المخطط في منطقة (صويلح) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٦٣) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٨ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٤/٢٩٨/خريبة السوق) المتضمن :- تحويل إستعمال قطعة الأرض رقم (١٣٣٠) حوض (٣) أبو صوائه من صناعات بأحكام خاصة إلى صناعات خفيفة وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (خريبة السوق) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٦٤) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٨ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٤/٢١٩/طارق) المتضمن :- تحويل إستعمال قطع الأراضي المبيئة أرقامها ضمن حوض (٥) المدورة من تجاري محلي ضمن سكن (أ) إلى تجاري محلي ضمن سكن (ب) بأحكام خاصة - الارتداد الامامي (٥) متر عن شارع - (١٨) متر (سلامة مهاوش الهبارنة) وارتداد امامي لقطعة الأرض رقم (١٦٥٠) من جهة للقطعتين رقم (٥٣٤ ، ٥٣٣) يكون (٥) متر وعدم فتح ابواب على طريق - (٦) متر وباقي الاحكام حسب سكن (ب) وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (طارق) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٦٥) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٨ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٤/٢٢٠/طارق) المتضمن :- تغيير إستعمال القطعة رقم (٢٠٣٥) حوض (٨) المبالة من سكن (ب) إلى سكن (جـ) وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (طارق) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٦٦) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٨ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٤/٢٢١/طارق) المتضمن :- تحويل إستعمال قطع الأراضي المبيئة أرقامها ضمن حوض (٦) حويجر من سكن (ب) إلى سكن (جـ) وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (طارق) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

محكمة من الأصل

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٦٨) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٨ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٤٩٢/٢٠٠٤) وادي السير) المتضمن :- إلغاء جزء من شارع ضمن قطعة الأرض رقم (٧٣) حوض (٩) المطلقة حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (وادي السير) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريبتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٦٩) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٨ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٣٠٦/٢٠٠٤) صويلج) المتضمن :- تحويل قطع الأراضي المبنية أرقامها ضمن حوض (٥) البياض من سكن (أ) الى مواقف سيارات مكشوفة لخدمة المشروع التجاري على القطعتين ارقام (٨٧٦ ، ٣٥٩) من نفس الحوض شريطة توحيد كافة القطع قبل تصديق المخطط وكما جاء بالترخيص الإنشائي الحاصل على قرار اللجنة اللوائية وفرض تعويض بواقع خمسة وعشرون ألف دينار بالاستناد إلى المادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استغلالها مرة واحدة حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (صويلج) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريبتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٧١) تاريخ ٢٠٠٤/١٠/٣ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٤/٢٠٠٤) أم قصير والمقابلين) المتضمن :- إلغاء واستحداث شارع أمام قطع الأراضي المبنية أرقامها ضمن حوض (٦) عراق الحمام وحوض (٧) الحمارة وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (أم قصير والمقابلين) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٧٢) تاريخ ٢٠٠٤/١٠/٣ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/١٢٦/٢٠٠٤) للنصر) المتضمن :- إلغاء واستحداث شارع أمام قطع الأراضي المبنية أرقامها ضمن حوض (١) العبوس وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (النصر) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٧٤) تاريخ ٢٠٠٤/١٠/٣ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٣٠٥/٢٠٠٤) القويسمة) المتضمن : استحداث شوارع ضمن قطع الأراضي المبنية أرقامها في حوض (١) المقرن الشمالي وحوض (٣) رجم حمد لوحة (١) حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (القويسمة) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريبتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٧٥) تاريخ ٢٠٠٤/١٠/٣ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/١٣٩/٢٠٠٤) للنصر) المتضمن : استحداث توسعة طريق لتصبح بسعة (٦) متر من لقطعة رقم (٣٦) حوض (٩) برقع شريطة استيفاء قيمة للزيادة عن الربع كامانات وقبل تصديق المخطط حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (النصر) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريبتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

محكمة من الأصل

إعلان

• يعلن العموم أن اللجنة اللوائية المشتركة لألوية قصبة ارد وبنى عبيد والطبية والوسطية وبصلتها لجنة محلية للمناطق الواقعة خارج التنظيم وخارج حدود البلديات قررت الموافقة على احدث شارع لغاية الخدمات سعة (١٠م) وذلك للجزء المار بالاحواض لوات الأرقام (٨٠، ٨١، ٨٨) من اراضي التعميم وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية والمرافق بكتاب معالي وزير الشؤون البلدية رقم (ج/١٤/١٧١٦٨) تاريخ ٢٠٠٤/٧/١٩ واعلنه للاعتراض لمدة اسبوعين من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة اللوائية المشتركة للكاننة في مبنى مديرية الشؤون البلدية لمحافظة ارد إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية والاوراق الثبوتية.

الدكتور المهندس هشام احمد الشوم

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة لألوية

قصبة ارد وبنى عبيد والطبية والوسطية

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة السلط

المهندس عادل عبد الفتاح حياصات

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية المشتركة بصلتها لجنة محلية ولوائية. قررت الموافقة على ايداع اعلان مخطط إنشاء الشارع التنظيمي المار بالقطع رقم (٣٩/٣٧) من الحوض رقم (٨) للنابلسية من اراضي جلد وحدث شارع تنظيمي بنفس المسفة يمر بالقطع (٣٧، ٣٩، ٤٢، ٤٤، ٤٥) من نفس الحوض لرفع الضرر عن القطع (٣٩/٣٧) حسب المخطط المرافق كون القطع مغرزة قبل احدث الشارع التنظيمي. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة اللوائية المشتركة وذلك اعتبارا من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية المشتركة بصلتها لجنة محلية ولوائية. قررت الموافقة على ايداع اعلان مخطط احدث طرق تنظيمي بعرض (٨م) استمرارية للطريق التنظيمي والمصدق لخدمة القطع (١٢٢، ١٢٣) حوض (٣) الغرب بوضعه حسب المخطط المرافق. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة اللوائية المشتركة وذلك اعتبارا من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية المشتركة وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية العارضة الجديدة لسنة ٢٠٠٤ قررت الموافقة على ايداع اعلان تعديل مسار للشارع التنظيمي عرض (١٠م) المار بالقطع (٢٥، ١٧) حوض (٧) الميسكره / بوضعه. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية العارضة الجديدة وذلك اعتبارا من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية المشتركة وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية العارضة الجديدة لسنة ٢٠٠٤. قررت الموافقة على ايداع اعلان تنظيم باقي القطعة رقم (٨٠) حوض رقم (٦) تل حجاج وخشفة من اراضي الصبيحي إلى احكام سكن (ب) حسب السكن المجاور. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية العارضة الجديدة وذلك اعتبارا من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية المشتركة وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية العارضة الجديدة لسنة ٢٠٠٤ قررت الموافقة على ايداع اعلان مخطط اضافة باقي القطعة رقم (٢) من الحوض (٢) الرمشييه من اراضي ميسرا إلى التنظيم بأحكام سكن (ب) وحدث استمرارية للشارع المنظم بسعة (١٢م) ضمن القطعة وكذلك اعتماد الطريق الفراري بسعة (٦م) المار بين القطع (٢، ١١٤، ١١٥) من نفس الحوض. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية العارضة الجديدة وذلك اعتبارا من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

محكمة من الأصل

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في بلدية السلط الكبرى. وبناءً على قرار اللجنة المحلية لمنطقة السلط رقم (٩٧) لسنة ٢٠٠٤ قررت الموافقة على ايداع اعلان مخطط اضافة باقي القطعة رقم (٨١) حوض رقم (١) ام خروبه وحوي من اراضي ميسرا إلى التنظيم بأحكام سكن (ب). للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة الصبيحي / منطقة العارضة الجديدة وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم والقراراتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية / رئيس بلدية السلط الكبرى

المهندس ماهر حمدي أبو السمن

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في بلدية السلط الكبرى. وبناءً على قرار اللجنة المحلية لمنطقة السلط رقم (٢٢٤) / ٢٠٠٤ قررت الموافقة على ايداع اعلان مخطط تخفيض سعة الطريق التنظيمي من (٩١) إلى (٤٤) والمسار بالقطع نوات الأرقام (٢٠/١٩/٨/٦/٤) / ٢٠/١٩/٨/٦/٤ / ٢٠/١٩/٨/٦/٤ حوض (٩٨) شجرة موسى واستحداث مدور عند القطع (٤، ٢) من نفس الحوض والمخيمات الخدمات كون الطريق يصعب فتحه للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة السلط وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم والقراراتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس لجنة بلدية السلط الكبرى خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في بلدية السلط الكبرى. وبناءً على قرار اللجنة المحلية لمنطقة السلط رقم (٢٣٨) / ٢٠٠٤ قررت الموافقة على ايداع اعلان مخطط اعتماد الشارع حسب المخطط والمفتوح على الواقع وذلك بنخفيض سعة الشارع التنظيمي من (١٦٦) إلى (١٢) وذلك بإلغاء الأجزاء التنظيمية المارة بالقطع (١٨٨/٨٩/٨٨/١) / ٢٦/٥٢/١٣/١٥/١٦/٧/٨/٥/٨/١ / ٢٦/٥٢/١٣/١٥/١٦/٧/٨/٥/٨/١ حوض (٦٧) البلد وذلك حسب الواقع ولازالة الضرر عن الابنية المنقمة على حدي الشارع للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة السلط وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم والقراراتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس لجنة بلدية السلط الكبرى خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في بلدية السلط الكبرى. وبناءً على قرار اللجنة المحلية لمنطقة عيرا رقم (٢٠٠٤/ع/١) قررت الموافقة على ايداع اعلان مخطط تعديل مسار الشارع التنظيمي سعة (١٤) وذلك بإلغاء الأجزاء التنظيمية المارة بالقطعة (١١١) حوض (٥) الحدادة واعتماد الأجزاء التنظيمية المارة بالقطع (١١١، ١١٠) حوض (٥) الحدادة مناصلة ولازالة الضرر عن القطعة (١١١) حيث أن الشارع غير مفتوح على الواقع والارض خالية من الابنية وطبيعة الارض مستوية والشارع لايلزم سوى اراضي حرجية. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة عيرا وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم والقراراتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس لجنة بلدية السلط الكبرى خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في بلدية السلط الكبرى. وبناءً على قرار اللجنة المحلية لمنطقة السلط رقم (٢٠٠٤/٢١٠) قررت الموافقة على ايداع اعلان مخطط اضافة القطع التالية إلى تنظيم بأحكام سكن (١) كونه التنظيمي الاقرب للمنطقة لاجزاء كل من القطع (٢٣/٣٤/٤٧/٤٦/٦/٢٣/٢٢/١) حوض (٦٥) سواد الجنوبي وكامل القطع (٤٢/٤١/٤١/٢٦/٢٧/٢٧/٢٥/٢٤) من نفس الحوض حيث تقع هذه المنطقة بين الشارع التنظيمي سعة (١٢) وشارع الحزام الدائري واستحداث طريق سعة (١٦) للفصل بين التنظيم الزراعي مارة بالقطع (٢٥/٢٦/١٦) حوض (٦٥) سوادا الجنوبي ومن القطعة (١٦/١٥) حوض (٦٨) الخارجة وامام القطعتين (٣٨/٣٩) حوض (٦٥) سوادا الجنوبي. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة السلط وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم والقراراتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس لجنة بلدية السلط الكبرى خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في بلدية السلط الكبرى. وبناءً على قرار اللجنة المحلية لمنطقة السلط رقم (٢٠٠٤/٢٣٩) قررت الموافقة على ايداع اعلان مخطط اعتماد الشارع حسب المخطط والمفتوح على الواقع وحسب التنزيل المساحي وذلك بإلغاء الأجزاء التنظيمية المارة بالقطع (١٠١/٧٢) واعتماد الأجزاء التنظيمية من القطعة (٢١٣٧) حوض (٦٧) البلد علماً بان الشارع مدار البحث ينحدر بشكل حاد من الغرب باتجاه الشرق. للاعتراض لمدة اسبوعين لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة السلط وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم والقراراتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس لجنة بلدية السلط الكبرى خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

محكمة من الأصل

إعلان

• يعلن لاطلاع عموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية المشتركة وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية العارضة الجديدة لسنة ٢٠٠٤. قررت الموافقة على إسداد إعلان مخطط إلغاء الشارع التنظيمي ذو السعة (١٤) م. للمار بالقطع (١٠/٣٩/٢٥) حوض رقم (٥) مرج الراشد من أراضي الصبيحي. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية العارضة الجديدة وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية وثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندسة جلوة غزال

مديرة الشؤون البلدية بالوكالة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء قسبة السلط

* * * *

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية / رئيس بلدية الزرقاء

المهندس رأفت دليوان المجالي

• اطلمت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء على قرار اللجنة المحلية رقم (١٨/٢) تاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٠ في المنطقة (الأولى) والمخطط التنظيمي والمتضمن اعتماد الطريق الإفراني وذلك حسب ما هو مقرر على لوحات دائرة الأراضي والمساحة وحسب ما هو مفتوح على الواقع والمار ما بين القطع ذوات الأرقام (٢٥٤، ٢٥٣، ٣٦، ٢٦٧، ١٤١، ٣٤، ٨٥، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ٤٤، ٤٥، ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٨٨، ١٠٢، ١٠٥، ١٤٥، ١٤٦) ضمن حوض (١٠) البلد حي (٢٤) أبو بكر لوحة رقم (٣٣) من أراضي الزرقاء لوحة تنظيمية رقم (٥) والذي يربط شارع الحاج مراد مع شارع باب الواد وكذلك تعديل سعة المنحنى القائم على القطعة رقم (١٨) من نفس الحوض واللوحه وذلك لوجود بناء قائم في سعة المنحنى وحسب المخطط المرفق. يعلن لاطلاع عموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (١٧/٥) لسنة (٢٠٠٤) الموافقة على منا جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين يجوز لذوي العلاقة بالاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعومة بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

• اطلمت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء على قرار اللجنة المحلية رقم (٤٤/١٠) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٧ في المنطقة (الأولى) والمتضمن تخفيض إحداثيات المنحنى الواقع على القطعة رقم (٣٨٤) ضمن حوض (٢) روض شبيب حي (٢) المحرقه لوحة رقم (١١) من أراضي خربة خو لوحة تنظيمية رقم (٥) وذلك من إحداثيات (١٢×١٢) إلى إحداثيات (١٠×١٠) وذلك لوجود بناء قائم في سعة المنحنى وحسب المخطط المرفق. يعلن لاطلاع عموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٨٩/١٩) لسنة (٢٠٠٤) الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه بأعلاه وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين يجوز لذوي العلاقة بالاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعومة بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

* * * *

• اطلمت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء على قرار اللجنة المحلية رقم (٤١/١) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١٦ في المنطقة (الثالثة) والمتضمن تغيير صفة الاستعمال لجزء من القطعة رقم (٤٨) حوض (٤٢) قطعة لوحة رقم (٤٢) من أراضي جريبها لوحة تنظيمية رقم (٢٧) وذلك من صفة استعمال مواقف سيارات إلى صفة استعمال معارض تجارية بارتداد أمامي مسطوف شريطة عمل عبارة صندوقية على طول واجهة القطعة يتم تصميمها والأشراف على تنفيذها من قبل البلدية وعلى نفقة صاحب القطعة وكذلك استثناء مبلغ دينار واحد عوائد تنظيم عن كل متر مربع من مساحة الجزء المحول إلى معارض تجارية بارتداد أمامي مسطوف وحسب المخطط المرفق. يعلن لاطلاع عموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٨٩/١٦) لسنة (٢٠٠٤) الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه بأعلاه وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين يجوز لذوي العلاقة بالاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعومة بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

* * * *

• اطلمت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء على قرار اللجنة المحلية رقم (٥١/٣) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١١ في المنطقة (الثالثة) والمتضمن تعديل مسار شارع (١٢) م مع المحافظة على سعة التنظيمي والمار من امام القطع ذوات الأرقام (٧٦٩، ٣٥٠، ٧٨٦، ٧٨٢، ٣٤٨) ضمن حوض (١٠) لم بياضه لوحة رقم (١٥) من أراضي عطل الزرقاء والرصيفة لوحة تنظيمية رقم (١٧) وحسب المخطط المرفق. يعلن لاطلاع عموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٨٩/٥) لسنة (٢٠٠٤) الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه بأعلاه وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين يجوز لذوي العلاقة بالاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعومة بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

محكمة من الأصل

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية الكرك الكبرى

السيد فيصل محادين

• يعلن للمصوم أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية الكرك الكبرى قررت بقرارها رقم (٣٤/٢) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الكرك رقم (٥/٣١) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١٥ والمتضمن تغيير صفة التنظيم للقطع نوات الأرقام (١٠، ٩، ١٣، ٣٦٠، ٣١٦، ١٢، ٢٠٨) حوض (٢٢) من أراضي الثلاجة من سكن زراعي إلى سكن (ج) حسب ما كانت سابقاً وذلك لوجود أبنية مقامة ومرخصة بالحكم سكن (ج) وارتداداتها حسب أحكام سكن (ج) علماً بأن طوبوغرافيتها صعبة مع إجراء تعديل على مسار الشارع على واجهة القطع (٣١٢، ١٢، ١٩) حوض (٢٢) وذلك حسب ما هو مفتوح ومعد على الواقع وتجنباً للحاق فضلات حسب المخطط المعد من قبل القسم الفني وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في جريدة رسمية وجرائد محلية ويحق لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى منطقة الكرك موثقاً بالمخططات اللازمة.

* * * * *

• يعلن للمصوم أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية الكرك الكبرى قررت بقرارها رقم (٣٥/١) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٤ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة زيد بن حارثة رقم (٢٣/٧) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٦ والمتضمن تعديل مسار الشارع المار بالقطع نوات الأرقام (٨، ٥، ٧) من حوض (٢) من أراضي مدين وذلك لوجود أبنية قائمة معتدية على طرف الشارع وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في جريدة رسمية وجرائد محلية ويحق لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى منطقة زيد بن حارثة موثقاً بالمخططات اللازمة.

* * * * *

• يعلن للمصوم أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية الكرك الكبرى قررت بقرارها رقم (٣٢/١) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة العدنانية رقم (٣٢/٢) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٣ والمتضمن الموافقة على تخفيض سعة الشارع المار بالقطعة رقم (٥) حوض (٩) والقطع رقم (١، ٧) حوض (٢٠) من (١٦) إلى (١٢) وذلك لتخليص مساحة الزائد عن الرقعة القانونية للاستيلاء عن القطعة رقم (٥) حوض (٩). وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة أسبوعين من تاريخ نشره في جريدة رسمية وجرائد محلية ويحق لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى منطقة العدنانية موثقاً بالمخططات اللازمة.

إعلان

• يعلن للمصوم أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية الكرك الكبرى قررت بقرارها رقم (٣٦/٢) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الكرك رقم (١٠/٣٥) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٤ والمتضمن الموافقة على تعديل مسار الشارع والمنحنى المار بالقطع نوات الأرقام (١٤٨، ١٤٧) حوض (١٥) وذلك لعدم مطابقة التنظيم مع الإقرار وذلك حسب المخططات المرفقة. وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة أسبوعين من تاريخ نشره في جريدة رسمية وجرائد محلية ويحق لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى منطقة الكرك موثقاً بالمخططات اللازمة.

المهندس محمد عبد الحميد الجاهلي

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

وليس ببلدية الكرك الكبرى

* * * * *

إعلان

• اجتمعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الماروق الكبرى بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٣٠ وأطلقت على القرار رقم (١١/ع.ش) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢ الصادر عن اللجنة المحلية لمنطقة أم النعام الشرقية والمتضمن: - تغيير صفة استعمال القطعة رقم (٦٦) من حوض رقم (٣) اعطيل - البويزة من مباني عامة إلى سكن (أ) حيث مضى عليها أكثر من ثمان وعشرون عاماً ولم تستملك علماً بأنه قد تم تصديق مخطط أم النعام بقرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (١٩) تاريخ ١٩٧٦/٣/١ والمشار إليه بكتاب معالي وزير الشؤون البلدية رقم (٢١٧٠٥/٩/٢٢/م) تاريخ ١٦ أيلول ٢٠٠٤. وحسب المخطط المرفق والمعد لهذه الغاية. وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (١١٢) لعام ٢٠٠٤ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الألف الذكر وأعلن إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين بجول. ولذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التوضيحية لدى منطقة أم النعام الشرقية وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعمة بالأوراق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

المهندس محمد يحيى الغلاب

وليس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الماروق الكبرى

وليس ببلدية الماروق الكبرى

محكمة العدل

إعلان

اجتمعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية المفرق الكبرى بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٦ وأطلعت على القرار رقم (٨١/ف) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٠ الصادر عن اللجنة المحلية لمنطقة المفرق والمتضمن :-
إلغاء شارع سعة (١٠م) واستحداث شارع سعة (١٠م) ضمن القطعة رقم (٦) من حوض رقم (١) السبع وحسب المخطط المرفق والمعد لهذه الغاية. وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (١١٣) لعام ٢٠٠٤ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الألف الذكر وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين بجورلوي العلاقة الإطلاع على المخططات التوضيحية لدى منطقة المفرق وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعماً بالأوراق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

المستورا والمهندس يحيى الفايلا
رئيس اللجنة اللوائية في بلدية المفرق الكبرى
ورئيس بلدية المفرق الكبرى

إعلان

اجتمعت اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة المفرق بتاريخ ٢٠٠٤/٩/١ وأطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم لسبلية منسوبة بني حسن رقم (٣٠٨) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٩ والمتضمن الموافقة على توسعة الدخلة التنظيمية للمرة بالقطع ذوات الأرقام (١٠٦، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٦) من جهة والقطع ذوات الأرقام (١٠٦، ١٠٦) بحيث تصبح الدخلة (١٠٦) بدلاً من (١٠٦) واعتماد الدخلة المعدلة على الواقع بسعة (١٠٦) اعتماداً تنظيمياً وإلغاء الدخلة المحاذية للقطعة رقم (١٠٦) وجمعها تقع ضمن الحوض رقم (١٠) من أراضي منسوبة بني حسن. وقررت اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة المفرق بقرارها رقم (٥٢) لعام ٢٠٠٤ الموافقة على قرار اللجنة المحلية المشار إليه وإيداعه لإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. بجورلوي العلاقة الإطلاع على المخططات التوضيحية لدى اللجنة المحلية للتنظيم لبلدية منسوبة بني حسن وتقديم اعتراضاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية خلال المدة القانونية للاعتراض.

المهندس محمود عوفات حمادي
رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة المفرق

إعلان

يعلن لاسلام الصوم بأن اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم والأبنية للواء قصبة الطفيلة قد اطلعت وبصفتها لجنة محلية على المخطط المقترح بخصوص: إلغاء الطريق المار في القطع ذوات الأرقام (١٠، ٩، ٣٤، ٣٠) حوض (٢٢) أم السرجوم من أراضي الطفيلة طراً وذلك لوجود اشجار وسلاسل حجرية وبناء على طلب أصحاب العلاقة ولعدم وجود ابنية على هذه القطع. قررت اللجنة الموافقة على المخطط المقترح وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر إعلانه في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. بحق لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط المقترح المودع لدى مكتب اللجنة المشتركة في مديرية الشؤون البلدية حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه للسيد سكرتير اللجنة خلال المدة القانونية للاعتراض.

المهندس سقر الصقور
رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة الطفيلة

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش

المهندس مازن قطيشات

نعلن اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش بأنها قررت بقرارها رقم (٣٦) بند (١) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية النسيم منطقة بليلا رقم (٢٠٠٤/٩٠) بند (٣) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٣٠ والمتضمن الموافقة على ترسيم شارع سعة (١٠م) يمر بالأحواض ذوات الأرقام (٣، ٢) من أراضي بليلا والمقترح من وزارة الشؤون البلدية والوارد على كتاب معالي وزير الشؤون البلدية رقم (١٧١٦٨/١/١٤/ج) تاريخ ٢٠٠٤/٧/١٩ بخصوص الاستدعاء المقدم من المواطن السيد محمد مهدي. فإن اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على القرار المشار إليه وإيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة الإطلاع عليه وتقديم اعتراضاتهم لدى اللجنة المحلية في بلدية النسيم خلال مدة الاعتراض.

* * * * *

نعلن اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش بأنها قررت بقرارها رقم (٣٣) بند (١) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية المعراض منطقة الحداة رقم (٤/٢٠٠٤/٢٦) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١١ والمتضمن الموافقة على تعديل مسار شارع تنظيمي سعة (٨م) والمار بالقطع ذوات الأرقام (٩٦، ٢٤، ٤٢، ١٧) من حوض رقم (١٠) الموش من أراضي الكنة وذلك ليتناسب مع الواقع للكم وحسب الترسيم المعد من قبل البلدية. فإن اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على القرار المشار إليه وإيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة الإطلاع عليه وتقديم اعتراضاتهم لدى اللجنة المحلية في بلدية المعراض خلال مدة الاعتراض.

* * * * *

نعلن اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش بصفتها لجنة تنظيم محلية بأنها قررت بقرارها رقم (٢٩) بند (١) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٤ الموافقة على مخطط إحداث طريق سعة (٨م) ماره بالقطع ذوات الأرقام (٢١، ٢٤٩، ٢٤٨) من حوض رقم (١) من أراضي المجر وتوسيع طريق من (١٦ إلى ١٢م) في القطع ذوات الأرقام (٢٤٩، ٢١، ٢٠، ١٩) من الحوض رقم (١) من أراضي المجر والمصدق تصديقاً مؤثقاً بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٨٠٧) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٧ وذلك لخدمة مركز التدريب المهني لمحافظة جرش. فإن اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش تقرر الموافقة على المخطط وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة الإطلاع عليه وتقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة اللوائية في مديرية الشؤون البلدية لمحافظة جرش خلال مدة الاعتراض.

محذراً من الأصل

• تعين اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش بأنها قررت بقرارها رقم (٣٣) بند (٥) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية المعراض منطقة ريمون رقم (٢٩/٢٠٠٤/٢) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٥ والمتضمن الموافقة على تخفيض شوارع تنظيمي من (١٢) إلى (١٠) والمار بالقطع ذوات الأرقام (٣٠٠، ٣٠٣، ١٣٦) حوض رقم (٢) البلد على أن يكون التخفيض من الجهة الغربية من الشارع وذلك لتلافي أي أضرار للبناء القائم على قطعة الأرض رقم (١٣٦) وحسب الترسيم المعد من البلدية. فإن اللجنة اللوائية تقرّر الموافقة على القرار المشار إليه أعلاه وإيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة الإطلاع عليه وتقديم اعتراضاتهم لدى اللجنة المحلية في بلدية المعراض خلال مدة الاعتراض.

اعلان

• تعين لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية للواء قصبة جرش في بلدية جرش أنها اتخذت قراراً تحت رقم (٣٥) بند (٢) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٨ والمتضمن الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة جرش رقم (١٧/٢١) تاريخ ٢٠٠٤/٧/١٣ والمتضمن الموافقة على تخفيض جزء من شارع المفرق بداية من التقائه بشارع الملك عبد الله وحتى السقاية بشارع الملك حسين من (١٦) إلى (١٢) من جهة القطع ذوات الأرقام (٩٨، ٩٧، ٩٥، ٩٦، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٩١، ٩٠، ١٣٤، ١٣٣، ١٣٢) حوض رقم (٨) الخضرا التحت وذلك كون معظم الأبنية معتدبة على الشارع التنظيمي وحسب ما هو مفتوح على الواقع وحسب الترسيم المعد من قبل قسم التنظيم في البلدية فإن اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على القرار المشار إليه أعلاه وإيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين محليتين. ويجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعماً بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقرر.

المهندس وليد عامر المتوم
رئيس بلدية جرش الكبرى
رئيس اللجنة اللوائية

اعلان

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء عين الباشا قررت الموافقة على قرار اللجنة المحلية أعلاه والموافقة على تخفيض سعة الشارع عرض (١٢) إلى سعة (١٠) وتعديل مسار الشارع بعمل ربط مخالف والمحاذاة للقطع ذوات الأرقام (٢٤١، ٢٤٥، ٢٤٧) من جهة والقطعة (٦) من الجهة المقابلة لرفع الضرر عن القطعة رقم (٢٤١) وجسميها من الحوض رقم (٤) الشويجي الغربي وحسب المخطط الكروكي المرفق. وإيداعه للاعتراض لمدة أسبوعين لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة عين الباشا وذلك اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واسترحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية وثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة عين الباشا خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس خليل محمد الدباس
رئيس بلدية عين الباشا الجديدة
رئيس اللجنة اللوائية المشتركة / لواء عين الباشا

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية/رئيس بلدية عجلون الكبرى

المهندس وليد طعيمة

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة (عجوره) بلدية عجلون الكبرى أن اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية عجلون الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٧١) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة عجرة رقم (٣٣) لقره (٥) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٥ والمتضمن الموافقة على تعديل مسار الطريق وبئس السعة ضمن القطعة رقم (٢٩) حوض (١٠) وحسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة عجرة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

* * * * *

• يعلن للعموم في بلدة (عين جنا) بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى في بلدية عجلون الكبرى قررت بقرارها رقم (٣٢) تاريخ ٢٠٠٤/٣/٣٠ للموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية عجلون الكبرى منطقة عين جنا رقم (٤٨) بند (٢) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢٧ والمتضمن الموافقة على تخفيض الشارع التنظيمي سعة (١٤) إلى (١٠) والمار بالقطع ذوات الأرقام (٢٢٨، ٤٨، ٢٢٥) حوض (٢٠) بصة الريحان وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة (خمسة عشر يوماً) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة عين جنا خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة (عجلون) بلدية عجلون الكبرى أن اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية عجلون الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٧٣) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة عجلون رقم (٣٢) بند (١) تاريخ ٢٠٠٤/٧/١٥ والمتضمن الموافقة على إلغاء جزء الطريق التنظيمي سعة (٤) والمار بالقطعة رقم (١٦٥) حوض (١٢) الشريف وإحداث بديل له ضمن نفس القطعة وحسب ما هو مفتوح ومعد لإحداث جزء الطريق ضمن القطعة رقم (١٨٤) حوض (١٠) بئس السعة وحسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة عجلون خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

محذراً من الأخطار

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة عجلون

الدكتور المهندس محمد الطعاني

• بطن لاطلاع العموم في منطقة (صغره) بلدية (الجندب) أن اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٤/١٢٢١) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة (صغره) بلدية (الجندب) رقم (٣٢/٢) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٨ المتضمن لحدوث طريق تنظيمي سعة (٨) في القطعة رقم (٣) حوض (١٨) خلف الدالية من أراضي صغره ليربط بين شارعين تنظيميين مصنفين سعتها (٢٠٠، ١٢٠م) وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى سكرتير اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة (صغره) خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة.

* * * * *

• بطن لاطلاع العموم في منطقة (عين عبلين) بلدية (الجندب) أن اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٤/١١٠) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة (عين عبلين) بلدية (الجندب) رقم (٧٣/٦) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٩ المتضمن إدخال القطعتين نوات الأرقام (٨٤، ١٥٢) حوض (٤) أبو طول من أراضي عين عبلين إلى التنظيم وإعطائها صفة استعمال سكن (ج) وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى سكرتير اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة (عين عبلين) خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة.

* * * * *

• بطن لاطلاع العموم في منطقة (حلاوة) بلدية (الضفا) أن اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٤/١١٣) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٩ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة (حلاوة) بلدية (الضفا) رقم (١٩/تنظيم ٢٠٠٤) بند (٣) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٠ المتضمن اعتماد الدخلة الإدارية المسماة بين القطع نوات الأرقام (٧١٧، ٧٢٨، ٧١٩) حي (٢) حوض (٧) البلد من أراضي حلاوة طريقاً تنظيمياً وزيادة مساحتها ليصبح عرضها (٨) بحيث تكون التوسعة في القطعتين (٧١٧، ٧١٢) من الحي والموض لتتصل مع طريق مصنف سعة (٨) وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى سكرتير اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة (حلاوة) خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة.

• بطن لاطلاع العموم في منطقة (صغره) بلدية (الجندب) أن اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٤/١١٤) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٩ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة (عين عبلين) بلدية (الجندب) رقم (٧٥/٧) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٨ المتضمن تخفيض سعة شارع (١٢) بمقدار (٨) ليصبح سعة (٨) وذلك في القطع نوات الأرقام (٨٧، ٢٣) حوض (١٠) المقاطع من أراضي عين عبلين وحسب الترسيم المعد من قبل الجهاز الفني في بلدية الجندب. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى سكرتير اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة (عين عبلين) خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة.

* * * * *

• بطن لاطلاع العموم في منطقة (صغره) بلدية (الجندب) أن اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٤/١٣٣) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة (صغره) بلدية (الجندب) رقم (٤٠/٧) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٤ المتضمن لحدوث طريق تنظيمي سعة (٣) في القطعة رقم (١٥٩) حوض (١٣) البلد من أراضي صغره ليربط بين شارع تنظيمي وفخلة تنظيمية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى سكرتير اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة (صغره) خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة.

* * * * *

إعلان

• بطن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية لبلدية مادبا الكبرى قررت بقرارها رقم (٩٦) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٩ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية رقم (١٢٤) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٧ المتضمن تغيير صفة استعمال باقي القطعة رقم (٥٧) من حوض رقم (٢) الفيضلي من زراعي خارج للتنظيم إلى سكن (ب). وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة خمسة عشر يوماً اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض. مرفقة بالمخططات والأوراق الثبوتية اللازمة.

المهندس عبد الحفيظ الحمدي
رئيس لجنة تنظيم المدن والقرى
والأبنية اللوائية لبلدية مادبا الكبرى

محكمة العدل

إعلان

بناءً على قرار اللجنة المحلية في بلدية برفش/م. كرايل رقم (١/٢٣) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٢١ والمتضمن: تعديل الشارع (١٤م) المار بالقطر ذوات الأرقام (٤٨، ٣٨) ضمن حوض (٤/بلوطة) من أراضي كرايل وحسب المخطط المعد لهذه الغاية، وذلك تلافياً لهدم البناء الواقع ضمن المتنحى وعدم قدرة البلدية على بلع التعويض اللازم. قررت اللجنة الموافقة على المشار إليه أعلاه وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية برفش/م. كرايل خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

المهندس ساري مهيدان
رئيس اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية لبلدية برفش
ونجس بلدية برفش

إعلان

يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة الولائية المشتركة في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (٣٦/٨) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٥ الموافقة على إيداع إعلان المخطط التعديلي للبناء طريق سعة (١٦) والممتد من شارع سعة (١٢) شمالاً باتجاه الجنوب والمار بالقطعة (٣) من الحوض رقم (٨) الرأس من أراضي حاتم. ولذلك طريق سعة (١٦) يمر بنفس القطعة والحوض وذلك لرفع الضرر عن الأبار الواقعة في سعة الطريق. وحسب المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة حاتم / بلدية السرو وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم والقرارات مدعومة بمخططات إضاحية ووثائق ثبوتية معونة بأسماء رئيس اللجنة المحلية لمنطقة حاتم / بلدية السرو الجديدة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس عبد الكريم الروجب
مدير الشؤون البلدية للواء بني كنانة
رئيس اللجنة الولائية المشتركة

إعلان

يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة الولائية المشتركة في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (٣٧/٦) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٢ الموافقة على إيداع إعلان المخطط للتعديلات التنظيمية التالية ضمن الحوض رقم (٥) من أراضي حريما.

- إلغاء الشارع التنظيمي سعة (١٢م) المار ضمن القطر ذوات الأرقام (٧١١، ٧١٠، ٧٠٩) تجنباً لترك الفضلات لا تستغلها مع إبقاء جزء منه ضمن القطعة رقم (٧١١) ليكون جزءاً من نهاية مظلة استحداث جزء من شارع بصفة نهائية مظلة ضمن القطعة رقم (٧١١).
- توسيع الطريق التنظيمي سعة (١٦) المارة بين القطر ذوات الأرقام (٧١١، ٧١٤، ٧١٣، ٧١٠، ٧١٢) بحيث يصبح سعة (٨م) ضمن نفس القطر المذكورة.
- توسيع الشارع التنظيمي سعة (١٤م) المارة بين القطر ذوات الأرقام (٧١٠، ٧٠٧، ٧٠٩، ٧٠٨) بحيث يصبح سعة (١٦م) ضمن القطر (٧٠٧، ٧١٠) من نفس الحوض.

٥. إلغاء جزء من الطريق التنظيمي سعة (٤م) عند التقائه بالشارع سعة (١٤م) والمحاذي للقطعة رقم (٧٠٨).

٦. تغيير صفة استعمال جزء من القطعة رقم (٧١١) من سكن (ج) إلى سكن (د) بما فيها الشارع المقترح الفناء.

٧. تغيير صفة استعمال جزء من القطعة رقم (٧١٠) من سكن (ب) إلى سكن (ج) بما فيها الشارع المقترح الفناء.

وحسب المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة حريما / بلدية اليرموك الجديدة وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم والقرارات مدعومة بمخططات إضاحية ووثائق ثبوتية معونة بأسماء رئيس اللجنة المحلية لمنطقة حريما/ بلدية اليرموك الجديدة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس عبد الكريم الروجب
مدير الشؤون البلدية للواء بني كنانة

إعلان

يعلن للعموم بأن اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية (المشتركة) للواء ناعور اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة اديان في بلدية ناعور الجديدة رقم (٢٤/٢) تنظيم تاريخ ٢٠٠٤/٧/١ المتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال القطر ذوات الأرقام (٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦) حوض (٢٦) أبو الصاكر من أراضي ناعور من تجاري محلي إلى سكن (ج) حسب المخططات التعديلية المرفقة. قررت اللجنة الولائية بقرارها رقم (١٢٢) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية أعلاه وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة اديان في بلدية ناعور الجديدة أثناء الدوام الرسمي حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

المهندس إبراهيم المصبرات
رئيس اللجنة الولائية المشتركة للواء ناعور

إعلان

قررت اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية للواء ناعور بقرارها رقم (١٣٠) بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٩ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة حسان في بلدية حسان الجديدة رقم (٢٢/٣) بتاريخ ٢٠٠٤/٨/١٠ والمتضمن الموافقة على تخفيض سعة الشارع من (١٤م) إلى سعة (١٦م) وذلك تلافياً لهدم البناء القائم في سعة والمار بالقطر ذوات الأرقام (٦٤، ٦٥) حوض (٢) لم الشوامر من أراضي حسان وذلك حسب المخططات التعديلية المرفقة. بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة حسان في بلدية حسان الجديدة أثناء الدوام الرسمي وللمدة (شهر) من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال الفترة القانونية.

المهندس إبراهيم المصبرات
رئيس اللجنة الولائية المشتركة للواء ناعور

محكمة من الأصل

إعلانات

صداره عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في مرج الحمام

المهندس خسان خريسات

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في مرج الحمام قد قررت بقرارها رقم (١٦٦) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٩ الموافقة على إيداع إعلان مخطط تعديل مسار الشارع المار بالقطع نوات الأرقام (١٦٦، ١٦٧، ١٦٨) حوض (٢) السليجات. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة الوادي الأخضر وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجرينتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معفونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة الوادي الأخضر خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في مرج الحمام قد قررت بقرارها رقم (٢٠٩) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٦ الموافقة على إيداع إعلان مخطط تغيير صفة استغلال جزء من القطعة رقم (١٠٣٥) حوض (٢) الحجارة من سكن (ب) إلى تجاري طولي. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة مرج الحمام وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجرينتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معفونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة مرج الحمام خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في مرج الحمام قد قررت بقرارها رقم (١٦٦) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٦ الموافقة على إيداع إعلان مخطط أحداث طريق سعة (٦٦) ضمن القطعة رقم (١٦٦) حوض (١٤) عيون الجملوس. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة مرج الحمام وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجرينتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معفونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة مرج الحمام خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في مرج الحمام قد قررت بقرارها رقم (١٥٧) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٩ الموافقة على إيداع إعلان مخطط أحداث طريق سعة (٦٦) في القطع نوات الأرقام (١٧٥، ١٧٦) من حوض (١٠) القليلات مع نهاية معلقة. للاعتراض لمدة أسبوعين لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة الضواحي وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجرينتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معفونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة الضواحي خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في مرج الحمام قد قررت بقرارها رقم (٢٠٨) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٦ الموافقة على إيداع إعلان مخطط تطابق الشوارع التنظيمية مع الشوارع الإدارية للقطع نوات الأرقام (١٠٩٥، ١١٢٧، ١١٢٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣) حوض (٢) الطبقة. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة مرج الحمام وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجرينتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معفونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة مرج الحمام خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة لبلديات لواء الجيزة

المهندس محمد عبد المحسن أبو النعم

• تعلن اللجنة اللوائية المشتركة لبلديات لواء الجيزة للتنظيم والأبنية بأنها قررت بقرارها رقم (١١٩) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٩ والمتضمن الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة أم قصير رقم (١٥/٢) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٠ المتضمن الموافقة على إلغاء الطريق سعة (٦٦) المار ضمن القطعة رقم (٨٦) حوض رقم (٨) من أراضي أم قصير لرفع الضرر عن البناء القائم وإزالة للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية والصحف المحلية. فعلى جميع الراغبين في الاطلاع على قرار اللجنة والمخطط والإعلان مراجعة مكتب اللجنة اللوائية المشتركة في مبنى بلدية الجيزة الجديدة / لواء الجيزة أثناء ساعات الدوام الرسمي، حيث يمكن لكل من له علاقة أو مصلحة ويطلب الاعتراض، تقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم مدعومة بالوثائق الثبوتية اللازمة والمخططات التوضيحية والأشكال الداعية للاعتراض وتغلفة إلى رئيس اللجنة اللوائية المشتركة لبلديات لواء الجيزة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية للاعتراض.

محكمة العدل

• تعلن اللجنة الولائية المشتركة للواء الجيزة بصفتها لجنة محلية للتنظيم والأبنية بأنها قررت بقرارها رقم (١٧٢) لعام ٢٠٠٤ الموافقة على إعلان الشوارع المصدقة تصديق مؤقت بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٥٢٤) تاريخ ٢٠٠٣/٦/١ والقرار رقم (٤٢٦) تاريخ ٢٠٠١/٤/١ ضمن الحوض رقم (١، ٧) من أراضي الخضراء، وإعلانه للاعتراض لمدة أسبوعين من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية والصحف المحلية. فعلى جميع الراغبين في الاطلاع على قرار اللجنة والمخطط والإعلان مراجعة مكتب اللجنة الولائية المشتركة في مبنى مديرية الشؤون البلدية / للواء الجيزة أثناء ساعات الدوام الرسمي، حيث يمكن لكل من له علاقة أو مصلحة ويرغب بالاعتراض، تقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم مدعومة بالوثائق الثبوتية اللازمة والمخططات التوضيحية والأسباب الداعية للاعتراض ومعلونة إلى رئيس اللجنة الولائية المشتركة للواء خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية للاعتراض.

• تعلن اللجنة الولائية المشتركة للواء الجيزة بصفتها لجنة محلية للتنظيم والأبنية بأنها قررت بقرارها رقم (٥٤٦) لعام ٢٠٠٤ الموافقة على إعلان الشوارع المصدقة تصديق مؤقت بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٥٨٧) تاريخ ١٩٩٣/٥/٢٣ والقرار رقم (٤٤٠) تاريخ ١٩٩٥/٤/١١ مع تعديل مسار جزء من شارع تنظيمي سعة (١٦م) مار من القطع ذوات الأرقام (٤، ٢٦١، ٢٦٢، ٣٠٠، ٢٣٥، ٣٠١) حوض رقم (١) من أراضي خان الزبيب لإزالة الضرر الواقع على البناء القائم على القطعة رقم (٣٠٠) للاعتراض لمدة (أسبوعين) من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية والصحف المحلية. فعلى جميع الراغبين في الاطلاع على قرار اللجنة والمخطط والإعلان مراجعة مكتب اللجنة الولائية المشتركة في مبنى مديرية الشؤون البلدية / للواء الجيزة أثناء ساعات الدوام الرسمي، حيث يمكن لكل من له علاقة أو مصلحة ويرغب بالاعتراض، تقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم مدعومة بالوثائق الثبوتية اللازمة والمخططات التوضيحية والأسباب الداعية للاعتراض ومعلونة إلى رئيس اللجنة الولائية المشتركة للواء خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية للاعتراض.

اعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدية (بني هاشم/ حمراء السجيم) بان اللجنة الولائية المشتركة في لواء البلدية الشمالية قد قررت بقرارها رقم (٦٠) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لبلدية (بني هاشم) رقم (٢٩/١٧) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١٦ المتضمن الموافقة على: مخطط تخفيض شوارع من (١٢ إلى ١٠م) بحيث يكون التخفيض متر واحد من كل القطع ذوات الأرقام (٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٦٩، ١٧٧٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٧، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٧، ١٧٩٨، ١٧٩٩، ١٨٠٠، ١٨٠١، ١٨٠٢، ١٨٠٣، ١٨٠٤، ١٨٠٥، ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٠٨، ١٨٠٩، ١٨١٠، ١٨١١، ١٨١٢، ١٨١٣، ١٨١٤، ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨١٨، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٢٦، ١٨٢٧، ١٨٢٨، ١٨٢٩، ١٨٣٠، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٣٣، ١٨٣٤، ١٨٣٥، ١٨٣٦، ١٨٣٧، ١٨٣٨، ١٨٣٩، ١٨٤٠، ١٨٤١، ١٨٤٢، ١٨٤٣، ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٤٦، ١٨٤٧، ١٨٤٨، ١٨٤٩، ١٨٥٠، ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٨٥٣، ١٨٥٤، ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٥٧، ١٨٥٨، ١٨٥٩، ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٦٢، ١٨٦٣، ١٨٦٤، ١٨٦٥، ١٨٦٦، ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ١٨٧١، ١٨٧٢، ١٨٧٣، ١٨٧٤، ١٨٧٥، ١٨٧٦، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٧٩، ١٨٨٠، ١٨٨١، ١٨٨٢، ١٨٨٣، ١٨٨٤، ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٨٧، ١٨٨٨، ١٨٨٩، ١٨٩٠، ١٨٩١، ١٨٩٢، ١٨٩٣، ١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٨٩٧، ١٨٩٨، ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠١، ١٩٠٢، ١٩٠٣، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٠٧، ١٩٠٨، ١٩٠٩، ١٩١٠، ١٩١١، ١٩١٢،

إعلانات
صادره عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم كفرنجة
الدكتور المهندس زياد العقيلي

• يعلن للعموم في بلدة كفرنجة منطقة (كفرنجة) بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى في لواء كفرنجة قد قررت بقرارها رقم (٥٠) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٣١ (الموافقة) على قرار اللجنة المحلية في بلدة كفرنجة منطقة (كفرنجة) رقم (٢٩) بند (٤) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٥ المتضمن تغيير صفة استعمال باقي اجزاء القطعة (١٦٠) حوض (١٢) الجسيمة من زراعي منظم إلى سكن (ج) حسب السكن المجاور وحسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وإيداع اعلانه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشرة بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة كفرنجة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

* * * * *

• يعلن للعموم في بلدة كفرنجة منطقة (كفرنجة) بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى في لواء كفرنجة قد قررت بقرارها رقم (٥٧) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٨ (الموافقة) على قرار اللجنة المحلية في بلدة كفرنجة منطقة (كفرنجة) رقم (٣٣) بند (٢) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٢ المتضمن تخفيض سعة شارع تنظيمي من (١٠) إلى (٦) والمسار بالقطع (٢٨٠، ٢٨٥، ٢٨٦، ٣٦٢، ٢٨٧، ٢٤٤، ٣٤٠، ٣٦٠، ٣٦١) وعمل نهاية منطقة وإلغاء الشارع التنظيمي المار بالقطع (٣٧٤، ٣٧٥) حوض (٨) لتلافي إحداث فضلات واعطاء الأجزاء المتبقية صفة استعمال السكن المجاور وحسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وإيداع اعلانه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشرة بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة كفرنجة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

* * * * *

• يعلن للعموم في بلدة كفرنجة منطقة (كفرنجة) بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى في لواء كفرنجة قد قررت بقرارها رقم (٦٥) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٥ (الموافقة) على قرار اللجنة المحلية في بلدة كفرنجة منطقة (كفرنجة) رقم (٣٧) بند (٤) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٠ المتضمن توسعة طريق الفوازي من (٣) إلى (٦) وتحويلها إلى تنظيمي والمارة بالقطع ذوات الأرقام (١٠١، ٣٧، ٨٢٦، ٣٥، ٣٨) وحتى بداية للقطعة (٣٦) من حوض رقم (٤) البلد وذلك لخدمة مجمع السريات العائد للبلدية والقائم على القطع (١٠١، ٤٨١، ١٠٤) من نفس الحوض وحسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وإيداع اعلانه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشرة بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة كفرنجة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

* * * * *

• يعلن للعموم في بلدة كفرنجة منطقة (كفرنجة) بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى في لواء كفرنجة قد قررت بقرارها رقم (٦٦) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٦ (الموافقة) على قرار اللجنة المحلية في بلدة كفرنجة منطقة (كفرنجة) رقم (٣١) بند (٧) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٨ المتضمن تغيير صفة استعمال من سكن (ب) إلى سكن (د) بالقطع ذوات الأرقام جزء من القطعة (٥٢) وكل القطع (٣٣١، ٣٢٢، ٦٦، ٥٤) من حوض رقم (٧) البلدية وحسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وإيداع اعلانه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشرة بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة كفرنجة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية المشتركة وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية الفحيص رقم (٣١٦) لسنة ٢٠٠٤ قررت اللجنة اللوائية المشتركة الموافقة على اعتماد الطريق الإفرازي سعة (٣) المار بمحاذاة القطع ذوات الأرقام (٣٢٧ إلى ٣٤٠، ٢٦٥، ٢٦٦، ١٣٦) من حوض (١٣) ثلثة راويل كشارع تنظيمي واستحداث طريق سعة (٣) يمر بالقطعة رقم (٩٥) من نفس الحوض ليربط مع الطريق الإفرازي وذلك لإيصال خدمات الصرف الصحي للمنطقة وإعلان المخطط للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية الفحيص وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس محمود السور
رئيس اللجنة اللوائية المشتركة
لواء الفحيص

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية المشتركة وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية الفحيص لسنة ٢٠٠٤ قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط لإبدال القطع ذوات الأرقام الجزء المتبقي من القطعة (٩) والقطع (٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٣، ٤٤، ٤٧، ٥١، ٥٣، ٥٤، ٢٦، ١٨) من حوض (٥) لم الأخرى إلى حدود التنظيم وتنظيمها سكن لخضر حسب المجاور واستحداث شارع سعة (١٢) يمر بالقطع ذوات الأرقام (١٩، ٢٦، ٥٤، ٥٣، ٥١، ٥٣، ١٨، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٥٧، ٩، ٨، ٧٦، ١٢٢، ١٢٣، ٧١) من نفس الحوض واستحداث طريق سعة (٨) يمر بالقطع ذوات الأرقام (٩، ٧١، ١٢١، ١٢٠، ٨٤، ٨، ٧) من حوض (٥) لم الأخرى والقطع (٢٠٧، ٩٥، ٩٦) من حوض (٣) القريتين واعتماد الشارع الإفرازي تنظيمي سعة (٦) المار بمحاذاة القطع (١٢١، ١٢٢، ٧١، ٧٦) من حوض (٥) لم الأخرى واستحداث طريق سعة (٦) تربط مع الإفرازي تمر بالقطع ذوات الأرقام (١٢٠، ١٢٣، ٧) من نفس الحوض واستحداث طريق سعة (٦) تربط مع الإفرازي يمر بالقطع ذوات الأرقام (٨٥، ٨٤، ٧١) وإلغاء الشارع سعة (١٦) المار بالقطع (٤٨، ٣٩، ٣٨، ٣٧) من حوض (٥) لم الأخرى حيث يلحق للضرر بالبلدية وبرك مياه قامة في المنطقة وإلغاء على الطريق الزراعي واعتماد الشارع التنظيمي سعة (٦). وإعلان المخطط للاعتراض لمدة اسبوعين لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية الفحيص وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس محمود السور
رئيس اللجنة اللوائية المشتركة
لواء الفحيص

محكمة العدل

اعلان

اطلعت لجنة التنظيم اللوائية المشتركة للواء الرشيد على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة القاسية رقم (٤٢/القاسية) لسنة ٢٠٠٤ والمخطط التنظيمي المتضمن الموافقة على الاقتراح المقدم من مدير دائرة التخطيط والتنظيم بخصوص تغيير صفة استئصال القطعة رقم (٣٧٤٥) حوض (٢/المصر) من اراضي عطل السرقاء والرسيفة من مباني عامة إلى تجاري طولي لكامل القطعة بارتفاع (٤) للواجهة الشرقية والواجهة الغربية وتحويل جزء من القطعة رقم (١٣٥٧) إلى تجاري طولي لكامل القطعة وتغيير صفة استئصال جزء من القطعة رقم (٣٧٤٤) من نفس الحوض واللوحنة والقرية المحلية لشارع (١٤) من الناحية الشرقية من مباني عامة إلى تجاري طولي عمق (١٤) بارتفاع (٤) وتعديل مسار الشارع (١٢) والواقع بين القطعتين المشار اليهما اعلاه وذلك بإلغاء الأجزاء المارة بالقطعة رقم (٣٧٤٥) واستحداث الأجزاء المسارده اسم القطعة رقم (٣٧٤٤) وتوسيعه ليصبح عرض (١٤) وذلك باستحداثه باتجاه القطعة (٣٧٤٤) وإلغاء الأجزاء المارة بالقطع ذات الأرقام (١٢٠٧، ١٢١٠، ١٣٩٤، ٣٧٤٤، ١٣٥٨) واستحداث الأجزاء المارة أمام القطع ذات الأرقام (من القطعة ١٢٠٧ إلى القطعة رقم ١١٥٦) حوض ٢/المصر وإلغاء جزء من النهاية المظلمة المخترقة للبناء القائم على القطعة رقم (٣٧٤٥) وحسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية. يعلن لاطلاع العموم بأن لجنة التنظيم اللوائية المشتركة قررت بقرارها رقم (١/٩) لسنة ٢٠٠٤ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية المنوّه عنه اعلاه مع المخطط التنظيمي المرفق وإعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

المهندس محمد القضاة

رئيس بلدية الرشيد

رئيس لجنة التنظيم اللوائية المشتركة للواء الرشيد

اعلان

اطلعت لجنة التنظيم اللوائية المشتركة للواء الرشيد على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة العاصرية رقم (١٤٦/العاصرية) لسنة ٢٠٠٤ والمخطط التنظيمي المتضمن الموافقة على تغيير صفة استئصال بعض المناطق السكنية ضمن حوض (٥) البلد من اراضي عطل الرشيد من سكن (ج) إلى سكن (د) كون الأبنية القائمة ضمن هذه المناطق مكتظة بالأبنية السكنية ووعورة بعض المناطق وشدة تحادها ولا تطابق لحكم سكن (ج). يعلن لاطلاع العموم بأن لجنة التنظيم اللوائية المشتركة قررت بقرارها رقم (٣٥/٨) لسنة ٢٠٠٤ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية المنوّه عنه اعلاه مع المخطط التنظيمي المرفق وإعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

المهندس محمد القضاة

رئيس بلدية الرشيد

رئيس لجنة التنظيم اللوائية المشتركة للواء الرشيد

اعلان

اجتمعت اللجنة اللوائية المشتركة للواء الشوبك واطلعت اللجنة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة الشوبك رقم (٩/٧) لسنة ٢٠٠٤ تاريخ ٢٠٠٤/٣/٧ المتضمن الموافقة على تخفيض سعة منحنيات ضمن القطع ذات الأرقام (٥٨، ٢٨١) حوض (٣٦) المغير وتخفيض سعة جزء من شارع ضمن القطعة رقم (٥٨) حوض (٣٦) المغير واستحداث جزء بديل لشارع ضمن القطعة رقم (٢٠٧) حوض (٣٧) البقعة الشمالي. وحسب المخطط المرفق المعد لهذه الغاية. وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية المشتركة للواء الشوبك بقرارها رقم (١/٥) لسنة ٢٠٠٤ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة الشوبك الآتية الذكر وإيداع اعلاجه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التوضيحية لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة الشوبك وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض ومدعماً بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

المهندس محمد عبد القادر الطور

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء الشوبك

اعلان

اجتمعت اللجنة اللوائية لبلدية بلعا الجديدة بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٧ وبعد الاطلاع على قرار اللجنة المحلية لمنطقة بلعا رقم (١٠٨/٢٦) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٦ والمتضمن الموافقة على احداث شارع (١٠) بنهاية مظلة المار بالقطع ذات الأرقام (٣٧٢، ٢٤٨، ٣٧٠، ٣٦٨، ٣٦٩) واحداث طريق سعة (١٦) ضمن القطع ذات الأرقام (٢٤٦، ٢٤٨) وتعديل وتخفيض الطريق المار بالقطع ذات الأرقام (١٣، ٢٤٦) ليصبح مناصفة وإلغاء جزء من طريق (٨) المار بالقطع ذات الأرقام (٢٦٤، ٢٦٥، ١٣) وجميعها من الحوض رقم (٧) الجابرية من اراضي بلعا. لذا قررت اللجنة اللوائية للموافقة على القرار المذكور اعلاه وإيداع اعلاجه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التوضيحية لدى اللجنة اللوائية لبلدية بلعا الجديدة واللجنة المحلية لمنطقة بلعا وتقديم اعتراضاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية.

المهندس محمد عيسى عويجات

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية بلعا الجديدة

اعلان

اطلعت اللجنة اللوائية المشتركة للقضاء ببيرون على قرار اللجنة المحلية لمنطقة ام رمانة رقم (٣٨/١) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١١ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة استئصال من زراعي إلى سكن (ب) وذلك لعل شريط تنظيمي ضمن اجزاء من القطع ذات الأرقام (٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٤٥١) حوض (٢) المصر. تقرر اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٣٩/٤) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٧ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية لمنطقة ام رمانة المشار اليه اعلاه وحسب المخطط المعد لهذه الغاية وإيداع اعلاجه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية وتقديم اعتراضهم لدى اللجنة اللوائية المشتركة للقضاء ببيرون إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق التوضيحية والاوراق الثبوتية.

حامد الفايهه

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للقضاء ببيرون بالوكالة

محكمة العدل

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية المشتركة للواء ذبيان قد قررت بقرارها رقم (٢/٢٢) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١١ الموافقة على إلغاء الشارع التنظيمي المار بالقطعة رقم (١٧) من الحوض رقم (١) عرقوب ام زبارة من اراضي ام شجيرة القريبة وكذلك الموافقة على تسمية الطريق الإفراسي من سعة (٦١) إلى سعة (١٢) حيث للتوسعة تمر بالقطع ذوات الأرقام (٨، ١٧، ٢٢) من الحوض رقم (١) أعلاه وكذلك الموافقة على إلغاء جزء من الشارع التنظيمي المار بالقطع ذوات الأرقام (٣١، ٣٢، ٣٩) من الحوض رقم (١) أعلاه واعتماد بدل للجزء الملغى يمر بالقطع ذوات الأرقام (٣١، ٣٢، ٤١) من الحوض رقم (١) عرقوب ام زبارة من اراضي ام شجيرة القريبة / بلدة النهضة / بلدية ذبيان الجديدة/ لواء ذبيان وكما هو موضح بالمخطط المعد لهذه الغاية وإيداع اعلان المخطط للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين هذا ويحق لأصحاب العلاقة الاطلاع عليه لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة ذبيان / بلدية ذبيان الجديدة مدعين اعتراضاتهم واعتراضاتهم بالوثائق والأوراق الثبوتية للتأتمة وخلال مدة انقضاء الذكر.

المهندس عماد العبدالك

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء ذبيان

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية للواء الحسا قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية لبلدية الحسا والمخطط المقترح وقررت الموافقة على إلغاء الشارع سعة (١٢) والمحاذي للقطع (٤٤، ٤٥) حي الجامع الشمالي/ حوض البلد/ من اراضي بلدة الحسا وذلك لوجود مبنى في سعة الشارع واستحداث سكن (ج) على الشارع المراد الغاءه واستحداث طريق سعة (٦١) على الساحة العامة الواقعة بين القطعتين (٤١) و(٤٥) حي الجامع الشمالي (٣) حوض البلد (١) من اراضي بلدة الحسا. قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية الموافقة على المخطط المقترح وإيداعه للاعتراض لمدة (شهر) اعتباراً من تاريخ نشر اعلانه في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يحق لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط المودع لدى مكتب اللجنة المحلية في بلدية الحسا إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه للسيد مكرتير اللجنة المحلية خلال المدة القانونية.

المهندس دسوق الصقور

رئيس اللجنة اللوائية / لواء الحسا

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدية ام الجمال الجديدة بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى لبلدية ام الجمال الجديدة قد قررت بقرارها رقم (١/٨٥) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لبلدية ام الجمال الجديدة / منطقة الكوم الأحمر رقم (٢/٢٣) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١٤ والمتضمن:

(ب) الى حديقة كونها موجودة على أرض الواقع ومالك للبلدية واحداث والغاء شوارع سعة (١٢) م ضمن الحوض رقم (١) للطنطور كون الشوارع المراد احداثها معيدة على الواقع. وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإيداع اعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لذوي الاعلاقة تقديم اعتراضهم الى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدية ام الجمال الجديدة / منطقة الكوم الأحمر خلال المدة القانونية معززة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه.

المهندس نهاد أبو جوده

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم / رئيس بلدية ام الجمال الجديدة

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدية ام الجمال الجديدة بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى لبلدية ام الجمال الجديدة قد قررت بقرارها رقم (١/٨٣) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لبلدية ام الجمال الجديدة / منطقة ام الجمال رقم (١٥/٢) تاريخ ٢٠٠٤/٤/١٠ والمتضمن :

١. الموافقة على استحداث الشارع للمعد على الواقع بسعة (٢٠) م والذي يمر ضمن القطع ذوات الأرقام (٦١، ١١٠) حوض ٢/ الخربة من اراضي ام الجمال.

٢. الموافقة على استحداث شارع بسعة (٢٠) م ضمن القطعة رقم (٦١) حوض ٢/ الخربة من اراضي ام الجمال.

٣. الموافقة على إلغاء الشارع التنظيمي بسعة (٢٠) م والذي يمر ضمن القطعة رقم (١١٠) حوض ٢/ الخربة من اراضي ام الجمال. وحسب المخطط المعد لهذه الغاية. وإيداع اعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لذوي الاعلاقة تقديم اعتراضهم الى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدية ام الجمال الجديدة / منطقة ام الجمال خلال المدة القانونية معززة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه.

المهندس نهاد أبو جوده

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم / رئيس بلدية ام الجمال الجديدة

محكمة العدل

إعلان

اجتمعت اللجنة اللوائية المشتركة لنواء الرويشد واطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأمانة لمنطقة الرويشد رقم (١٢٤/١) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٠ والمتعلق بتقليص سعة شارع (١٦) وتحويله إلى خطه (١٤) وذلك تلافياً لهدم منزل قلم وقررت بقرارها رقم (٧٢/١) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢١ الموافقة على القرار المذكور ورفعته إلى مجلس التنظيم الأعلى وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين. يجوز لأي العلاقة الاطلاع وتقديم اعتراضاتهم لدى مبنى منطقة الرويشد.

المهندس صالح المظفر

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة لنواء الرويشد

* * * * *

إعلان

بمجلس لاطلاع الصوم في بلدية حوشا الجديدة بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى لبلدية حوشا الجديدة قد قررت بقرارها رقم (٢٧/٢٣) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في بلدية حوشا الجديدة منطقة المصراع رقم (٢٤/١٢٣) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٩ والمتضمن الموافقة على إلغاء الدخلة التنظيمية والملونة باللون الأزرق واعتماد الدخلة الجديدة المقترحة بدلاً عنها وبمبلغ التسعة (٩) والملونة باللون الأحمر والواقع على القطعة رقم (١٦) حوض (٤) من أراضي المصراع / الدخلة وعناية قررت اللجنة اللوائية للتنظيم الموافقة على القرار آنف الذكر وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين.

المهندس عصام غلبي

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

رئيس بلدية حوشا الجديدة

البنك المركزي الأردني

إعلان

صادر عن البنك المركزي الأردني

- قرر مجلس إدارة البنك المركزي الأردني بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٧ منح الشريكين المذكورين إنشاء الترخيص النهائي:-
- ١ - شركة نعيم وطالب أبو البصل للصرافة/ عمان/ صويلح.
- ٢ - شركة شاكر سليم العكش وأولاده للصرافة (العكش للصرافة) عمان/ وسط البلد/ شارع الملك طلال.

البنك المركزي الأردني

* * * * *

المحامون الشرعيون

- أثبت فيما يلي أسماء المحامين الشرعيين الذين دفعوا رسوم المحاماة الشرعية لعام ٢٠٠٤.

قاضي القضاة

عز الدين الخطيب التميمي

اسم المحامي
محمد يوسف عبدالحفي درويش
راسي لبيب موسى صلاح
بسام راجح محمد كشور
سهيل محمد مسعود الجاد
محمد يوسف عبد الله الشبول
طله محمد تيم حجازي
أمنه عبدالحفي محمود البرغوثي
فراس سلطان صلاح الخطيب
نعمه احمد سالم حياصات
محمود سعيد محمد الذويبي

اسم المحامي
محمود سليم الحسن الدبي
لقلق عبدالرحيم عبدالقادر الخطيب
فرحان محمد العود الشبول
سعد سليم عبدالهادي الشوب
سكند ياسين مطلق الشمايلة
ولادة اسعد حسن أبو الهيجاء
عبدالحليم ابراهيم خليل المشوش
احمد محمود عبدالرحيم عبدالسلام
عيسى احمد حسين عطيا
فهد احمد خليل المرعي

محكمة العدل

اسم المحامي
اسعد محمود ابراهيم المحاميد
وائل ضلطن ذياب الشحات
لؤي احمد يوسف الوريكات
مجمع محمد علي القاصري
مريم حسين سمور المساعد
رفيق حسن عبد الصراوي
رياض محمد سعد عام
مخلص جميل سلام الزواهره
محمد عوض عابد التميمي
مرام عبدالمعين عويضة المعايه
سمر محمود سليمان شفا عري
صهيب محمود محمد المصري
اسماعيل سامي ثمر ابو عبد
بشار امين حسين منزل
سعود محمد صالح الهيرات
لحم عبدالرحيم مصطفى الراجبي
محمد مصطفى محمد كساب الروسان
باسم محمد دخل الله الروسان
جمال ابراهيم احمد الزعبي
عبدالله عيسى عبدالله الحوراني
شادي محمد محمود المزل
صلاح محمد الفارس شلق
ابراهيم فلاح الملاحه حجازي
حكمت محمد سليمان المزاري
صلاح مصطفى صالح محمد
اسامه محمد صبحي البسطامي
موسى عبدالخالق موسى المصري
نجاح مصطفى اسعد الزكاه
سفر مملوح مصطفى حمده
اسامه احمد محمود الحوراني

اسم المحامي
فراس محمد تيسير علي سنو
عوده عطا منصور الرواشده
نجوى محمد عبدالرحمن حلي
رائد رشيد يوسف حكواتي
محمد نور علي محمد الزعبي
فايز محمد مصلح فوارسه
وايد شالح يوسف الخالدي
ابلي احمد حامد زريكات
محمد احمد سلامه المسيردين
نضال محمد رسمي ابو الهيجاء
احمد مصري موسى الكايد
سلام عطا الله الملوول الغوري
شعلان سلام حمد الله الندي
محمد امين سليم الصمادي
عبد يوسف علي العبادي
رفيق توفيق محمد العارضة
ضياء يوسف ذياب عواد
اسماعيل داود احميدان مطر
حنا ربيعي عبدالقادر الناطور
راسم سليم محمد الشريف
بشير محمود حسين الحوراني
ربا انيب عمر الطيبي
الهلم محمد درويش الشوا
موسى سليمان داود سمحان
فوزي فاخر حسن الفروخ
مصطفى سلامه سليمان محمد
محمد مزاح احمد عرجاتي
فايز ابراهيم كساب الشنيكات
احمد فلاح منزل الصوف
عبدالله خليفة السعد خالور

الإعلانات

إعلان

- يعلن للتصوم بأنه تم تسجيل جمعية باسم الجمعية الأردنية لإدارة الموارد البشرية كجمعية عادية وفقاً لأحكام لقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

المجلس سميرو الجباشة
وزير المالية

إعلانات

صادره عن وزير التنمية الاجتماعية السيد رياض أبو كركي

- يعلن بأنه تم تسجيل حضارة عابده والمعلقة تحت الرقم (٢٠٦١) في اليوم السادس من شهر أيلول لسنة ٢٠٠٤م. وذلك وفقاً لنظام دور الحضارة رقم (٦٦) لسنة ١٩٧١.

- يعلن أنه في اليوم الخامس عشر من شهر أيلول من عام ٢٠٠٤ ميلادية تم تسجيل جمعية المشية للتربية الخاصة محافظة/ المرقى تحت رقم (١٤٦٥) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٥ استناداً لأحكام لقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

- يعلن أنه في اليوم الرابع من شهر تشرين الأول من عام ٢٠٠٤ ميلادية تم تسجيل جمعية الاسل للتنمية الاجتماعية محافظة/ مادبا - ذيبان تحت رقم (١٤٧١) تاريخ ٢٠٠٤/١٠/٤ استناداً لأحكام لقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

إعلانات

صادره عن مدير عام مؤسسة المناطق الحرة السيد علي المداحه

- اذن بان شركة السيارات الخصوصية والمصلحة الجديدة قد سجلت لديها في سجل شركات ذات المسؤولية المحدودة تحت الرقم (٤٢٥) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٨.

اسم الشركة: شركة السيارات الخصوصية والمصلحة الجديدة.

اسماء الشركاء
لوري والورسكي
الجنسية
روسي

الطون
المنطقة الحرة/ الزرقاء

مركز الشركة: المنطقة الحرة/ الزرقاء.

ملاذو رأسمال الشركة: (٣٠٠٠) ثلاثون ألف دينار.

مدة الشركة: ضمن اللوائح والأنظمة والتعليمات.

تاريخ ابتداء العمل: ٢٠٠٤/٩/٢٨.

رقم الإصدار المعلن: (٨١٨٠٨) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٩

محكمة من الأصل

- اعلن بان شركة البارجة لتجارة المواد الغذائية قد سجلت لدينا في سجل شركات ذات المسؤولية المحدودة تحت الرقم (٤٢٠) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٧.
- اسم الشركة: شركة البارجة لتجارة المواد الغذائية.

الجنسية	المنطقة الحرة/ الزرقاء	الطوائف
أردني	المنطقة الحرة/ الزرقاء	١ - هيثم خالد عبدالكريم الدحل
أردني	المنطقة الحرة/ الزرقاء	٢ - صعد عبدالرزاق حمدان الدحل
مركز الشركة: المنطقة الحرة/ الزرقاء.		
مقدار رأسمال الشركة: (٥٠٠٠) خمسون ألف دينار.		
مدة الشركة: ضمن القوانين والأنظمة والتطبيقات.		
تاريخ ابتداء العمل: ٢٠٠٤/٩/٧.		
رقم الإصدار المالي: (٧٥٤٧٧٩) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٧.		

* * * * *

- اعلن بان شركة خالد احمد البشاشه قد سجلت لدينا (فرع) في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٥٩٠) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢١.
- اسم الشركة: شركة خالد احمد البشاشه.

الجنسية	المنطقة الحرة/ الزرقاء	الطوائف
أردني	المنطقة الحرة/ الزرقاء	١ - محمد احمد محمد البشاشه
أردني	المنطقة الحرة/ الزرقاء	٢ - خالد احمد محمد البشاشه
مركز الشركة: المنطقة الحرة/ الزرقاء (فرع).		
مقدار رأسمال الشركة: (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف دينار.		
مدة الشركة: ضمن القوانين والأنظمة والتطبيقات.		
تاريخ ابتداء العمل: ٢٠٠٤/٩/٢١.		
رقم الإصدار المالي: (٧٥٤٩٧٦) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢١.		

* * * * *

- اعلن بان شركة سراج اخوان قد سجلت لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٥٩١) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٩.
- اسم الشركة: شركة سراج اخوان.

الجنسية	المنطقة الحرة/ الزرقاء	الطوائف
أردني	المنطقة الحرة/ الزرقاء	١ - مصطفى احمد حسين يحيى
أردني	المنطقة الحرة/ الزرقاء	٢ - عبدالرحمن احمد حسين يحيى
مركز الشركة: المنطقة الحرة/ الزرقاء.		
مقدار رأسمال الشركة: (٥٠٠) خمسة آلاف دينار.		
مدة الشركة: ضمن القوانين والأنظمة والتطبيقات.		
تاريخ ابتداء العمل: ٢٠٠٤/٩/١٩.		
رقم الإصدار المالي: (٧٥٤٩٧٦) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٩.		

- اعلن بان شركة محمد الهزير وشريكه قد سجلت لدينا (فرع) في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٥٩٢) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٢.
- اسم الشركة: شركة محمد الهزير وشريكه.

الجنسية	المنطقة الحرة/ الزرقاء	الطوائف
أردني	المنطقة الحرة/ الزرقاء	١ - محمد إبراهيم عبدالرحمن الهزير
أردني	المنطقة الحرة/ الزرقاء	٢ - وائل محمود عبدالرحمن الهزير
مركز الشركة: المنطقة الحرة/ الزرقاء (فرع).		
مقدار رأسمال الشركة: (٥٠٠) خمسة آلاف دينار.		
مدة الشركة: ضمن القوانين والأنظمة والتطبيقات.		
تاريخ ابتداء العمل: ٢٠٠٤/٩/٢٢.		
رقم الإصدار المالي: (٧٥٤٩٨١) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٢.		

* * * * *

- اعلن بان شركة محمد نصيرات وابراهيم الحوامده قد سجلت لدينا فرع في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٥٩٣) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٣.
- اسم الشركة: شركة محمد نصيرات وابراهيم الحوامده.

الجنسية	المنطقة الحرة/ الزرقاء	الطوائف
أردني	المنطقة الحرة/ الزرقاء	١ - محمد يحيى محمود إبراهيم نصيرات
أردني	المنطقة الحرة/ الزرقاء	٢ - إبراهيم حمد حمدان الحوامده
مركز الشركة: المنطقة الحرة/ الزرقاء (فرع).		
مقدار رأسمال الشركة: (٥٠٠) خمسة آلاف دينار.		
مدة الشركة: ضمن القوانين والأنظمة والتطبيقات.		
تاريخ ابتداء العمل: ٢٠٠٤/٩/٢٣.		
رقم الإصدار المالي: (٨١٨٠٠١) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٣.		

* * * * *

- اعلن بان شركة عبدالعزيز العوران وشريكه قد سجلت لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (١٠٦) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٦.
- اسم الشركة: شركة عبدالعزيز العوران وشريكه.

الجنسية	المنطقة الحرة/ الزرقاء	الطوائف
أردني	المنطقة الحرة/ الزرقاء	١ - عبدالعزيز هليل عبدالعزيز العوران
أردني	المنطقة الحرة/ الزرقاء	٢ - محمود عبدالعزيز هليل العوران
مركز الشركة: المنطقة الحرة/ الزرقاء.		
مقدار رأسمال الشركة: (١٦٠٠) ستة عشر ألف دينار أردني.		
مدة الشركة: ضمن القوانين والأنظمة والتطبيقات.		
تاريخ ابتداء العمل: ٢٠٠٤/٩/٢٦.		
رقم الإصدار المالي: (٨١٨٠١٦) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٦.		

محكمة العدل

- اعلن بان شركة الصلدين للاستيراد والتصدير قد سجلت لدينا في سجل شركات ذات المسؤولية المحدودة تحت الرقم (٤٢٤) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٨.
- اسم الشركة: شركة الصلدين للاستيراد والتصدير.

اسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
١ - عادل صادق عبد الله	عراقي	المنطقة الحرة/ الزرقاء
٢ - عمر عادل صادق	عراقي	المنطقة الحرة/ الزرقاء

مركز الشركة: المنطقة الحرة/ الزرقاء.

مقدار رأسمال الشركة: (١٠٠٠٠٠) مائة ألف دينار.

مدة الشركة: ضمن القوانين والأنظمة والتطبيقات.

تاريخ ابتداء العمل: ٢٠٠٤/٩/٢٨.

رقم الإصدار المالي: (٨١٨٠٦١) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٨.

- اعلن بان شركة محمد يوسف الضمور وشريكه قد سجلت لدينا (فرع) في سجل شركات التوصية البسيطة تحت الرقم (١٠٧) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٨.
- اسم الشركة: شركة محمد يوسف الضمور وشريكه.

اسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
١ - محمد يوسف سليمان الضمور	أردني	المنطقة الحرة/ الزرقاء
٢ - عبد الكريم محمد يوسف الضمور	أردني	المنطقة الحرة/ الزرقاء

مركز الشركة: المنطقة الحرة/ الزرقاء (فرع).

مقدار رأسمال الشركة: (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار.

مدة الشركة: ضمن القوانين والأنظمة والتطبيقات.

تاريخ ابتداء العمل: ٢٠٠٤/٩/٢٨.

رقم الإصدار المالي: (٨١٨٠٧٤) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٨.

- اعلن بان شركة امارات للتجارة العامة والاستثمار قد سجلت لدينا (فرع) في سجل شركات ذات المسؤولية المحدودة تحت الرقم (٤٢١) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٢.
- اسم الشركة: شركة امارات للتجارة العامة والاستثمار.

اسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
١ - محمد سليم حسين أبو عده	أردني	المنطقة الحرة/ الزرقاء
٢ - يحيى محمد سليم أبو عده	أردني	المنطقة الحرة/ الزرقاء

مركز الشركة: المنطقة الحرة/ الزرقاء (فرع).

مقدار رأسمال الشركة: (١٠٠٠٠٠) مائة ألف دينار.

مدة الشركة: ضمن القوانين والأنظمة والتطبيقات.

تاريخ ابتداء العمل: ٢٠٠٤/٩/٢٢.

رقم الإصدار المالي: (٨١٨٠٨٩) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٢.

- اعلن بان شركة المعقل ومحمد أبو شلب قد سجلت لدينا (فرع) في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٥٩٤) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٩.
- اسم الشركة: شركة المعقل ومحمد أبو شلب.

اسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
١ - المعقل عبد الكريم محمود أبو شلب	أردني	المنطقة الحرة/ الزرقاء
٢ - محمد عبد الكريم محمود أبو شلب	أردني	المنطقة الحرة/ الزرقاء

مركز الشركة: المنطقة الحرة/ الزرقاء (فرع).

مقدار رأسمال الشركة: (١٠٠٠) ألف دينار.

مدة الشركة: ضمن القوانين والأنظمة والتطبيقات.

تاريخ ابتداء العمل: ٢٠٠٤/٨/٢٩.

رقم الإصدار المالي: (٨١٨٠٧١) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٨.

- اعلن بان شركة السقار وابو عتيقه قد سجلت لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٥٨٩) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٠.
- اسم الشركة: شركة السقار وابو عتيقه.

اسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
١ - خالد يوسف حمد أبو عتيقه	أردني	المنطقة الحرة/ الزرقاء
٢ - تيسير غازي محمود السقار	أردني	المنطقة الحرة/ الزرقاء
٣ - وليد حسن نواف أبو عتيقه	أردني	المنطقة الحرة/ الزرقاء

مركز الشركة: المنطقة الحرة/ الزرقاء.

مقدار رأسمال الشركة: (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار.

مدة الشركة: ضمن القوانين والأنظمة والتطبيقات.

تاريخ ابتداء العمل: ٢٠٠٤/٩/٢٠.

رقم الإصدار المالي: (٧٥٤٩٥٣) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٠.

- اعلن بان شركة محمد محمود الرفاعي وأولاده قد سجلت لدينا (فرع) في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٥٨٤) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٣١.
- اسم الشركة: شركة محمد محمود الرفاعي وأولاده.

اسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
١ - محمد محمود محمد الرفاعي	أردني	المنطقة الحرة/ الزرقاء
٢ - محمود محمد محمود الرفاعي	أردني	المنطقة الحرة/ الزرقاء
٣ - احمد محمد محمود الرفاعي	أردني	المنطقة الحرة/ الزرقاء

مركز الشركة: المنطقة الحرة/ الزرقاء (فرع).

مقدار رأسمال الشركة: (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار.

مدة الشركة: ضمن القوانين والأنظمة والتطبيقات.

تاريخ ابتداء العمل: ٢٠٠٤/٨/٣١.

رقم الإصدار المالي: (٧٥٤٨١٣) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٩.

محكمة العدل

- اعلن بان الشركة الأردنية للتدريب الطيران والتدريب التشبيهي والمسجلة لدينا في سجل شركات ذ.م.م تحت الرقم (٨٤) تاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٥ قد اجرت التغييرات التالية:
١. تخفيض رأسمال الشركة ليصبح رأسمال (١٠٠٠٠٠٠٠) عشرة ملايين دينار اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٢.

* * * * *

- اعلن بان شركة نادر سليمان سويدان والمسجلة لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٣٤٩) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٩ قد اجرت التغييرات التالية:
١. تغيير اسم الشركة ليصبح شركة عبدالله الفاضل ومحمد الحمادشة.
٢. المسجل الشريك نادر سليمان سويدان.

* * * * *

- اعلن بان شركة احمد سامح سريو وشركاه والمسجلة لدينا في سجل شركات تضامن تحت الرقم (٤٨٢) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١ قد اجرت التغييرات التالية:
١. تغيير اسم الشركة ليصبح شركة سريو وشركاه.
٢. التضمين الشريك خالد رشيد راشد سعيد خلوف.

* * * * *

- اعلن بان شركة عبدالوهاب راجكو توالا وشركاه والمسجلة لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٥٢٦) تاريخ ٢٠٠٢/١١/٩ قد اجرت التغييرات التالية:
١. تعديل اسم الشركة ليصبح شركة عبدالوهاب راجكو توالا وشركاه.
٢. التضمين السيدة فريدة ابراهيم بكير.

* * * * *

- اعلن بان شركة هونغ كونغ لصناعة اكسسوارات الالبسة الجاهزة وتجارتها والمسجلة لدينا في سجل شركات ذ.م.م تحت الرقم (١٦٢) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٧ قد اجرت تغيير زيادة رأسمال الشركة ليصبح (١٦٠,٠٠٠) مئة وستون ألف دينار واصبحت حصص الشركاء كما يلي:-
١. كوشان شاند باجوماي جسونكي (٦٠٠٠) ستون ألف دينار.
٢. ديف كومار ايداساني (٥٠٠٠) خمسون ألف دينار.
٣. سوريش ميراثوري (٥٠٠٠) خمسون ألف دينار.

* * * * *

- اعلن بان شركة القيسي والحبلاوي وشركاهم والمسجلة لدينا في سجل شركات توصية بسيطة تحت الرقم (١٨) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٧ قد اجرت التغييرات التالية:
١. تغيير اسم الشركة ليصبح اسم الشركة القيسي والحبلاوي وشركاهم.
٢. التضمين محمد امر علي الحبلاوي كشريك متضامن.
٣. التضمين سوسن عبد غلوي كشريك مؤخر.
٤. التضمين محمود (محمد سميج) شهاب القيسي كشريك مؤخر.
٥. رفع رأس مال الشركة من (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار ليصبح (٥٠٠٠٠) خمسون ألف دينار.

اعلان

صادر عن بنك الاسكان للتجارة والتمويل

السادة / عملاء ومساهمين بنك الاسكان للتجارة والتمويل المحترمين

استناداً الى احكام قانون تملك الحكومة للاموال التي يلحقها التقادم رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٥/ يرجو بنك الاسكان للتجارة والتمويل من اصحاب العلاقة المذكورين اثناء مراجعته فروع البنك المعنيه خلال مده اقصاها ثلاثة شهور من تاريخ هذا الاعلان وذلك لاستلام اموالهم المبينه ازاء اسمائهم مصطحبين معهم الوثائق الثبوتية اللازمة وفي حال التخلف عن ذلك فان البنك ينذرهم بان اموالهم المبينه اثناء ستؤول ملكيتها الى حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بموجب القانون المبين اعلاه .

بنك الاسكان للتجارة والتمويل

كذلك يبين كافة الحسابات التي ستؤول الى التقادم ولم يراجع اصحابها لتاريخه

الرقم الحسابي	اسم العميل	رقم الحساب	المركز الرئيسي
١.	لمة عيسى ابو الحاج م. عبدالرحمن محمد لصلص	٠٠١٠٥٣٢٨٨٠١٠١	٣٣٠,٦٠٥
٢.	ولغا يوسف الاحول	٠٠٤٠١٥٤٤٤٠١٠١	٤٢٩,١٩٢
٣.	حنا جورج مكسك	٠٠٤٠٣٠١٧٩٠١٠١	٦١٣,٥٦٣
٤.	سويحة ارملة عليل طوقان	٠٠٤٠٥١٩٠٤٠١٠١	٧١٦,٤٢٠
٥.	صبيح فؤاد حسين المهدي	٠٠٤٠٦٦١١١٠١٠١	٣٧٠,٠٨٨
٦.	لفقيه عوض غنام	٠٠٩٠٧٨٩٠٨٠١٠١	٢٠٠,٠٠٠
٧.	صلاح ابراهيم حسن الملا	٠١٨٠٨٠٥٣٧٠١٠١	٣٩٩٩,٩٢٥
٨.	حماد عبدالرحمن سالم شطناوي	٠٥٢٠٩٧٣٥٨٠١٠١	٣٧٧,٦٥٤
٩.	خلف علي عيسى الطامات	٠٥٢١١٢٥٩٤٠١٠١	٥٢٣,٧٨١
١٠.	محمد عبدالسلام الرواشدة	٠٥٢٣٢٦٤٧٠١٠١	٥٠٢,١٤٦
١١.	فاطمة يوسف احمد الحسن زوجة محمد صلاح ابراهيم	٠٠٨٢١٤٧١٠١٠١	٢٦٣,٨٣٩
المجموع			٨٣٤٦,٧١٣

حفظاً من الأصل

كشوفات يبين كافة المبالغ التي ستؤول الى التقادم ولم يراجع اصحابها لتاريخه

التسليم	الفرع	اسم الحساب	اسم العميل	الرصيد بالدينار
١	جبل عمان	امانات الادارة العامة	هولي لاند سياحة	٢٠٠,٠٠٠
٢	جبل عمان	-	امين زكريا علي	١٠٨,٠٠٠
٣	سقف السيل	-	بهران السيد عبدالمعز	٦٧,٨٠٠
٤	الهاشمي الشمالي	-	هارل عبدالله هلال الهياهي	٢٨,٨١٠
٥	الهاشمي الشمالي	-	هشام عبدالله هلال الهياهي	٢٨,٨١٠
٦	الهاشمي الشمالي	-	محمد سعيد عيسى ابن جميلة	٢٩,١٣٢
٧	الهاشمي الشمالي	-	الحاج علي سعيد يوسف عشا	٢٩,١٣٢
٨	الهاشمي الشمالي	-	مؤسسة الاسكان ابوصير	٦٥,٠٠٠
٩	السلام	-	مؤسسة الاسكان	١١٩,٠٠٠
١٠	طريق	-	فاني عبدالمعتم زهران	٣٤,٣٥٠
١١	الزرقاء	-	الجيش العربي	٨٧,٥٠٠
١٢	اريد	-	عوض مصطفى فارس الملاونه	٣٥٣,٢٠٠
١٣	اريد	-	معالي وزير الاشغال العامة	٢٧,٥٠٠
١٤	المشارع	-	مدير الخدمات الطبية بالاضافه لوظيفته	١٢٠٠,٠٠٠
المجموع				٢٣٧٨,٢٣٤

التسليم	الفرع	اسم الحساب	اسم العميل	الرصيد بالدينار
١	ماركا	امانات الادارة العامة	محمد ابراهيم سليمان	١٠
٢	اريد	-	جهاد ياسر بدوي عوض	١٤
٣	اريد	-	جميلة محمد حسن محمد	٧٣
٤	جريس	-	اسحق مصطفى علي	٢٤
٥	جريس	-	نايف علي ضيف الله	٩٤
٦	مادبا	-	علي محمد احمد الاطرش	٧٧
٧	ديز علا	-	مصطفى محمود مصطفى سمارة	٢٧٥,٦٤٢
المجموع				٥٦٢,٦٤٢

كشف لاموال المساهمين التي لحقها التقادم لعام ٢٠٠٣

رقم المساهم	اسم المساهم	عدد الاسهم	مبلغ الأرباح
193	محمد محمود شعبان	0	8.400
819	حسن عبدالحميد عبدالفتاح	0	12.000
1172	سلمى محمود احمد جوده	0	6.000
1209	مروان عاتل حسن	0	1.200
1636	محمود حسين حسن ابوخط	0	6.000
2348	ناثله محي الدين جشي	0	120.000
2349	محي الدين محمود جشي	0	120.000
3085	نظيره محمد سليم رمضان	0	60.000
3092	غاليه عبدالرحيم طه الهور	0	2.400
3687	زهيه محمد السوسي	0	40.080
3967	جمال يوسف محمد جبران حسن	0	1.200
3973	خيريه احمد باكير	0	9.600
4122	انيس راضي خالد	0	8.400
4214	بيبه فهد سليم يعقوب	0	12.000
4256	زاهره عبدالحفيظ ابوزيد	0	6.000
4446	ابراهيم جورج خولم	0	13.800
4493	صالح يعقوب محمد حسين	0	48.000
4704	زينب رشيد يوسف السمان	0	0.120
4769	ايتسام سليم خليل ابو راضي	0	0.600
4770	وجيهه خليل احمد ابو راضي	0	1.440
4774	جميل خليل احمد ابو راضي	0	2.760
4880	محمد عاتل محمد سعيد حلاوه	36	1.440
المجموع		36	481.440

محكمة العدل

الرقم	رقم المفكرة	اسم الحساب	اسم العميل	رصيد المفكرة بالدينار الأردني
1	55	امانات مبالغ معلقة	ابن عبد الفتاح خليفة	52.500
2	57	"	فواز مدوح الطمان	69.400
3	58	"	صلاح نصر الرجبي	68.800
4	59	"	محمد سالم عبد الله الهادي	52.650
5	75	"	مصطفى الصعوب	34.500
6	76	"	WAD AVL	68.140
7	77	"	دلال العتوم	54.032
8	78	"	زاهي قبايس ابو حوران	0.423
9	79	"	يوسف صالح بطاوسية	34.200
10	80	"	محمود محمد يوسف	17.550
11	81	"	جدي طرولان	5.420
12	82	"	Gaeta Simana	9.818
13	83	"	جوسي محمود ابراهيم	10.785
14	84	"	ماجد عوني صبيح	17.076
15	85	"	سلوى علي عبد القادر حمام	33.500
16	86	"	ماودة عوني صبيح	25.575
17	87	"	ماودة عوني صبيح	42.625
18	88	"	سامي نائير حنا	8.425
19	89	"	بسام عطاري	34.340
20	90	"	مهاثيل عبد القادر عاتيلة	3.355
21	91	"	زياد النباش	70.000
22	92	"	ملكه بسام القبيطار	60.840
23	93	"	اماني اسبيه	2.793
24	95	"	بهيام سالم النصور	90.000
25	96	"	عبد الرحمن عبد الرحيم شبلانة	68.900
26	97	"	محمد طاهر الجعفر	34.700
27	98	"	عادل محمد الخطيب	69.400
28	99	"	نايف فتل	17.350
29	100	"	سلطانة شراري الفايز	38.555
30	101	"	حسن ناهي العمري	15.932
31	102	"	عبد خليل المشعان	5.168
المجموع				1116.551

الرقم	رقم المفكرة	اسم الحساب	اسم العميل	رصيد المفكرة بالدينار الأردني
32	103	امانات مبالغ معلقة	عبد الله محمد خطبة محمد	6.970
33	104	"	موسى احمد الكوكة	6.190
34	105	"	عبد الرحمن النصور	20.820
35	106	"	بسام محمد صالح	5.213
36	108	"	ابراهيم احمد ابراهيم الطويل	43.438
37	109	"	فيروز توفيق العمري	27.720
38	110	"	عبد العزيز محمد خاتم	14.207
39	111	"	عاصم صدي عطاري	10.428
40	112	"	عاصم صدي عطاري	5.213
41	113	"	عاصم صدي عطاري	3.475
42	114	"	عاصم صدي عطاري	5.213
43	115	"	عاصم عطاري	8.687
44	116	"	عاصم عطاري	3.475
45	117	"	عاصم عطاري	8.687
46	118	"	عاصم عطاري	8.687
47	119	"	عوني المنلي	13.475
48	120	"	وليد حلمي عبد الهادي	17.450
49	121	"	وليد حلمي عبد الهادي	16.675
50	122	"	مريمن ابو سمرة	5.260
51	123	"	مريمن ابو سمرة	8.765
52	131	"	خالد ابو جعبر	48.640
53	600	"	صالح الطويل	1.735
54	32	"	موسى محمود موسى محمد	101.4
55	380	"	محمد عبد الظاهر خاتم	121.45
56	391	"	حسن نبيه ذياب	104.1
57	422	"	السيد ابراهيم السيد	208.2
58	442	"	حمدي السيد الجندي	138.8
59	456	"	علي الشحات زعلان	86.75
60	459	"	بسام العطاري	27.76
61	475	"	علي راجح محمد	34.7
62	478	"	عبد الرحمن علي مصطفى الزوي	138.8
المجموع				1251.381

محكمة العدل

كشف بين كافة الحسابات التي ستؤول الى التقادم ولم يراجع اصحابها لتاريخه

الرقم	الفرع	اسم الحساب	اسم العميل	الرصيد بالدينار
١	امنه عيسى ابو الحاج م. عبدالرحمن	٠٠١٠٥٣٢٨٨٠١٠١	٣٢٠,٦٠٥	المركز الرئيسي
٢	اولغا يوسف الاحول	٠٠٤٠١٥٤٤٤٠١٠١	٤٣٩,١٩٧	جبل عمان
٣	خا جورج سكسك	٠٠٤٠٣٠١٧٦٠١٠١	٦١٣,٥٦٣	جبل عمان
٤	سميحه ارملة عفيف طولان	٠٠٤٠٥١٩٠٤٠١٠١	٧١٦,٤٢٠	جبل عمان
٥	صبيحي فؤاد حسين المهدي	٠٠٤٠٦٦١١١٠١٠١	٣٧٠,٠٨٨	جبل عمان
٦	لفخرية عوض غلام	٠٠٩٠٧٨٩٠٨٠١٠١	٢٠٠,٠٠٠	التاج
٧	صلاح ابراهيم حسن الملا	٠١٨٠٨٠٥٣٧٠١٠١	٣٩٩٩,٩٢٥	المجمع للتجاري
٨	حماد عبدالرحمن سالم شطناوي	٠٥٢٠٩٧٢٥٨٠١٠١	٣٧٧,٦٥٤	اريد
٩	خلف علي عيسى الطاهات	٠٥٢١١٢٥٩٤٠١٠١	٥٣٣,٢٨١	اريد
١٠	محمد عبدالسلام الرواشدة	٠٥٢٣٢٦٤٧٠١٠١	٥٠٢,١٤٦	اريد
١١	فاطمه يوسف احمد الحسن زوجة محمد صلاح ابراهيم	٠٠٨٢١٤٢٧١٠١٠١	٢١٣,٨٣٩	سقف السيل
المجموع				٨٣٤٦,٧١٣

كشوفات بين كافة المبالغ التي ستؤول الى التقادم ولم يراجع اصحابها لتاريخه

الرقم	الفرع	اسم الحساب	اسم العميل	الرصيد بالدينار
١	جبل عمان	امانات الاداره العامة	هولي لاد سياحه	٢٠٠,٠٠٠
٢	جبل عمان	-	امين زكريا علي	١٠٨,٠٠٠
٣	سقف السيل	-	بدران السيد عبدالعزيز	٦٧,٨٠٠
٤	الهاشمي الشمالي	-	هايل عبدالله هلال الهباهيه	٢٨,٨١٠
٥	الهاشمي الشمالي	-	هشام عبدالله هلال الهباهيه	٢٨,٨١٠
٦	الهاشمي الشمالي	-	محمد سعيد عيسى ابن جميله الحاج	٢٩,١٣٢
٧	الهاشمي الشمالي	-	علي سعيد يوسف عشا	٢٩,١٣٢
٨	الهاشمي الشمالي	-	مؤسسة الاسكان ابو نصير	٦٥,٠٠٠
٩	السلام	-	مؤسسة الاسكان	١١٩,٠٠٠
١٠	طابق	-	هاني عبدالمتعم زهران	٣٤,٣٥٠
١١	الزرقاء	-	الجيش العربي	٨٧,٥٠٠
١٢	اريد	-	عوض مصطفى لارس المالكونه	٣٥٣,٢٠٠
١٣	اريد	-	معالي وزير الاشغال العامه	٢٧,٥٠٠
١٤	المشاريع	-	مدير الخدمات الطبيه بالاعضائه لوظائفه	١٢٠,٠٠٠
المجموع				٢٣٧٨,٢٣٤

الرقم	الفرع	اسم الحساب	اسم العميل	الرصيد بالدينار
١	ماركا	امانات الاداره العامة	محمد ابراهيم سليمان	١٠
٢	اريد	-	جهاد ياسر بدوي عوض	١٤
٣	اريد	-	جميله محمد حسن محمد	٧٣
٤	جرش	-	اسحق مصطفى علي	٢٤
٥	جرش	-	نايف علي ضيف الله	٩٤
٦	مادبا	-	علي محمد احمد الاطرش	٧٢
٧	دير علا	-	مصطفى محمود مصطفى سمارة	٢٧٥,٦٤٢
المجموع				٥٦٢,٦٤٢

كشف لاموال المساهمين الى لحقتها التقادم لعام ٢٠٠٣

رقم المساهم	اسم المساهم	عدد الاسهم	مبلغ الارباح
193	محمد محمود شعبان	0	8.400
819	حسن عبدالحميد عبدالفتاح	0	12.000
1172	سلمي محمود احمد جوده	0	6.000
1209	مروان عادل حسن	0	1.200
1636	محمود حسين حسن ابوخط	0	6.000
2348	نائله محي الدين جشي	0	120.000
2349	محي الدين محمود جشي	0	120.000
3085	نظيره محمد سليم رمضان	0	60.000
3092	غاليه عبدالرحيم طه الهور	0	2.400
3687	زهيه محمد السوسي	0	40.080
3967	جمال يوسف محمد جبران حسن	0	1.200
3973	فخريه احمد باكير	0	9.600
4122	انيس راضي خالد	0	8.400
4214	ليبيه فهد سليم يعقوب	0	12.000
4256	زاهره عبدالحيظ ابو زيد	0	6.000
4446	ابراهيم جورج خوام	0	13.800
4493	صالح يعقوب محمد حسين	0	48.000
4704	زينب رشيد يوسف السمان	0	0.120
4769	ايتسام سليم خليل ابو راضي	0	0.600
4770	وجيهه خليل احمد ابو راضي	0	1.440
4774	جميل خليل احمد ابو راضي	0	2.760
4880	محمد عادل محمد سعيد حناوه	36	1.440
المجموع		36	481.440

حفظاً من الأصل

الرقم	رقم المفكرة	اسم الحساب	اسم العميل	رصيد المفكرة بالدينار الأردني
1	55	امانات مبالغ معلقة	امان عبد الفتاح خليفة	52.500
2	57	"	ابوز ممدوح قطان	69.400
3	58	"	صلاح نص الرجبي	68.800
4	59	"	محمد سالم عبد الله الهندي	52.650
5	75	"	مصطفى المصعوب	34.500
6	76	"	WAD AVL	68.140
7	77	"	دلال العتوم	54.032
8	78	"	زاهي الياس ابو حوران	0.423
9	79	"	يوسف صالح بطرس	34.200
10	80	"	هاني محمد يوسف	17.550
11	81	"	بدي طوفان	5.420
12	82	"	Gaeta Simana	9.818
13	83	"	جوسي محمود ابراهيم	10.785
14	84	"	مفيد حوني صبيح	17.075
15	85	"	ساري علي عبد القادر حمام	33.500
16	86	"	مليدة حوني صبيح	25.675
17	87	"	مليدة حوني صبيح	42.625
18	88	"	سامي تاتروس حنا	8.425
19	89	"	بسام عطاري	34.340
20	90	"	برهانيل عبد النور هنديلة	3.355
21	91	"	زياد الدين	70.000
22	92	"	ملك بسام البيطار	50.840
23	93	"	اماني نسيه	2.793
24	95	"	هوشم سالم المنور	90.000
25	96	"	عبد الرحمن عبد الرحيم شياقة	68.900
26	97	"	محمد طاهر الجليلي	34.700
27	98	"	ملاك محمد الخطيب	69.400
28	99	"	نايف فقل	17.350
29	100	"	سلطانة شرقي قنايز	38.555
30	101	"	حسن ناجي المصري	15.932
31	102	"	عبد خليل الخشمان	5.168
المجموع				1116.551

الرقم	رقم المفكرة	اسم الحساب	اسم العميل	رصيد المفكرة بالدينار الأردني
32	103	امانات مبالغ معلقة	عبد الله محمد عطية محمد	6.970
33	104	"	موسى احمد اكنونه	5.190
34	105	"	عبد الرحمن السوي	20.820
35	106	"	بسام محمد صالح	5.213
36	108	"	ابراهيم احمد ابراهيم الطويل	43.438
37	109	"	ابروز توفيق النوري	27.720
38	110	"	عبد العزيز محمد عام	14.207
39	111	"	عاصم صديقي عطاري	10.428
40	112	"	عاصم صديقي عطاري	5.213
41	113	"	عاصم صديقي عطاري	3.475
42	114	"	عاصم صديقي عطاري	5.213
43	115	"	عاصم عطاري	8.687
44	116	"	عاصم عطاري	3.475
45	117	"	عاصم عطاري	8.687
46	118	"	عاصم عطاري	8.687
47	119	"	عوني العنسي	13.475
48	120	"	وايد حلمي عبد الهادي	17.450
49	121	"	وايد حلمي عبد الهادي	16.675
50	122	"	مريتش ابو سمرة	5.280
51	123	"	مريتش ابو سمرة	8.765
52	131	"	ملاك ابو حيمه	48.840
53	600	"	صالح الطيطي	1.735
54	32	"	موسى محمود موسى محمد	101.4
55	380	"	محمد عبد الظاهر عام	121.45
56	391	"	حسن ديه كياب	104.1
57	422	"	السيد ابراهيم السيد	208.2
58	442	"	محمد السيد الجدي	138.8
59	456	"	علي الشحات زحان	86.75
60	459	"	بسام الصطاري	27.76
61	475	"	علي راجح محمد	34.7
62	478	"	عبد الرحمن علي مصطفى المزوي	138.8
المجموع				1251.381

محكمة العدل

إعلانات

صادرة عن مدير عام الجمارك

تعين دائرة الجمارك بأن البضائع والأشياء المدرجة بأذناه قد مضى على وجودها في جمرتك عمان المدة القانونية الممنوحة بالمادة (١١٢، ١١٩، ٢٣٧) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ وستطرح للبيع بالمزاد العلني بعد مضي شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية سلفاً لأحكام المادة (١١٢) من القانون المذكور إذا لم يبادر أصحاب العلاقة بالتخليص عليها قبل انتهاء هذه المدة.

دائرة الجمارك

اسم صاحب العلاقة	المحتويات
كولونج براون	سلام فيبر جلاس ومفاتيح ٢١ طرد
بنك الإسكان	سيكون عدد ٢ طرد
مطار الملكة عتيبة	عدة صناعية وأجهزة فحص عدد ١ طرد
سلمان سالم الكردي	مولد كهربائي عدد ١ طرد
براون دروت	قطع غير عدد ١ طرد

* * * * *

محمد عبدالمطلب	قطع سيارات عدد ٣ طرود
جواد عبدالحيد الجبالي	راس حراق ٢١ طرد
مرك فلاح ناصر	معجون اسنان عدد ٢٥ طرد
زهدي محمد البواب	قالب حديد عدد ٢ طرد
الاتحاد الأردني للمصارعة	بساط للمصارعة عدد ٩ طرد
فهمي محمد حمزه	موجه ستالايت عدد ٧ طرود
دكترس	قطع غير عدد ٢٤ طرد
الرفعة الإيطالي	الران غال عدد ٥ طرود
م. محمد سمير	شواحن خلوي عدد ١٩ طرد
شركة فرح الشميه	نظارات بلاستيك عدد ١٠ طرود
مؤسسة رؤى التجار	كولر ماء صغيرة عدد ٣٨ طرد
بسام محمود	كولر ماء عدد ٢ طرد

* * * * *

محمد عيسى علي قسم	هولدا
محمد سامح صلاح	أويل أوميغا
محمد احمد	بك اب كيا
سعود كمال سعود	هولدا
عادل	أويل فكترا
شهاب احمد فزاد	أويل كادت
محمد الجبالي	دايو
احمد حافظ جبران	فولكس فاجن جولف
هشام الزرو	أويل كادت
انعم توفيق	دايو

اسم صاحب العلاقة	المحتويات
قيصر جبر	أويل أوميغا
قيصر جبر	انيسان
قيصر جبر	أويل كادت
قيصر جبر	سوزوكي
جهاد السرحين	أويل أوميغا
جهاد السرحين	أويل أوميغا
جهاد السرحين	مرسيدس
جهاد السرحين	أويل بكب فان
جهاد السرحين	أويل فكترا
جهاد السرحين	أويل أوميغا
جهاد السرحين	أويل أوميغا
خالد حسن عبد الله	مرسيدس
عماد السرحين	BMW
غير معروف	BMW
غير معروف	مالدا
وسيم ضياء	مرسيدس
عبدالمحسن محمد حسين	أويل فكترا
فهمي محمد	أويل كادت
خالد حامد	أويل فكترا
فهمي محمد	أويل أوميغا
محمد سالم	أويل أوميغا
محمود سالم	أويل أوميغا
محمود سالم	أويل أوميغا
مروان البشاشة	ريبلوت
خالد حامد	هولداي
زكريا المصري	BMW
إبراهيم الشيخ	أويل فكترا
حيدر ماجد داود	فورد
بلا	أويل كادت
بلا	أويل أوميغا
بلا	أويل أوميغا
بلا	دايو
بلا	مالدا
بلا	بيجو
بلا	سيارة

محكمة من الأصل

المطالبات

إعلان

• يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء إسم كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (١٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة رقم (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (١) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل
أياد القضاة

الرقم	أسماء المكلفين التابعين لمديرية (الزرقاء)	الرقم الضريبي	السنة / السنوات	الرصيد
٢٢٣	محمد اسماعيل عبدة السيد	١٥٢٠٥٣٥٥	٩٦-٨٧	٢٢٣
٣٢٨	شهبيرة حسن ماضي ياسين	١٥٢٢٧٣٠٨	٢٠٠٠	٣٢٨
١٧١٨٤	أحمد علي محمد أبو خليل	١٥٢١٦٢٧٦	٢٠٠٠-٩٢	١٧١٨٤
١١٤٧	خالد عبد الحميد عبد الكريم الضمور	١٥٢٣٢١٠٧	٩٥-٩٢	١١٤٧
٣٥٨٢	محمد نصر كمال سليم سعد	١٥٢٠٥٧٤٦	٩٦-٩٠	٣٥٨٢

إعلان

• يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء إسم كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (١٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة رقم (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (١) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل
أياد القضاة

الرقم	أسماء المكلفين التابعين لمديرية (الزرقاء)	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
			دينار	ليرة	
١	علي محمود علي أبو عاصم	١٠١٥٠٦٢٥	٣١٥		٢٠٠٠-٢٠٠١ رصيد
٢	عمر عبدالقادر عبد الصالح	١٠٠٣٥٤٤٣	١٩٨		٨٥-٨٨ رصيد
٣	عمران محمد سليمان سليمان	١٠١٦٢٤٠٢	١٣٦		٩٦-٩٩ رصيد
٤	عيسى راجب أحمد عيسى	١٠١٧٣٩٩٤	١٧٦		٢٠٠٠-٢٠٠١ رصيد
٥	عبدالله مصطفى عبدالرحمن أبو دود	١٠١٢٣٢٩٦	١١٢		٩٩-٢٠٠٠ رصيد
٦	عبدالله محمد عبدالصالح عيسى	١٣١٠٣٤١٥	١٢١		٩٢-٩٥ رصيد

الرقم	أسماء المكلفين التابعين لمديرية (الزرقاء)	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
			دينار	ليرة	
٧	عصام يوسف حسن سوادى	١٣٠٠٧٩٨٠	١٠٨		٩٧-٩٨ رصيد
٨	عبدان عطيه حسن أبو العلا	١٣١٠٧٤٥٣	١٥٥		٩٢-٩٤ رصيد
٩	عمر راجب أمين أبو غصب	١٠١٤٠٣٨٧	٣١٥		٨٥-٩٠ رصيد
١٠	وردة المرحوم عزمي يوسف الشرباتي الشرباتي	١٠٠١٢٥٢٤	٤٢٣		٧٨-٩١ رصيد
١١	عائز حسن علي الرضاوي	١٠٢٨٣٤١٢	١٤١		٢٠٠١ رصيد
١٢	علي عبدالقادر علي سليمان	١٠٢٨٣١٩٦	١٣٧		٩٩-٢٠٠١ رصيد
١٣	عصمت خالد سليمان أبو علي	١٠١٩٨٤٢٣	١٤٩		٩٥-٩٩ رصيد
١٤	علي خليل ذيب الصالح	١٠٢٢٥٧٤٩	١١١		٢٠٠١ رصيد
١٥	يوسف محمود محمد نوري	١٠١٩٧٦٧٧	١١٤		٩٥ رصيد
١٦	محمد أحمد نجيب صباح	١٣٠٠٤١٨٢	١٨٠		٩٩ رصيد
١٧	محمد زكريا عبدالعزير الرضاوي	١٠٢٢٧٢٨٨	١٠١		٢٠٠٢ رصيد
١٨	مدين صبحي يوسف أحمد	١٠١٧٩٨٩٥	١٠٠		٩٤-٩٥ رصيد
١٩	يوسف محمد محمد العوادنة	١٣٠٠٤٥١	١١٠		٢٠٠١ رصيد
٢٠	محمد عبدالقادر محمد محمود العلي	١١٠٨٠٤٨٥	١٧٠		٩٦ رصيد
٢١	ميسون إبراهيم محمد الكسواني	١٣٠٠٢٥٠٣	١٠٨		٩٢-٩٥ رصيد
٢٢	محمد فلاح نعم إبراهيم	١٠٠٢٦٣٤٧	١٢٣		٩٣-٩٨ رصيد
٢٣	محمد مصطفى حامد هيجاري	١٠١٩٣٦٣٤	١٥٩		٢٠٠٠-٢٠٠١ رصيد
٢٤	محمد عبدالقادر محمد السلاخ	١٣٠٢٣١٦٠	١٠٠		٩٨-٢٠٠٠ رصيد
٢٥	ماهر محمد كامل النابلسية	١٣٠٠٨٠٠٥	٣٨٨		٩٩-٢٠٠٠ رصيد
٢٦	محمد فلاح علي المهابية	١٣٠٠٧٩٦١	١٨٢		٨٦-٩٥ رصيد
٢٧	مير تيسر مصطفى العاشوري	١٠١١٨٣٢٢	١٧٨		٩٥-٢٠٠٠ رصيد
٢٨	عمود شاكر محمد مسلم	١٠٠١٤١٠١	١٨٠		٩٢-٩٦ رصيد
٢٩	مازان حسين محمد تعلق	١٣٠٠٦٢٣١	١٩٥		٩٣-٩٨ رصيد
٣٠	مروان جميل نمر دار حاد	١٠٢٢٨٥٨٦	١٢٦		٨٥-٩٥ رصيد
٣١	محمد مسعود حسين زطل	١٠١٣٦٥٩٢	١١٣		٩٥-٩٩ رصيد
٣٢	نظمي إبراهيم سعيد صقر	١٠٠٨٣٩٠١	٣٧٠		٩٤-٢٠٠٠ رصيد
٣٣	زوار حسن صالح أبو حبل	١٠١٩٠٧٧٥	١٠٥		٢٠٠١ رصيد
٣٤	ليد أكرم أحمد محمود	٧٨٠٠٢٣١	١٦٤		٩٩-٢٠٠٠ رصيد
٣٥	لعمه محمد عودة أبو رمان	١٠٢٨٣٣٥٨	١٥٥		٩٧-٢٠٠٠ رصيد
٣٦	هيام محمد سليم زيد	١٠٢٢٢٣٨٣	٣٦٧		٩٢-١٠١٦ رصيد
٣٧	هيثم محمد سعيد عبدالقادر	١٠٠١٢٠٥٢	٢١٢		٩٤-٢٠٠٠ رصيد
٣٨	هيثم محمد عبدالقادر خليل الحاج	١٣١٠٢١٢٥	٣٥١		٩٩ رصيد
٣٩	ياسين محمد مصطفى حماد	١٣٠١٣٢٢٠	١٥٧		٩٨ رصيد
٤٠	يحيى محمد عبدالقادر الأبرج	١٣٠١٢٠٦١	١٢٥		٩٠-١٠١٥ رصيد
٤١	يوسف التيسر سعيد سويدان	١٣١١٢٩٩١			

محكمة من الأصل

إعلان

عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة السادسة من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (١) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته وأحكام المادة (٦٧) فقرة (أ) من قانون الضمان الاجتماعي رقم (٢٠٠١/١٩).

يرجى من السادة المذكورة أسماؤهم بالكشف المرفق المبادرة لدفع المبالغ المستحقة عليهم لحساب المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والمبينة إزاء اسم كل منهم خلال فترة أقصاها (١٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية، وفي حال تخلفهم عن الدفع ستخذ الإجراءات القانونية اللازمة.

المدير العام

الدكتور خالد الوزني

الرقم	الاسم	الملاحظات
٠٤٣	محمد محمود أبو حاتم	شركة الأردن والخليج للتجارة الدولية (٢٩٣٨)
١٨	سعيد إسماعيل خليل أبو عثينة	شركة سعيد أبو عثينة للإسكان (١٥٢٤٢)
١٧٣	محمد عطية محمد عابدين محمد سليمان حسين الوائلي	شركة محمد عابدين ومحمد (١٥٤٨٥)
٢٣٤٩	سمير أحمد الحسن العميري	شركة الهودج لصناعة الأكسمة (١٦٥١٠)
٦٠	محمد علي معاينة	مستشفى الشفاء التخصصي (٤٢١)
٢٣٨٨	نجيب عيسى حداد	مؤسسة التأمين الفنية (١١٩)

١٦٥٦٢,٦٧٠	نبيل محمد سليم نابية	مؤسسة أزهار الربيع (١١٠٧٨)
٩٥	عبد الوود عبد الرحيم سيدو الكردي	مؤسسة المسار التقنية للإنتاج الهيدري والخدمات الصناعية (١٠٠٧٩)
٤٩٨٥٨	الحجل علي موجودات الشركة	الشركة الوطنية للتسويق والتصدير (٣٥٩٩)
٥٨٧٦٥	ميان محمد إحسان/باكستاني	شركة الضليل لصناعة الأكسمة (١٤٣٧٦)
٢٣٨١,٥٨٠	محمود إبراهيم أحمد البدوي إبراهيم محمود إبراهيم البدوي صلاح الدين محمود إبراهيم البدوي	شركة محمود إبراهيم البدوي وشركاه (١٢١٦٢)
١١٦٤,٨٤٠	محمد فاروق طاهر سلهب حسام محمد فاروق طاهر سلهب أنيس محمد فاروق طاهر سلهب شادي محمد فاروق طاهر سلهب هادي محمد فاروق طاهر سلهب فراس محمد فاروق طاهر سلهب عفاف عبد الطو المحتسب	شركة محمد فاروق سلهب وشركاه (١٠٩١٠٧)
٦٨٦	سعد حسين شريم	شركة سعد الدين شريم (٣٢٧١)
٢٠١٨٠	تقي الله نمر إبراهيم أبو طه عبد الرحمن محمد عوض الزعبي	شركة تقي الدين أبو طه وشركاه (١٢٣٠٨)

محكمة العدل

١٤٥٢٨	للحجز على موجودات الشركة	الائتمانية العامة للعاملين في النقل البري والميكانيك (٦٦٧٧)
٢٨٣٥	أمين سعاد سليم اللحام	روضة الزهراء للمونجية (٤٠٣٩)
١٨٥	أحمد حسين نيب فواليس مصطفى حسين نيب فواليس	شركة فواليس للحداثة والأمنوم (٤٣٧٦)
١٠٣٤	وليد بونس أحمد الطريفي	معمل الطريفي لتصنيع صحون الكرتون (٦٦٤٥)
١٢٨	منذر عبد الحميد فخر نيب	مشغل الاتحاد للحداثة (٦٢٣٥)
٣٥٠	عبد الفتاح اسماعيل قاسم سليمان اسماعيل قاسم	مطاحن بن السيلاني (٥٨٠٩)
١٢٥	مصطفى عبد القادر العتوم	مؤسسة الإقنان للصناعات الغذائية (٥٥٣٧)
٩٩	نيسير إبراهيم محمود حمر	مركز أبو زيد لتدريب السواقة (٤٦٠٧)
٧٥	علي أحمد عبد الرحمن زعاريير	مخيلة صمد للأبسة (٥٤٤١)
١٣٤٣	حسين أنيس الطريفي خلاد محمد أبو طرفة	مشغل حسين الطريفي (٦٧٦٤)
٢٧٢٤	عنان الروسان	مؤسسة نبيلة التجارية (٣٧٩٩)
٦٥٤	عيسى سويلم لطفي	مركز الرائد للسواقة (٣٧٨٤)
٢٥٧	خلاد حسن الشلبي	مركز الجهد لتعليم السواقة (٣٧١٨)
٣٨٦٨	قيس طوبيا الياس العرتكي	مؤسسة البرقي لصناعة اللوحات والأصدة الكهربائية (١٢٦٩٨)
٧٦١	زكي يوسف المحادين	المصنع العربي لأجهزة الإطفاء (١٥٤٣٠)

١١٦٤	عبد الجبار الخطيب العموري وأولاده	مزرعة عبد الجبار الخطيب العموري وأولاده (٣٥٨٩)
٣٠٩٠	عبد الكريم محمد الخلافة مالك عبد الكريم الخلافة	مركز مالك لتعليم السواقة (٧٢٧٥)
٩٩٥	سليمان فوزي شعبان أبو سل	مطعم سليمان أبو سل (١٦٦٣٧)
٢٦٤	قضي حمدي عبد الله الصيفي مروان عبد الرؤوف أحمد المهدي	شركة قضي الصيفي ومروان المهدي/ مطعم الممتاز (١٥٩٥٧)
٨٦٢	مروان أحمد خالد الكردي عبد الرحيم عبد ربه عبد الرحمن مسلم	معمل سلم وكردى للطوب والرخام (٣٤٠٨)
٦٠	محمد مصلح الدوايمة عبد ربه محمد خليل	مزرعة الدوايمة للدواجن (٣٦٠٧)
٢٢٤	فتحي البلواني صالح الزرد	مقهى الأردن الذهبي (٣٦٣٩)
١٥	محمد صالح مطيع شيشاني	مكتب مطيع للتعهدات (٣١١٧)
١٣٥	محمد فارس أحمد	معمل بلاط أبو فارس (٣٠٨٣)
٦٩٤	زهير إبراهيم علي فريج	مطبعة فريج (٣٥٢٨)
١٢٧٣	جلال محمد صالح الحاج أحمد	معرض جلال للتلاجات (٣٥٢٥)
٧٨١	إبراهيم أحمد الصعدي دلال صبحي داود	مشغل دار العرايس (٣٤٣٠)

محذوف من الأصل

إعلان

- علماً بأحكام الفقرة (ب) من المادة السادسة من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

لرجى من السيد محمد صافي محمد العزازمة المبادرة لنفع المبلغ المتحقق عليه لحساب الأمانات والبلغ (١٠٥٠) ألف وخمسين ديناراً خلال فترة انقضاءها (٦٠) سنون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية، وفي حال تخلله عن الدفع ستتخذ الإجراءات القانونية اللازمة.

عمو العمري

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

مطالبات

صادرة عن مدير عام الجمارك

- يتحقق بلزمة السادة/ الشركة المتحدة للتجارة والاستثمار/ عمان - أم السعاق مبلغ (٢٩٥٠٠) مئتين وخمسة وتسعين ديناراً و (٧٤٠) فلساً وذلك ضريبة عملة على المبيعات لتجهة للتسويق الفلاحى لحيوان المحاسبة. فطى المذكورين المبادرة إلى تسديد المبلغ المطلوب منهم خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذه المطالبة في الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سوف يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم وفقاً للقانون تحصيل الأموال الأميرية.

يتحقق على:-

صر عبدالعزيز عليم

- مبلغ (٢٨٢٧) ألفين وثمانمائة وسبعة وخمسين ديناراً و (٥٠٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٢/٣٥٦ والمستأنف بالقرار رقم ٢٠٠٣/٣٤ المبلغ لأصحاب العلاقة.
- فطى المذكور المبادرة لنفع المبلغ اعلاه خلال سنين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

• يتحقق على:-

فطى توفيق لحد/ المافرى

- مبلغ (١١٤١٧,٠٨) أحد عشر ألفاً وأربعمائة وسبعة عشر ديناراً و (٠,٨٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠١/٣٥٨ والمستأنف بالقرار رقم ٢٠٠٢/٢٢ المبلغ لأصحاب العلاقة.
- فطى المذكور المبادرة لنفع المبلغ اعلاه خلال سنين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

• يتحقق على:-

علي خالد محمد الفايك/ سوري الجنسية/ مجهول مكان الإقامة

- مبلغ (٣٠٩٠,٢٥٠) ثلاثة آلاف وتسعين ديناراً و (٢٥٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٢/٤٤١ المبلغ لأصحاب العلاقة.
- فطى المذكور المبادرة لنفع المبلغ اعلاه خلال سنين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

• يتحقق على:-

مسلم علي سليمان القحمان

- مبلغ (٣٠٩٠,٢٥٠) ثلاثة آلاف وتسعين ديناراً و (٢٥٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٢/٢٤٦ والمستأنف بالقرار رقم ٢٠٠٣/٨٨ المبلغ لأصحاب العلاقة.
- فطى المذكور المبادرة لنفع المبلغ اعلاه خلال سنين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

• يتحقق على:-

كمال درويش مصطفى العن

- مبلغ (٧٠٦,٠٨) سبعمائة وستة وثلاثون ديناراً و (٠,٨٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٣/١٤٢ والمستأنف بالقرار رقم ٢٠٠٣/١٤٤ المبلغ لأصحاب العلاقة.
- فطى المذكور المبادرة لنفع المبلغ اعلاه خلال سنين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

• يتحقق على:-

جراح محياء حمدان الشمري/ سعودي الجنسية

- مبلغ (٨٢٥٨,١٩) ثمانية آلاف ومئتين وثمانية وخمسين ديناراً و (١٩٠) فلساً سنداً لقرار تحصيل وتسليم المبلغ لأصحاب العلاقة.
- فطى المذكور المبادرة لنفع المبلغ اعلاه خلال سنين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

محكمة بدائية

• يتحقق على:-

صالح يحيى آل سعيد الغامدي
مبلغ (٧٧٧ ر ١٢٨٠) ستة آلاف وثلاثمائة وثمانين ديناراً و (٧٧٧) فلساً سنداً لقراري تحصيل وتقرير المبلغ
لاصحاب العلاقة.
لغلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً
لتحصيله بالطرق القانونية.

• يتحقق على:-

محي الدين لطفي محمود أبو جزر
مبلغ (٤٧٩) اربعمائة وتسعة وسبعين ديناراً سنداً لقرار تقرير المبلغ لاصحاب العلاقة.
لغلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً
لتحصيله بالطرق القانونية.

• يتحقق على:-

موفق زكي عبداللطيف أبو عبيد
مبلغ (١١٠٠٠) أحد عشر ألف دينار قيمة الكفالة العائلية المقدمة ضماناً للقضية الجمركية رقم ٩٥/٢٣٢٥
جمارك عمان المبلغ لاصحاب العلاقة.
لغلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً
لتحصيله بالطرق القانونية.

• يتحقق على:-

بكر نواف محمد الحوري
مبلغ (٤٠٧٣٥) اربعمائة وسبعة وثلاثين و (٣٥٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٢/٣٨٥
والمؤيد بقرار محكمة الاستئناف رقم ٢٠٠٣/١١٩ المبلغ لاصحاب العلاقة.
لغلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً
لتحصيله بالطرق القانونية.

• يتحقق على:-

عبد الله محمد إبراهيم الفواخير
مبلغ (٤٦٧٨٥) اربعمائة وسبعة وستين ديناراً و (٨٥٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم
٢٠٠٢/٧٣ والمؤيد بقرار محكمة الاستئناف رقم ٢٠٠٣/٢٣٦ المبلغ لاصحاب العلاقة.
لغلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً
لتحصيله بالطرق القانونية.

• يتحقق على:-

بسام خطار عبدالكريم عوض
مبلغ (٩٠٤) تسعمائة واربعه وثلاثين سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ١٩٩٩/١٥١ المبلغ لاصحاب
العلاقة.
لغلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً
لتحصيله بالطرق القانونية.

• يتحقق على:-

يوسف إبراهيم بشابشه
مبلغ (٦٤٦) ستمائة وستة واربعين ديناراً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٠/٢١٣ والمؤيد بقرار
محكمة الاستئناف رقم ٢٠٠٢/١٠٧ المبلغ لاصحاب العلاقة.
لغلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً
لتحصيله بالطرق القانونية.

• يتحقق على:-

فوزي عمر حسان احمد/ سوق الحوالي
مبلغ (٤٤٣٤٨) اربعمائة وثلاثة واربعين ديناراً و (٤٨٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم
٢٠٠٠/١٦٠ المبلغ لاصحاب العلاقة.
لغلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً
لتحصيله بالطرق القانونية.

• يتحقق على:-

مركز اتصالات الفهد/ سحاب
مبلغ (١٥٨٣٢) ألف وخمسمائة وثلاثة وثمانين ديناراً و (٢٠٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم
١٩٩٩/٣٩٤ المبلغ لاصحاب العلاقة.
لغلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية
تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

• يتحقق على:-

مؤسسة بشير الخير عودة/بشير الخير حسين يوسف عودة
مبلغ (٢٧١٠ ر ٢٦٦) ألفين وسبعمائة وعشرة وثلاثين و (٦١٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم
٢٠٠١/٧٦ والمستأنف بالقرار رقم (٢٠٠٣/١٢٣) المبلغ لاصحاب العلاقة.
لغلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية
تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

محكمة العدل

● يتحقق على:-

- ١ - شركة لطى وبخيت/ الجسور العالمية للتطبيقات على البضائع/ المركز الرئيسي المصري.
 - ٢ - مبلغ (٤٦٢٤ر) أربعة عشر ألفاً وتسعة وستين ديناراً و (٥٠٠) فلس سنداً لقرار تفريم المبلغ لأصحاب العلاقة.
- لطفى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

● يتحقق على:-

- ١ - شركة جميل أبو راضي وولده رياض/ وسط البلد
 - ٢ - مبلغ (١٤٨٦٤ر) أربعة عشر ألفاً وتسعة وأربعة وستين ديناراً و (٢٠٠) فلس سنداً لقرار محكمة الجمارك الابتدائية رقم ٩٧/٣٩ والمؤيد بقرار محكمة الاستئناف رقم (٢٠٠٢/١٢٦) والمصدق بقرار محكمة التمييز المؤرخه رقم ٢٠٠٤/٣٥ المبلغ لأصحاب العلاقة.
- لطفى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

● يتحقق على:-

- ١ - الشركة العامة للتجارة والصناعة والتوريد
 - ٢ - مبلغ (١٥٠٥٩ر) خمسة عشر ألفاً وتسعة وخمسين ديناراً و (٢٥٥) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك الابتدائية رقم ٢٠٠٠/٣٧٢ المبلغ لأصحاب العلاقة.
- لطفى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

● يتحقق على:-

- ١ - هيثم تحويل موسى عبد الله/ عراقي الجنسية
 - ٢ - عاصم حيد صبر فاحور/ عراقي الجنسية
- مبلغ (٢٣٧٥ر) اثنين وثلاثمائة وخمسة وسبعين ديناراً و (١٥٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك الابتدائية رقم ٢٠٠٢/٣٣٠ والمستأنف بالقرار رقم (٢٠٠٣/٩١) المبلغ لأصحاب العلاقة.
- لطفى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

● يتحقق على:-

- ١ - اراس خصاب عمير الرواشدة
 - ٢ - عامر خصاب عمير الرواشدة
- مبلغ (١٥٧٥ر) ألف وخمسمائة وخمسة وسبعين ديناراً و (١٢٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك الابتدائية رقم ٢٠٠٣/٥٤ والمستأنف بالقرار رقم (٢٠٠٣/٥٥) المبلغ لأصحاب العلاقة.
- لطفى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

● يتحقق على:-

- ١ - محمد نايك احمد احمد
 - ٢ - موسى خالد احمد الخطيب
- مبلغ (٣٩٠٤ر) ثلاثة آلاف وتسعمائة وأربعة وثلاثين و (٤٥٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك الابتدائية رقم ٢٠٠٢/٣٥٧ والمستأنف بالقرار رقم (٢٠٠٣/٢٢) المبلغ لأصحاب العلاقة.
- لطفى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

● يتحقق على:-

- ١ - خالد إبراهيم حميد
 - ٢ - محمد التميمش حمدان العطوان
- مبلغ (٤٩٨ر) اربعمائة وثمانية وتسعين ديناراً و (٩٠٢) فلساً سنداً لقرار تفريم المبلغ لأصحاب العلاقة.
- لطفى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

● يتحقق على:-

- ١ - محمد عبد العزيز سالم رمضان
 - ٢ - عاصم محمد خليل الفخاطسة
- مبلغ (١٥٦٩ر) ألف وخمسمائة وتسعة وستين ديناراً و (٧٠٠) فلس سنداً لقرار تفريم المبلغ لأصحاب العلاقة.
- لطفى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

محكمة من الأصل

● يتحقق على:-

- ١ - نواف حمد علي الشريدة/ اريد
 - ٢ - محمد خير جعفر صالح الزعبي/ اريد
- مبلغ (٨٠٦) ثمانية وستة دنانير سنداً لقرار تغريم المبلغ لاصحاب العلاقة.
لغنى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية
تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

● يتحقق على:-

- ١ - محمد محمود احمد أبو اسعد
 - ٢ - تحسين حمود حسين الفرعان
 - ٣ - عطا الله عبد الله حسين الطعماني
- مبلغ (٤٢٣٠٨٩٠٥) اثنين واربعين الفا وثلاثمائة وثمانية دنانير و (٩٠٥) فلسات سنداً لقراري تحصيل
وتغريم المبلغ لاصحاب العلاقة.
لغنى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية
تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

● يتحقق على:-

- ١ - غالب احمد حسن عطيه
 - ٢ - محمود حسين علي اللوزي
 - ٣ - محمد إبراهيم سالم الراعي
- مبلغ (٥٤٢٦٠) أربعة وخمسين الفا ومائتين وستين ديناراً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٩٩/٣٨٢
المبلغ لاصحاب العلاقة.
لغنى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية
تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

● يتحقق على:-

- ١ - ايمن عواد موسى لوفل
 - ٢ - صالح نعم حسن القيسي
 - ٣ - خليل مطر علي الحداد
 - ٤ - محمد سعيد احمد عيسى مساعد
- مبلغ (١٥٠٧٤) خمسة عشر الفا واربعه وسبعين ديناراً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ١٩٩٧/٢١٨
والمؤيد بقرار محكمة الاستئناف رقم ٢٠٠٢/٣٥ المبلغ لاصحاب العلاقة.
لغنى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية
تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

* * * * *

* * * * *

مؤيد من الاصل